جامعة محمد بوضياف- المسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مطبوعة دعم بيداغوجي مقدمة لطلبة السنة الثانية ليسانس علوم سياسية وعلاقات دولية، جذع مشترك (ل م د). بعنوان:

محاضرات في العلاقات الدولية

من إعداد الدكتور:
محمد الطاهر عديلة

الموسم الجامعي: 2024/2023

تمهيـد

عندما نبدأ "دراسة العلاقات الدوليـة" **International Relations** التي غالبًا ما يشار إليها اختصارا في اللغة الإنجليزية باسم "**IR**" فإنه تتبادر إلى أذهاننا العديد من الأسئلة الأساسية من قبيل ماذا ندرس في العلاقات الدولية؟ ما الذي يميز دراسة العلاقات الدولية عن دراسة التاريخ أو القانون أو الاقتصاد أو العلوم السياسية؟ متى ظهرت العلاقات الدولية كظاهرة وكتخصص أكاديمي؟ كيف تغيرت العلاقات الدولية مع مرور الوقت؟ ما الذي تساهم به العلاقات الدولية في مجموع المعرفة البشرية؟ ولماذا أصبحت واحدة من أكثر العلوم الاجتماعية شيوعًا في القرن الحادي والعشرين؟[1]

أولى الأشياء التي سنلاحظها هي أن العلاقات الدولية فرعٌ علمي "جديد" نسبيًا إذ يفوق عمره 100 عام بقليل، ومع ذلك فإن العديد من المواضيع والأسئلة والمشكلات التي يحاول التعامل معها أقدم من ذلك بكثير، إذ يعتمد علماء وباحثوا العلاقات الدولية على الأفكار القديمة حول الطبيعة البشرية والمجتمع والسلط، لذلك فإن تحليل وتفسير العلاقات الدولية لا يتطلب فقط معرفة بالأحداث الجارية، بل يتطلب أيضًا فهمًا للتاريخ وبعض الإلمام بأفكارٍ حول كيفية عمل العالم ولماذا يتصرف البشر والجماعات والدول بالطريقة التي يتصرفون بها[2].

1- لماذا ندرس العلاقات الدولية؟

يتطلب فهم ومواجهة تعقيدات وتحديات العلاقات الدولية المعاصرة الإعتماد على تخصصات وأفكار العديد من المنظرين والمفكرين وحتى الناشطين والقادة السياسيين، لذلك دائما ما تتضمن دراسة العلاقات الدولية رؤى من مختلف التخصصات المتداخلة بما في ذلك العلوم السياسية والاقتصاد والتاريخ وعلم الاجتماع، بالإضافة إلى التعرف على أفكار وأطروحات المفكرين عبر مختلف العصور[3].

[1] Michael Cox, **Introduction to international relations**, UK, University of London, 2016, p1.
[2] Ibid, p4.
[3] Julia Welland, (3/2/2020), why sudy international relations? BISA (British International Studies Association), https://www.bisa.ac.uk/articles/why-study-international-relations, (24/12/2020).

لا شك أن العلاقات الدولية أصبحت تحظى بأهمية متزايدة مع تزايد ترابط العالم أكثر فأكثر من خلال التجارة والهجرة والإنترنت، ومن خلال وسائل التواصل الاجتماعي والمخاوف بشأن المشاكل البيئية العالمية الملحة، ولذلك تستدعي ضرورة الإستفادة من خبرة الأكاديميين والمهنيين المدربين على فهم هذه التفاعلات المعقدة من أجل تعزيز فهم وصياغة السياسات لمواجهة تحديات اليوم والمستقبل.

ويذهب بعض العلماء إلى أن السبب الرئيسي الذي يجعلنا ندرس العلاقات الدولية هو أن جميع سكان العالم ينقسمون إلى مجتمعات سياسية منفصلة أو دول مستقلة مما يؤثر بشكل عميق على طريقة عيش الناس، ففي الوقت الحاضر هناك ما يقرب من 200 دولة مستقلة مع استثناءات قليلة جدًا، ولا يعيش كل شخص على وجه الأرض في واحدة من تلك الدول فحسب بل هو أيضًا مواطن في إحدى هذه الدول ونادرًا ما يكون مواطنا في أكثر من دولة واحدة (أي أكثر من جنسية واحدة). لذلك فإن كل رجل وامرأة وطفل على وجه الأرض هم مرتبطون بدولة معينة ومن خلال تلك الدولة إلى نظام الدول الذي يؤثر على حياتهم بطرق مختلفة ومؤثرة قد لا يكونون على دراية كاملة بها[4].

إذا كانت الدول مستقلة عن بعضها البعض وتتمتع بالسيادة - على الأقل من الناحية القانونية - فإن هذا لا يعني أنها معزولة عن بعضها البعض بل بالعكس من ذلك، إنها تجاور بعضها البعض وتؤثر على بعضها البعض وبالتالي يجب عليها إيجاد طرق للتعايش والتعامل مع بعضها البعض. بعبارة أخرى تشكل الدول نظاما دوليًا يعتبر من المواضيع الأساسية في العلاقات الدولية.

وعلاوة على ذلك عادة ما تكون الدول جزءًا لا يتجزأ من الأسواق الدولية التي تؤثر على سياسات حكوماتها وثروة ورفاهية مواطنيها، وهذا يتطلب أن تدخل الدول في علاقات مع بعضها البعض لكسر حاجز العزلة بينها، فعندما تكون الدول معزولة ومنفصلة عن النظام الدولي - إما من قبل حكومتها أو من قبل قوى أجنبية - فإن شعوب ومجتمعات هذه الدول سوف تعاني. توجد

[4] Robert Jackson, Georg Sørensen, **Introduction to International Relations: Theories and Approaches**, UK: oxford university press, fifth edition, 2013, p4.

العديد من الأمثلة على حالة العزلة هذه ونتائجها مثلما حدث في بورما وليبيا وكوريا الشمالية والعراق وإيران وسوريا.

ونظام العلاقات الدولية مثل معظم الأنظمة الاجتماعية الأخرى يمكن أن يكون له مزايا وعيوب للدول المكونة له ولشعوبها، لذلك فإن أهم أسباب ومزايا دراسة العلاقات الدولية هو دراسة طبيعة ونتائج هذه العلاقات نفسها[5]. إن فهم وإدراك أهمية العلاقات الدولية هو في الحقيقة فهم ما ينطوي عليه العيش في الدول بشكل أساسي.

2- بماذا تُعنى العلاقات الدولية؟

تُعنى "العلاقات الدولية" (IR) كتخصص أو فرع علمي بالعلاقات والنشاطات والتفاعلات والأحداث ... التي تعبر وتتجاوز حدود الدول القومية، فيتناول الطالب فيها بالدراسة والتحليل الاقتصاد السياسي الدولي والحوكمة العالمية والعلاقة بين الثقافات والهويات القومية والعرقية وتحليل السياسة الخارجية ودراسات التنمية والبيئة والأمن الدولي والدبلوماسية والإرهاب والإعلام والحركات الاجتماعية والمزيد من المواضيع والإهتمامات على نطاق دولي. إنها مجال متعدد التخصصات والإهتمامات ذات الصبغة الدولية.

3- ارتباط الدراسة والتفكير حول العلاقات الدولية بالأحداث الدولية

مثلما يتأثر التفكير في العلاقات الدولية بالعلوم الأخرى مثل الفلسفة والتاريخ والقانون وعلم الاجتماع والاقتصاد فإنه يتأثر كذلك بالتطورات التاريخية والمعاصرة في العالم الحقيقي، فالحربان العالميتان والحرب الباردة بين الشرق والغرب وظهور التعاون الاقتصادي الوثيق بين الدول الغربية والفجوة التنموية المستمرة بين الشمال والجنوب هي أمثلة على أحداث ومشاكل العالم الحقيقي التي حفزت البحث العلمي في القرن العشرين، ويمكننا أن نكون على يقين من أن الأحداث في المستقبل ستثير تفكيرا جديدًا في العلاقات الدولية.

[5] Ibid, p4.

4- بداية الدراسة الأكاديمية للعلاقات الدولية

تبدأ قصة الدراسة الأكاديمية للعلاقات الدولية عادةً بسردٍ للحرب العالمية الأولى (1914-1918)، وهي حرب مروعة لدرجة أن الكثير من الناس اعتقدوا أنها كانت حربا لإنهاء جميع الحروب. لقد نشأت دراسة العلاقات الدولية من الإعتقاد بأن الحرب هي أخطر مشكلة تواجه البشرية وأنه يجب القيام بشيء ما لضمان عدم اللجوء إلى الحروب في المستقبل[6]. في هذا الصدد وجه الرائد ديفيد ديفيز (عضو البرلمان البريطاني) في رسالة إلى السير جون ويليامز (رئيس الكلية الجامعية في ويلز، أبريستويث) تبرع فيها بمبلغ 20 ألف جنيه إسترليني لإنشاء كرسي ويلسون في السياسة الدولية قال فيها: "تم التوقيع على الهدنة، وسيجتمع رجال الدولة في القريب العاجل للاضطلاع بمهمة إبرام ميثاق السلام الذي نأمل جميعًا أن يبشر بعالم جديد متحرر من خطر الحرب ... يجب مواجهة المشاكل القديمة في روح جديدة، يجب إزالة التحيّزات والأحكام السائدة، التفاهم والتسامح بحاجة إلى تطوير كبير. إنها مهمة صعبة وهائلة، وسيتعين على عدد لا يحصى من الوكالات الإستعداد لآداء هذه المهمة. يجب أن تكون جامعاتنا من بينها ..."[7].

إذن يسود شبه اتفاق بين الباحثين على أن الدراسة الأكاديمية للعلاقات الدولية قد بدأت في بريطانيا في العام 1919 أي بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، وكان الهدف منها هو فهم العالم بطريقة علمية بغية إيجاد الوسائل والأساليب التي يمكن من خلالها منع الحروب الدولية في المستقبل، وقد انتقل هذا العلم إلى الولايات المتحدة الأمريكية في عشرينيات القرن العشرين وعرف أوج ومختلف مراحل تطوره هناك، ومنها إلى بقية دول العالم أين أصبحت العلاقات الدولية تخصصا أكاديميا لا ينفصل عن أقسام الإقتصاد والسياسة والقانون في كل جامعات العالم.

---

[6] Jills Teans and Lloyd Pettiford and Thomas Diez and Imad El-anis, **An Introduction to International Relations Theory: Perspectives and Themes**, England, Pearson Education Limited, 3 rd edition, 2010, p1.

[7] Michael Cox, op.cit, p19.

المحور الأول: مفهوم العلاقات الدولية

1- التسمية

ظهر وصف ومصطلح "دولي" أو "بين الدول" **Inter-National** لأول مرة في عام 1789 في نصين مهمين: في إعلان الثورة الفرنسية لحقوق الإنسان حيث جاء أن "كل سيادة تجد مصدرها في الأمة"، وفي الحاشية السفلية لكتاب جيريمي بينثام "مدخل إلى مبادئ الأخلاق والتشريع" والذي كان يشير إلى نهاية العلاقات بين الأسر وبداية العلاقات بين الدول[8]. ومنذ ذلك الوقت والمفكرون يستخدمون مصطلح "دولي" لوصف مختلف العلاقات والتفاعلات التي كانت تحدث بين الدول.

واليوم نجد العديد من المصطلحات التي تتضمن الوصف "دولي" مثل العلاقات الدولية **International Relations** (IR) والشؤون الدولية **International affairs** (IA) والدراسات الدولية **International Studies** (IS). ومن الناحية المؤسسية الأكاديمية (أي موقعها من التخصصات أو الفروع العلمية الموجودة في الجامعات) فهي إما مجال تابع للعلوم السياسية أو مجال أكاديمي متعدد التخصصات أو تخصص أكاديمي مستقل بذاته يدرس العلوم الاجتماعية والإنسانية في سياق دولي.

غالبًا ما تم اعتبار العلاقات الدولية فرعًا من فروع العلوم السياسية ولكنها أيضًا موضوعا درسه المؤرخون (التاريخ الدولي أو الدبلوماسي) والاقتصاديون (الاقتصاد الدولي) ومجال للدراسات القانونية (القانون الدولي العام) ومجال للفلسفة (الأخلاق الدولية). ومن هذا المنظار فإنه من الواضح أن العلاقات الدولية هي فرع متعدد التخصصات بتسمية واحدة هي "العلاقات الدولية" أو اختصارا (IR)[9].

---

[8] Heikki Patomäki, **After International Relations: Critical realism and the (re)construction of world politics**, London, Routledge, 2002, p2.

[9] Robert Jackson, Georg Sørensen, op.cit, p4.

2- ظهور العلاقات الدولية

لا يمكن بدقة تحديد متى بدأت ظاهرة العلاقات الدولية إذ هناك من الباحثين من يعتبرها قديمة قدم الوجود البشري ذاته فمنذ أن انتظم الإنسان في جماعات بشرية متمايزة عن بعضها البعض نشأت علاقات بين هذه الجماعات وكانت مزيجا من الصراع والتعاون حتى وإن اختلف شكلها عما نعرفه اليوم.

ومن الباحثين من يُرجع نشأتها إلى العلاقات التي قامت بين المدن اليونانية في القرن الخامس قبل الميلاد واعتبروا أن الحروب التي قامت بين اسبرطة وأثينا التي أرَّخ لها ثيوسيديدس في كتابه "تاريخ الحروب البيلوبونيزية" مثالا بارزا عن ظاهرة الصراع والحرب التي كانت أهم ميزة للعلاقات بين الدول على مر العصور، لقد ركز هؤلاء على توفر عنصر الدولة كأساس لقيام علاقات دولية دون اشتراط أن يكون هناك نظام دولي قائم بذاته تتم في إطاره هذه العلاقات.

بينما ربط الصنف الثالث من الباحثين نشأة العلاقات الدولية بقيام النظام الدولي الحديث إثر نشأة الدولة الحديثة (الدولة القومية) في أوروبا في القرن السابع عشر، وتحديدا بعد معاهدة ويستفاليا 1648 التي أنهت 30 سنة من سلسلة الحروب الدينية التي قامت بين الممالك الأوروبية، وتساءل هؤلاء الباحثون عن إمكانية الحديث عن وجود "علاقات دولية" في أوروبا الغربية خلال العصور الوسطى؟ لقد أجابوا بالنفي لأن العالم المسيحي في العصور الوسطى كان أشبه بإمبراطورية أكثر منه نظاما دوليا، فالدول كانت موجودة لكنها لم تكن مستقلة أو ذات سيادة بالمعنى الحديث لهذه الكلمة لأنه لم تكن هناك مناطق جغرافية محددة بوضوح لها حدود مرسومة ومتفق عليها. لقد كانت سلطة الدولة منشطرة ومنقسمة وتم تنظيمها على أساس ديني وسياسي، ففي العالم المسيحي اللاتيني كان البابا والإمبراطور رأسان لهيئتين متوازيتين ومتصلتين إحداهما دينية والأخرى سياسية، كان الملوك وغيرهم من الحكام رعايا لتلك السلطات العليا وقوانينها. لم يكونوا مستقلين بشكل كامل وفي كثير من الأحيان كان الحكام المحليون متحررين إلى حد ما من حكم الملوك، فقد كانوا شبه مستقلين ولكنهم لم يكونوا مستقلين تمامًا. الحقيقة هي أن الاستقلال السياسي

الإقليمي كما نعرفه اليوم لم يكن موجودًا في أوروبا في العصور الوسطى[10] حيث لم يكن هناك إقليم خاضع للسيطرة بشكل حصري ولم يكن هناك تصور واضح للأمة أو المصلحة الوطنية.

إذن، ما الذي تضمنه التغيير السياسي من العصور الوسطى إلى العصور الحديثة بشكل أساسي؟ الإجابة المختصرة هي الدولة ذات السيادة. في بداية العصر الحديث حرر الحكام الأوروبيون أنفسهم من السلطة السياسية والدينية الشاملة للمسيحية كما حرروا أنفسهم من اعتمادهم على القوة العسكرية للبارونات وغيرهم من القادة الإقطاعيين المحليين. لقد أخضع الملوك البارونات وتحدوا البابا والإمبراطور وأصبحوا مدافعين عن سيادتهم ضد الاضطرابات الداخلية والتهديد الخارجي وتطورت سيادتهم فيما بعد إلى سيادة الدولة، بدأ الفلاحون رحلتهم الطويلة للهروب من اعتمادهم على الحكام الإقطاعيين المحليين ليصبحوا رعايا مباشرين للملك، لقد أصبحوا في النهاية هم "الشعب". باختصار تركزت السلطة في جهة واحدة هي الملك وحكومته وأصبح الملك يحكم منطقة ذات حدود تم الدفاع عنها ضد التدخل الخارجي، وبذلك أصبح الملك يمثل السلطة العليا على جميع الناس في البلاد ولم يعد مضطراً للعمل عبر سلطات وسيطة وحكام. يمثل هذا التحول السياسي الأساسي في بداية العصر الحديث[11].

بعد الحروب الدينية التي عاشتها أوروبا في الفترة الممتدة ما بين 1618-1648 جاءت "تسوية ويستفاليا" لتضفي الشرعية على تجمع الدول ذات السيادة ولتعتبر بمثابة انتصار للدولة في السيطرة على شؤونها الداخلية واستقلالها خارجيا، كان هذا هو طموح الأمراء [الحكام] بشكل عام وخاصة الأمراء الألمان والبروتستانت والكاثوليك فيما يتعلق بالإمبراطورية [الرومانية المقدسة أو هابسبورغ]. نصت معاهدة ويستفاليا على العديد من القواعد والمبادئ السياسية لمجتمع الدول الجديد (النظام الدولي الحديث) . . . تم عقد التسوية لتوفير ميثاق أساسي وشامل لجميع أوروبا.

إذن، عادةً ما يتم تحديد نقطة النهاية التاريخية لعصر القرون الوسطى ونقطة انطلاق النظام الدولي الحديث - بشكل عام جدًا - بحرب الثلاثين عامًا (1618-1648) وسلام ويستفاليا الذي أنهى هذه الحرب، وكاستنتاج يمكن القول أن ظهور العلاقات الدولية بمفهومها الحديث ارتبط

[10] Ibid, p14.

[11] Ibid, p16.

بظهور الدولة الحديثة، وهذه الأخيرة ارتبطت بالقضاء على الإزدواجية في السلطة السياسية: زمنية (الإمبراطور)- دينية (الكنيسة)، وتمتع الدولة بصفة السيادة التي تخولها عدم الخضوع لأي سلطة أجنبية ما عدا سلطتها هي.

الشكل (1): السلطة الحديثة والسلطة في القرون الوسطى

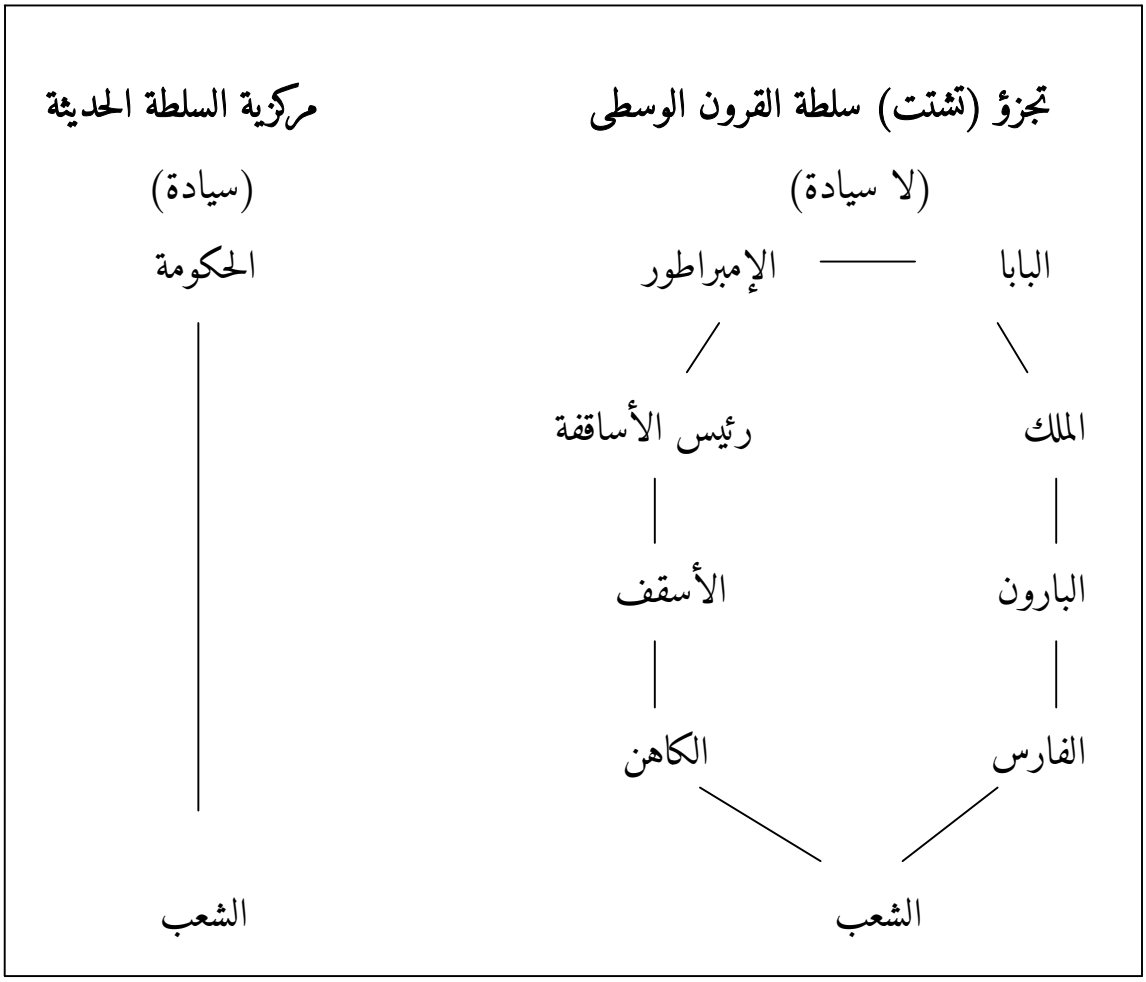

Source: Robert Jackson, Georg Sørensen, **Introduction to International Relations: Theories and Approaches**, UK: oxford university press, fifth edition, 2013, p14.

3- التعريف

يرد في أحد التعاريف أن العلاقات الدولية هي دراسة العلاقات والتفاعلات بين الدول بما في ذلك أنشطة وسياسات الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات ... إلخ.

يبدو أن هذا التعريف عام جدا ولا يُحدد المقصود بدقة من العلاقات الدولية وبالتالي لا يحظى بإجماع العلماء، كما أن طبيعة العلاقات الدولية نفسها وذاتيات الباحثين والمفكرين تحول أن يكون هناك تعريف جامع مانع ومتفق عليه الأمر الذي يجعلنا دائما ما نلجأ إلى مجموعة من التعاريف نحدد بها أوجه ومكونات وطبيعة العلاقات الدولية.

على سبيل المثال يحدد عصام عبد الشافي ستة تيارات أساسية في تعريف العلاقات الدولية[12]:

الأول: يرى أن العلاقات الدولية هي "العلاقات بين الدول"، ويهتم بالبحث عن أنواع الدول وأنماط العلاقات التي تقوم بينها ودور كل من الجماعات والأفراد في صنع السياسة واتخاذ القرار في هذه الدول.

الثاني: يرى أن العلاقات الدولية هي "العلاقات بين الأمم"، أي بين الحكومات أو بين الجماعات والأفراد التي تنتمي إلى أمم مختلفة والتي تثير موضوع قوة الدولة. وهذا التعريف يُغفل بعض العلاقات التي لا تثير بالضرورة مشكلة قوة الدولة، ففي حين تتضمن التجارة الدولية ذلك البعد فإنه لا يثور في مسألة أخرى كالإتصالات البريدية مثلا.

الثالث: يرى أن العلاقات الدولية هي "العلاقات بين مجموعات ذات قوة"، ويتسم هذا التعريف باتساع نطاقه لدرجة تظهر معها الحاجة إلى التمييز بين أنماط العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية... وتحديد أكثر دقة للمقصود بالجماعة ذات القوة.

الرابع: يرى أن العلاقات الدولية هي "العلاقات العبر قومية"، وهذا التعريف لا يقصر موضوع العلاقات الدولية على العلاقات الرسمية بين الدول ومن ثم فهو يشير إلى اتساع حدود

[12] عصام عبد الشافي، مفهوم العلاقات الدولية: إشكاليات التعريف. المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2016، ص.ص 4-5.

ونطاق مجال دراسة العلاقات الدولية، في الوقت الذي يرى فيه البعض بضرورة التركيز على علاقات القوى بين الوحدات السياسية في العالم.

الخامس: يرى أن العلاقات الدولية هي "العلاقات بين كل الجماعات التي تهم المجتمع الدولي، ولكن مع التركيز على العلاقات بين الجماعات ذات الوزن الحقيقي في التأثير على هذا المجتمع". وهذا يثير صعوبة تحديد المقصود بالمجتمع الدولي والتحليل الهيراركي (الترتيب التنازلي) للمجتمعات المكونة له.

السادس: ينظر إلى العلاقات الدولية على أنها "العلاقات بين المجموعات الأساسية التي ينقسم إليها العالم وبصفة خاصة تلك القادرة على التحرك المستقل".

في إطار هذه التيارات يمكن القول إن تعريف العلاقات الدولية يدور حول محورين أساسيين هما: أنماط العلاقات ونطاقها وطبيعتها والوحدات الأساسية التي تقع بينها هذه العلاقات، وهو ما يثير التساؤل حول الوحدات الأساسية في دراسات العلاقات الدولية ومستويات تحليل الظاهرة الدولية ونطاق امتداد مجال دراسة العلاقات الدولية وهل يضم كل أنماط العلاقات بين كل الوحدات الدولية؟

من جهته صنف أنور محمد فرج التعاريف المتداولة في الحقل على الشكل التالي[13]:

- **التعاريف التي تركز على أطراف العلاقات الدولية**: وهنا يثار السؤال: هل العلاقات الدولية تنحصر في العلاقات بين الدول أم تتعداها لتشمل العلاقات القائمة بين مواطني هذه الدول؟ هناك من الباحثين من ركز على الفرد كوحدة للتحليل، فنيكولاس سبيكمان مثلا عرّف العلاقات الدولية على أنها "العلاقات بين أفراد ينتمون لدول مختلفة، والسلوك الدولي هو السلوك الإجتماعي لأشخاص أو مجموعات تستهدف أو تتأثر بوجود سلوك أفراد أو جماعات ينتمون إلى دول أخرى". بينما ركز عدد كبير من المفكرين على الدولة كوحدة للتحليل مثل هانس مورغنتاو وريمون آرون وستانلي هوفمان وكوينسي رايت وغيرهم، فآرون مثلا يعتبر أن العلاقات الدولية هي "العلاقات بين الوحدات السياسية المستقلة الموجودة في العالم،

[13] أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة** (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007)، ص.ص 47-58.

وأن خصوصية هذه العلاقات تنبع من حقيقة أنها تتناول علاقات بين وحدات سياسية تدعي كل منها بأن الحق في جانبها وبأنها صاحبة الرأي الوحيد في قرار اللجوء إلى القتال من عدمه". القسم الثالث من الباحثين ركز على النظام الدولي كوحدة للتحليل، فروبرتو ميسا يُعرِّف (علم) العلاقات الدولية بأنه "العلم الذي يدرس المجتمع الدولي الديناميكي والجامد"، أي دراسة المجتمع الدولي كوحدة مستقلة من جهة ودراسة التفاعلات الديناميكية التي تحدث في إطارها من جهة أخرى. وومورتون كابلان جعل من النظام الدولي ككل محورا للتحليل في دراسة العلاقات الدولية، وكينيث والتز الذي جعل من مفهوم "الفوضى الدولية" الميزة الأساسية لما يسمى بحقل السياسة الدولية، ومثله ايمانويل والرشتاين الذي انطلق في تعريف وتحديد العلاقات الدولية من مفهوم "النظم العالمية".

- **التعاريف التي تركز على ماهية العلاقات الدولية:** السؤال الذي يطرح هنا يتعلق بمجالات العلاقات الدولية: هل تقتصر على العلاقات السياسية أم تشمل العلاقات الأخرى كالعلاقات الإقتصادية والتجارية والثقافية ... إلخ؟ فالإتجاه الأول يركز على العلاقات السياسية كموضوع للعلاقات الدولية حيث نجد مثلا محمد سامي عبد الحميد يعرفها بأنها "كل علاقة ذات طبيعة سياسية أو من شأنها إحداث انعكاسات وآثار سياسية تمتد إلى ما وراء الحدود الإقليمية لدولة واحدة". بينما يركز الإتجاه الثاني على تعريف شامل لكل أبعاد أو مجالات العلاقات الدولية، فأنطونيو ترويول مثلا يعرفها "بتلك العلاقات الإنسانية ذات الطبيعة الدولية"، بينما يقول بطرس غالي "إننا نفضل عدم وصف العلاقات الدولية بأنها سياسية، لأنه إذا كان الجانب السياسي هو الغالب فيها فإن لبعض العناصر الأخرى من ثقافية واقتصادية واجتماعية أثرا لا يقل عن السياسية".
- **التعاريف التي تركز على الهدف من دراسة العلاقات الدولية:** وهنا نجد صنفين من التعاريف: الصنف الأول يركز على الأهداف النظرية من الدراسة[14] ومثاله التعريف الذي قدمه كل من والتر شارب وغرايسون كيرك في الأربعينيات من القرن العشرين حينما

[14] تجدر الإشارة إلى أن التعاريف المقدمة في هذا العنصر لا تتحدث بصفة مباشرة عن العلاقات الدولية كظاهرة أو كموضوع للدراسة، وإنما تتحدث عن العلم الذي يدرس هذه الظاهرة، وطبيعي أن يكون الفرق واضحا بينهما.

زعما أن مهمة العلاقات الدولية (كعلم) "تنحصر في بحث وتشخيص العوامل الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية على أن تدرس بشكل منظم"، ومحمد طه بدوي من جهته قدم تعريفا لـ(علم) العلاقات الدولية على أنه "العلم الذي يعنى بواقع العلاقات الدولية واستقرائها بالملاحظة والتجريب أو المقارنة من أجل التفسير والتوقع"، وفي الإتجاه نفسه يذهب جون بورتون إلى أنها "علم يهتم بالملاحظة والتحليل والتنظير من أجل التفسير والتنبؤ". أما الصنف الثاني من التعريفات فيركز على الأهداف العملية من الدراسة ونال موضوع السلم الدولي في هذا الصدد اهتماما كبيرا، حيث يرى جورج شاخارنازاروف على سبيل المثال أن مسألة الحفاظ على السلم الدولي في ظل ظروف تنامت فيها الثورة الإجتماعية هي من أهم القضايا التي تواجه البشرية لذلك يظل تحقيق السلم الهدف الأسمى للعلاقات الدولية.

4- التغير والثبات (الإستمرارية) في العلاقات الدولية

هل العلاقات الدولية متغيرة أم ثابتة؟ تعكس العلاقات الدولية جوانب من التغير وجوانب من الثبات في الوقت نفسه. نعني بالتغير هنا تحول الهياكل والعمليات الرئيسية التي لها تأثير كبير على طبيعة السياسة العالمية، فعندما يكون هناك تغير كبير وسريع تحدث هناك انقطاعات بين الماضي والحاضر مع ميزات الحاضر التي لا يمكن التعرف عليها في الماضي. على سبيل المثال فإن التحول من النظام الأوروبي في العصور الوسطى للحقوق والامتيازات والملكية إلى عالم من الدول السيادية تتمتع بسلطة قانونية حصرية على الشؤون الداخلية شكّل تحولًا كبيرًا في السياسة العالمية، وكذلك كان التحول في الإستراتيجية الأمنية والعسكرية الذي نتج عن إدخال الأسلحة النووية بعد الحرب العالمية الثانية. في الآونة الأخيرة أنتجت نهاية الحرب الباردة عالما مختلفا بشكل كبير حيث ظهرت الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في العالم وانضمت روسيا والصين ودول أوروبا الشرقية إلى النظام الاقتصادي العالمي. ربطت العولمة مصير الناس في جميع أنحاء العالم كما لم

يحدث من قبل وأدى العمليات الإنتحارية إلى مشاكل أمنية غير مسبوقة، لم يتم توقع أي من هذه التطورات وبالتالي كان هناك القليل من التخطيط للتعامل معها[15].

جوانب الثبات أو الإستمرارية تشير إلى التطور التدريجي للهياكل أو العمليات بحيث يحتفظ الحاضر بسمات رئيسية من الماضي، فعلى الرغم من أن السياسة العالمية تتغير باستمرار - مع ظهور أحداث جديدة وفاعلين جدد (دول ومجموعات أخرى يكون سلوكها وثيق الصلة بالسياسة العالمية) طوال الوقت - إلا أن هناك الكثير مما يمكن تعلمه من التجارب السابقة للدول والفواعل الأخرى، فعلى سبيل المثال الإرهاب ليس بجديد على الرغم من أن بعض سمات الإرهاب المعاصر جديدة. في الواقع القليل من الأحداث مهما كانت غير متوقعة لا تأتي من فراغ، فالكثير مما يبدو جديدًا له جذوره في الماضي، والإلمام بالتاريخ يجعل الحاضر أكثر قابلية للفهم ويساعدنا على التخطيط للمستقبل ويسمح لنا بتجنب ارتكاب الأخطاء نفسها مرة أخرى. وعلى الرغم من أن بعض جوانب كل حدث فريدة من نوعها إلا أن التاريخ يوفر تشابهات مهمة وتجربة حيوية[16]. (الكثير من أشياء الماضي هي التي تساعدنا في فهم الحاضر والتخطيط للمستقبل).

[15] Richard W. Mansbach and Kirsten L. Rafferty, **Introduction to Global Politics**, (London and New York, Routledge, 2008), p6.

[16] Ibid, p6.

الشكل (2): جوانب التغير والإستمرارية في العلاقات الدولية

جوانب من التغير في العلاقات الدولية	جوانب من الاستمرارية في العلاقات الدولية
عسكريا: نهاية الحرب الباردة ولكن العنف المستمر داخل سريلانكا والسودان) وبين الدول (هجمات التحالف الأمريكي على أفغانستان والعراق). **سياسيا:** دمج دول معينة (الجماعة الأوروبية، نافتا، منطقة التجارة الحرة لأمريكا الجنوبية، الصين / هونج كونج) وتفكك دول أخرى (الاتحاد السوفيتي، يوغوسلافيا، تشيكوسلوفاكيا). **اقتصاديا:** يعرف معظم الناس عن المنتجات الاستهلاكية أكثر من معرفة البلدان المجاورة لهم. **البيئة:** مجموعة من القضايا المدرجة على جدول الأعمال الدولي تتراوح من استنفاد طبقة الأوزون وإزالة الغابات، إلى التصحر. **حقوق الإنسان:** حقوق أسرى الحرب، والمعارضين السياسيين (أونغ سان سو كي، ونيلسون مانديلا)	- من غير المحتمل أن نحقق حكومة عالمية وتفكك الدولة القومية في أي وقت في المستقبل القريب. - لا تزال معظم البلدان الاقتصادية القوية تستغل الموارد الطبيعية الأشد فقرا والتي تستنزف الموارد الطبيعية. - لا يزال الفقر وتدهور الحياة البشرية مشهدا شائعا للغاية في جميع أنحاء العالم.

Source: Richard W. Mansbach and Kirsten L. Rafferty, **Introduction to Global Politics**, (London and New York, Routledge, 2008), p06 .

المحور الثاني: علم العلاقات الدولية وعلاقته بالعلوم الأخرى

1- مفهوم العلم ومدى علمية العلاقات الدولية

يرتبط مفهوم العلم ارتباطا وثيقا بمفهوم المنهج العلمي إذ يعرف العلم بمنهجه وليس بموضوعه[17]. وهو يشير من جهة إلى المفاهيم والمقولات والقوانين والنظريات التي تعكس الترابطات الضرورية والجوهرية الثابتة (نسبيا) في و/أو بين عناصر الواقع المختلفة (الطبيعة، المجتمع، الفكر)؛ ويشير من جهة أخرى إلى مجموعة القواعد المنهجية التي انتهجها الفكر في التوصل إلى هذه النتيجة (المعرفة العلمية). وكما أن هناك فرقا أكيدا بين موضوع العلم ومنهجه إلا أنهما في الوقت نفسه وجهان متكاملان، إذ لا يمكن دراسة القضايا العلمية إلا بواسطة المنهج العلمي ولا يمكن استخدام وتطبيق قواعد المنهج العلمي إلا على القضايا العلمية[18].

يمكن استخلاص بعض القواعد أو الأسس التي يقوم عليها مفهوم العلم من التعريف الذي يورده قاموس ويبستير (Webster) للعلم بأنه "المعرفة المنسقة التي تنشأ عن الملاحظة والدراسة والتجريب، والتي تتم بغرض تحديد طبيعة وأسس وأصول ما تتم دراسته"[19]. فالعلم أو المعرفة العلمية يستوجب المرور بعمليتي الملاحظة والتجربة كما أنه نشاط هادف يبحث عن حقائق الأشياء وكنهها، فالحقيقة هي هدف العلم أو كما قال كارل بوبر "العلم هو البحث عن الحقيقة"[20].

بالنسبة لـ "علم العلاقات الدولية" فإن محمد طه بدوي يعرفه بأنه "العلم الذي يُعنى بواقع العلاقات الدولية واستقرائها بالملاحظة والتجريب أو المقارنة من أجل التفسير والتوقع"، وبذلك ينحصر هدف علم العلاقات الدولية في التحليل الموضوعي لهذه العلاقات وبما ينتهي إليه من تنظير

---

[17] عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة (بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1989)، ص122.

[18] محمد أحمد الزعبي، "إشكالات البحث العلمي للظواهر الإجتماعية".
http://www.al-moharer.net/moh249/m_zoobi249.htm

[19] المرجع نفسه.

[20] كارل بوبر، بحثا عن عالم أفضل، ترجمة: أحمد مستجير، (القاهرة: مكتبة الأسرة، 1999)، ص59.

لأحداث الواقع الدولي تنظيرا موضوعيا تبعا لكونه يرتكز إلى الواقع المحسوس، وذلك في مواجهة النظريات الفلسفية التي ترتكز إلى بديهيات أو مسلمات لا تحقق تحقيقا تجريبيا[21].

وبالعودة إلى تاريخ العلاقات الدولية كعلم فإنها عرفت مرحلتين أساسيتين: المرحلة الأولى ما قبل العام 1919 أين كانت مواضيع العلاقات الدولية مشتتة ومتناثرة بين عدد من التخصصات كالعلوم السياسية والإقتصاد (الدولي) والقانون (الدولي) والتاريخ (الدبلوماسي)، لم تحظ دراسة العلاقات الدولية في هذه الفترة باهتمام كبير ولم تكن تخضع لقواعد الدراسة العلمية كما في الفروع العلمية الأخرى. بعد 1919 تاريخ نهاية الحرب العالمية الأولى أنشئ أول كرسي متخصص (قسم) في دراسة العلاقات الدولية في جامعة ابرسويث بمقاطعة ويلز في بريطانيا، وكان الهدف هو دراسة العلاقات الدولية بطريقة علمية حتى يمكن تفادي اندلاع الحروب العالمية في المستقبل، ومنذ ذلك الحين أصبح للعلاقات الدولية – بمرور الوقت والجهود المبذولة من طرف العلماء – موضوعاتها الخاصة بها ومناهجها ومجموع المفاهيم والنظريات والأفكار ... التي يستخدمها الباحثون والطلبة في دراسة كل ما يتعلق بالعلاقات الدولية. وفي هذا الصدد تنبغي الإشارة إلى الجهود الكبيرة التي بذلها المفكرون الواقعيون في نقل تخصص أو حقل العلاقات الدولية إلى مصاف العلوم المنضبطة والمتقيدة بقواعد المناهج العلمية (التجريبية).

2- استقلالية علم العلاقات الدولية

لا يوجد اتفاق بين الباحثين والمختصين حول مسألة استقلالية العلاقات الدولية كعلم، فمنهم من يرى باستقلاليتها كونها تتوفر على شروط ومتطلبات ذلك ومنهم من ينفي مثل هذه الإستقلالية ويلحق العلاقات الدولية بعلوم قائمة كعلمي السياسة والإقتصاد وحتى علم الإجتماع.

ينطلق أصحاب **الإتجاه الأول** من جملة معايير يُفترض توافرها في أي حقل معرفي يدعي الإستقلالية عن بقية فروع العلوم الإجتماعية الأخرى وهي كالتالي[22]:

---

[21] محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1972، ص73.

[22] سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية** (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، ط 3، 2006)، ص ص31-32.

- يرتبط قيام حقل معرفي معين بتطور النظرية فيه، أي ضرورة وجود ممارسة علمية وعمليات تنظيرية يتم بواسطتها الوصول إلى نظرية أو مجموعة نظريات يمكن بواسطتها تحليل وفهم الظواهر التي تنتمي إلى الحقل.
- وجود طرق ومناهج بحث يمكن اعتمادها في الدراسة والبحث، فأي حقل علمي مستقل يحاول أن يبتكر أساليب بحثية جديدة خاصة به أو يطور ما هو موجود
- ضرورة تحديد وتوضيح معاني المفاهيم والمصطلحات المتداولة في الحقل.

وحدد آيري رانسوم المواصفات الواجب توفرها في العلاقات الدولية كفرع دراسي مستقل في[23]:

- وجود موضوع دراسي متميز ومختلف عن الغير
- وجود نماذج وأفكار تجريدية متفق عليها عامة
- وجود مفاهيم شبه خاصة لتحليل السلوكية الدولية
- وجود لغة أكاديمية متخصصة
- وجود تعريفات محددة بدقة ومناهج تحليلية معيارية تساهم في تكرار الإختبار والتجربة الدراسية ضمن المعايير ذاتها المستعملة في التحليل الأساسي؛
- وأخيرا وجود نظام مركزي لتصنيف وتقييم وإظهار وضع البحث ونتائجه.

يبدو أن إيجاد حقل معرفي في العلوم الإجتماعية يستجيب لبعض ما اشترطه رانسوم أمر بالغ الصعوبة، فعلى سبيل المثال نجد الإختلاف حول التوصيف والتعريف والتحديد هو السمة الأساسية لكل فروع العلوم الإجتماعية بلا استثناء، فطبيعة الظواهر الإجتماعية المعقدة بالإضافة إلى ذاتية الباحثين وتحيزهم هي التي تجعل من هذا الإختلاف حتميا.

يذهب سعد حقي توفيق إلى أن ما يشجع على استقلالية علم العلاقات الدولية يتمثل في عوامل ثلاثة، هي[24]:

---

[23] محمد نصر عارف، إبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 1، 2002)، ص80.

[24] سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص ص32-33.

- اتجاه الدراسات المعاصرة في العلاقات الدولية للبحث عن السببية أكثر من البحث عن العوامل القانونية.
- هناك انجذاب واهتمام بفكرة "العلوم الإجتماعية السلوكية"، أي الإتجاه نحو فكرة التخصص والإستقلالية في دراسة الظواهر الإجتماعية.
- إن توجه حقول المعرفة الأخرى نحو الإستقلالية كان دافعا لعشرات الباحثين والدارسين للنزوع نحو الإستقلالية في حقل العلاقات الدولية.

وعموما، يمكننا القول بضرورة توفر ثلاثة أركان أساسية حتى يتم الإعتراف باستقلالية حقل معرفي معين، وهي:

- وجود مجموعة من الظواهر التي يستقل الحقل بدراستها عن غيره، أو على الأقل يدرس موضوعا معينا من المواضيع المتداولة في غيره من الحقول المعرفية الأخرى، ولكن من زاوية مختلفة وغير مطروقة من قبل (وذلك انطلاقا من أن الظاهرة الإجتماعية هي كل واحد بأوجه وأبعاد متعددة).
- وجود منهج أو مجموعة مناهج تتسم بالعلمية يمكن استخدامها في البحث والتحليل، ولا يشترط أن تكون أصيلة أو خاصة فقط بالحقل أو من إنتاجه، فكل العلوم الإجتماعية مثلا تتبنى المنهج العلمي/الوضعي (بدرجات متفاوتة) وتحاول أن تستفيد منهجيا مما يطور في العلوم الطبيعية والفيزيائية.
- وجود إنتاج معرفي وعلمي من نظريات ومفاهيم ومصطلحات ...إلخ، يعكس الجهود المبذولة ويسهم في التطور المعرفي للحقل ذاته.

بالعودة إلى هذه الشروط أو الأركان يمكن اعتبار حقل العلاقات الدولية حقلا علميا قائما بذاته، فهو يعزل مجالا من الظواهر الإجتماعية التي يستقل بدراستها وفي مقدمتها ظاهرة غياب السلطة على المستوى الدولي، فحسب ستانلي هوفمان تتمحور دراسة العلاقات الدولية حول ظاهرة "انعدام السلطة" في المجتمع الدولي وبالتالي يعتبره علما متميزا قائما بذاته[25]. وهو يستخدم مناهج علمية

[25] مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007)، ص37.

في البحث والتحليل تتنوع بين التقليدية التي تستند في الوصول إلى تعميمات نظرية عبر استخدام التاريخ بشكل موسع، أو المناهج السلوكية التي تنطلق في بناء نظرياتها من استخدام الأساليب الكمية والتقنيات الإحصائية (عبر المناهج التقليدية تم بناء ما يسمى بالنظريات العامة أو الكبرى في العلاقات الدولية كالواقعية مثلا، وبواسطة المناهج السلوكية تم الوصول إلى النظريات المتخصصة أو الجزئية في الستينيات والسبعينيات مثل نظريات صنع القرار، وتحليل السياسة الخارجية،...). أما فيما يخص الإنتاج المعرفي والنظري فيمكن القول أن الحقل يزخر بمجموعة من النظريات المتنافسة التي تقدم استبصارات مهمة في فهم وتحليل السياسة الدولية، بل وتمد الممارسين في الواقع العملي للعلاقات الدولية بإرشادات وتوجيهات بنيت عليها الكثير من مواقف وسلوكات الدول، وأنشأت على أساسها منظمات وهيئات دولية، ... إلخ.

يعارض أصحاب **الإتجاه الثاني** فكرة استقلالية العلاقات الدولية كحقل دراسي متميز حيث ينكر مورتون كابلان وجود حقل مستقل للعلاقات الدولية بسبب عدم وجود جوهر حقل مشترك يمكن إغناؤه كما هو الحال بالنسبة لعلم السياسة، لذلك فالعلاقات الدولية بالنسبة له تعتبر جزءا من علم السياسة[26]. ويذهب جورج كينان أبعد من كابلان حينما اعتبر أن العلاقات الدولية ليست علما لأنها تدرس سلوك الحكومات والتي هي بدورها كذلك مادة لسلوك الإنسان ضمن الإطار السياسي لبيئته[27]. وبالتالي لا يمكن الحديث عن إمكانية الدراسة العلمية لسلوك هذا الإنسان.

من ينكرون استقلالية الحقل يختلفون بشأن إلحاقه بالفروع العلمية القائمة، فيذهب عدد كبير منهم إلى ربطه بعلم السياسة حيث يقول فريمون بلاتيج (R. Platig) مثلا: "إن العلاقات الدولية ما هي إلا ملحق لعلم السياسة"[28]. واجتماع هيئة اليونيسكو لعام 1952 المنعقد بمدينة "كامبريدج" الإنجليزية تم فيه الإتفاق على اعتبار مادة العلاقات الدولية جزءا من مادة علم السياسة استنادا إلى الحجج التالية[29]:

---

[26] سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص33.

[27] المرجع نفسه، ص34.

[28] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص76.

[29] مبروك غضبان، مرجع سابق، ص34.

- إن كلا من العلاقات الدولية وعلم السياسة يشتركان في هدف واحد يتمثل في دراسة السلطة والجماعة.
- إن وسائل البحث وأسس الدراسة في كل منهما واحدة.
- علم السياسة يهتم بدراسة الدولة والعلاقات الدولية تركز على العلاقات بين الدول.
- تعتبر دراسة السياسة الخارجية جزءا من دراسة العلاقات الدولية وفي الوقت نفسه تعد من مواضيع علم السياسة العامة.

يشير أنور محمد فرج إلى أن ارتباط العلاقات الدولية بعلم السياسة يمكن إرجاعه إلى فترة تألق المدرسة الواقعية أين كان مصطلح العلاقات الدولية يعبر عن تلك التي تحدث بين الدول فقط أو هي تفاعلات السياسات الخارجية للحكومات، وقد استخدم الكثير من الباحثين الأنجلوساكسون للتعبير عن هذا المعنى مصطلح "السياسة الدولية" بدلا عن "العلاقات الدولية"[30].

هناك من الباحثين والكتّاب – خاصة الأوروبيين منهم – من اعتبر العلاقات الدولية فرعا تابعا لعلم الإجتماع وعلى رأس هؤلاء شوارزنبرغر (Schwarzenberger) الذي عرّف "العلاقات الدولية" بأنها فرع من علم الإجتماع الذي يدرس المجتمع الدولي[31]. مارسيل ميرل (Marcel Merle) أكد من جهته كذلك على الطابع الإجتماعي لدراسة العلاقات الدولية حيث تساءل قائلا: "لا نستطيع حقيقة أن نفهم لماذا يتعين على العلم الذي يعالج قضايا المجتمع أن يتوقف عند حدود الدول، ويحرم على نفسه اجتياز تلك الحدود في محاولة لفهم العلاقات الإجتماعية التي تدور على مستوى الكون"[32]. إذن هؤلاء يعتبرون أن جوهر العلاقات الدولية هو المجتمع الدولي وعليه فهي تتطلب طرحا سوسيولوجيا يحدد طبيعتها كمادة علمية.

يرجع سعد حقي توفيق سبب إنكار وجود حقل مستقل للعلاقات الدولية إلى اشتراك العديد من فروع العلوم الإجتماعية – كل منها بقدر معين – في دراسة الشؤون الدولية، فكل منها يركز على دراسة جانب محدد منها مما يجعل دراسة العلاقات الدولية مجزأة بينها وهذا ما يعيق قيام

---

[30] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص76.

[31] المرجع نفسه، ص77.

[32] المرجع نفسه، ص78.

حقل مستقل لها[33]. وإطلالة سريعة على تخصصات أبرز الكتّاب والمفكرين الذين تركوا بصمات واضحة في مجال دراسة العلاقات الدولية نجد أنها متوزعة بين الفروع الأساسية للعلوم الإجتماعية مثل علم السياسة وعلم الإجتماع وعلم الإقتصاد.

هذا الجدل حول استقلالية أو تبعية العلاقات الدولية لا ينبغي أن يصرفنا عن حقيقة الجهود التي يبذلها المختصون في حقل العلاقات الدولية وعن إنجازاتهم التي تحققت في ذلك وعن الديناميكية البحثية التي تميزه (النقاشات الكبيرة المتعاقبة كدليل على طموح حقل معرفي يسعى لاكتساب صفة العلوم الناضجة بتعبير كون)، وذلك قياسا بالمدة الزمنية التي استغرقها في ذلك وبالتعقيد الشديد الذي يميز ظواهره وبدرجة الإنقسام والتشتت التي يعانيها خاصة من ناحية المنهجية الواجب اتباعها في تحقيق العلمية والإستقلالية.

3- علاقة علم العلاقات الدولية بالعلوم والفروع العلمية الأخرى

تُدرَّس مادة العلاقات الدولية في جامعات عديدة مقترنة في كثير من الأحيان بمنهج العلوم السياسية أو متضمنة فيه، إلا أن محاولة علماء السياسة أن يفرضوا نوعا من أنواع الإحتكار على مادة العلاقات الدولية هو أمر غير قابل للتطبيق أو الإستمرار، فالدارس الجاد للعلاقات الدولية يجب أن يتحلى ببعض المعرفة بالتاريخ والقانون والإقتصاد الدوليين والسياسة الخارجية والسياسة الدولية.

3-1- العلاقات الدولية والتاريخ الدبلوماسي

يتناول التاريخ الدبلوماسي تاريخ العلاقات الدولية بين الدول. يمكن أن يختلف التاريخ الدبلوماسي عن العلاقات الدولية من حيث أن الأول يهتم بالسياسة الخارجية لدولة واحدة بينما تتعامل الأخيرة مع العلاقات بين دولتين أو أكثر، وبينما يهتم التاريخ الدبلوماسي أكثر بتاريخ الدبلوماسية الدولية تهتم العلاقات الدولية أكثر بالأحداث الجارية وكيفية تحليلها وتفسيرها من خلال مختلف المفاهيم والمقاربات النظرية السائدة.

[33] سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص35.

3-2- العلاقات الدولية والسياسة الخارجية

إذا كان مصطلح "العلاقات الدولية" مصطلحا واسعا وشاملا يتضمن كل البنى والهياكل الدولية والسلوكيات الدولية والتفاعلات والأحداث .. التي حدثت أو تحدث على نطاق دولي أو عالمي فإن "السياسة الخارجية" لها معنى أكثر تحديدًا إذ تشير إلى مجموع الأهداف والقرارات والنشاطات والإجراءات ... التي تتخذها دولة ما اتجاه الدول الأخرى أو اتجاه مختلف المنظمات الدولية، وبتعبير آخر اتجاه بيئتها الخارجية. تختلف هذه الإجراءات وفقًا لجدول الأعمال السياسي والاقتصادي للدولة المعنية. ويمكن ذكر الفروق بينهما فيما يلي:

- بينما تسعى العلاقات الدولية إلى تفسير مجمل العلاقات القائمة بين الدول فإن السياسة الخارجية هي التي تحدد العلاقات بين الدول.
- توفر العلاقات الدولية العديد من الأطر النظرية لتحليل وفهم السياسة الخارجية.
- مصطلح "العلاقات الدولية" محايد (العلاقات الدولية ليست جيدة ولا سيئة فهي موجودة فقط وتحتاج إلى تحليل) بينما السياسة الخارجية ليست محايدة أبدًا فهي على العكس من ذلك إذ هي الطريقة التي تسعى بها الدول لتحقيق أهدافها ومصالحها في بيئتها الدولية.
- السياسة الخارجية هي واحدة من المجالات الرئيسية التي تهم العلاقات الدولية.

3-3- العلاقات الدولية والقانون الدولي

القانون الدولي هو مجموعة القواعد التي تعتبر بشكل عام مقبولة على أنها ملزمة في العلاقات بين الدول، إنه بمثابة إطار لممارسة العلاقات الدولية المستقرة والمنظمة. يتقاطع مفهوم القانون الدولي في جزء كبير منه مع مفهوم العلاقات الدولية حتى أن هناك بعض المساقات الدراسية تتسمى بـ "قانون العلاقات الدولية"، إلا أن هناك فروقا بينهما تتمثل في:

- العلاقات الدولية تتضمن كل أنماط العلاقات بين الدول،فيمكن أن تكون سياسية واقتصادية وجغرافية وإستراتيجية وقانونية ..إلخ، والقانون الدولي يعتبر أحد جوانب العلاقات الدولية وقد تم تطويره داخلها.

- القانون الدولي هو ذلك المجال من القانون الذي يحكم وينظم جزءا كبيرا من العلاقات بين الدول، فهو الإطار الذي تتم في إطاره كل العلاقات ذات الطابع السلمي (سياسيا، اقتصاديا، ثقافيا، رياضيا، ..) وحتى العلاقات ذات الطابع النزاعي بما في ذلك الحرب فإن القانون الدولي هو الذي ينظمها.

3-4- العلاقات الدولية والإقتصاد السياسي الدولي

تعتبر النشاطات الإقتصادية والتبادلات التجارية إحدى المجالات الرئيسية للعلاقات التي تقوم بين الدول وتؤثر بشكل كبير على مختلف مجالات العلاقات الأخرى. والاقتصاد السياسي الدولي هو فرع من علم الإقتصاد يهتم بدراسة التفاعل والتأثير المتبادل بين الاقتصاد و السياسة على الساحة الدولية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال معرفة وتتبع الأثر الذي أحدثته كل من الليبرالية والماركسية كفلسفتين اقتصاديتين وسياسيتين - في الوقت نفسه - على مجمل العلاقات الدولية والأفكار والمفاهيم والنظريات السائدة بشأنها.

المحور الثالث: مستويات التحليل في العلاقات الدولية

تعتبر مستويات التحليل أداة تُبسط عملية فهم وتحليل وتفسير ما يحدث في السياسة العالمية وذلك عن طريق تصنيف العوامل الرئيسية في السياسة العالمية على مستوى النظام الدولي/ العالمي بأكمله أو بعض الأجزاء المكونة له (فرد، دولة)[34].

قدم التصنيف الذي استخدمه كينيث والتز لأول مرة - ثم قام بتعزيزه لاحقًا ديفيد سينجر - ثلاثة مصادر مختلفة لتفسيرات سبب اندلاع الحرب، فإذا كان التركيز على مستوى النظام الدولي فإن التفسير يعتمد على خصائص ذلك النظام (مثل توزيع "القوة") أو المنظمات الدولية والإقليمية ونقاط القوة والضعف النسبية فيها، وإذا كان التركيز على مستوى الدولة أو العوامل المحلية فإن التفسير مشتق من خصائص الدولة كنوع الحكومة (على سبيل المثال ، ديمقراطية أو استبدادية) ونوع النظام الاقتصادي (على سبيل المثال، رأسمالي أو اشتراكي) والمصلحة المجموعات داخل البلد و/أو المصلحة الوطنية، وإذا كان التركيز على المستوى الفردي فإن الشخصية والتصورات والاختيارات وأنشطة صانعي القرار الفرديين والمشاركين الأفراد تقدم التفسير[35].

هناك تصنيف آخر لـ باري بوزان أضاف فيه مستويين للتحليل في إطار التصنيف السابق حيث أضاف مستوى التحليل البيروقراطي الذي يقع بين مستوى تحليل الفرد ومستوى الدولة ومستوى التحليل الإقليمي الذي يقع بين مستويي الدولة والنظام الدولي إلا أن التصنيف الثلاثي هو الشائع والمتبع في أغلب أبحاث ودراسات العلاقات الدولية.

1- مستوى الفرد Individual Level

على مستوى التحليل الفردي ينظر الباحثون إلى خصائص الأفراد مثل سمات الشخصية وطرق الوصول إلى القرارات والمعتقدات، فعلى سبيل المثال قد يسأل البحث الذي يركز على الأفراد عما إذا كان القادة يتخذون قرارات عقلانية وكيف تؤثر نقاط ضعفهم الشخصية على

[34] Richard W. Mansbach and Kirsten L. Rafferty, op.cit, p5.

[35] Karen A. Mingst and Heather Elko Mckibben and Ivan M. Arreguín- Tof, **Essentials of International Relations**, 8th edition, Canada, W. W. Norton & Company, Inc. 2019, p109.

السياسة وما إذا كانوا يسمحون لتحيزاتهم بالتأثير على قراراتهم ومواقفهم وما إذا كان البشر بشكل عام مبرمجين لمحاربة بعضهم البعض، فمثل هذه الأسئلة تعكس مستوى التحليل الفردي.

افترض العديد من المنظرين أن القادة غالبا ما يتصرفون بعقلانية، وربما يكون هذا تبسيطًا (وقد يجادل البعض أنه ضروري) للواقع من جانب المنظرين، ومع ذلك فإن العقلانية هي افتراض لا يمكن اختباره إلا من خلال النظر إلى صناع القرار الحقيقيين داخل الدول. يعني افتراض العقلانية أن القادة يختارون أفضل البدائل في صنع السياسة على أساس مقارنة التكاليف والفوائد، وبالتالي فإنهم يحتكمون إلى نظرية المنفعة المتوقعة والنمذجة الرياضية، ومع ذلك فإن هذا الافتراض مشكوك فيه لأن القادة لديهم وقت ومعلومات محدودة، ففي أحسن الأحوال يختار صانعو القرار ذوو الوقت المحدود الأفضل من بين جميع البدائل المتاحة أو المعروفة، وهو إجراء يسمى "مُرضٍ" ينتج عنه ما يسمى "العقلانية المحدودة"، وفي أسوأ الأحوال يكون صانعو القرار مدفوعين بالعصبية Neuroses والإكراه والعواطف والأهواء الشخصية التي تبدو بعيدة كل البعد عن العقلانية وأحيانًا عن الواقع[36].

2- مستوى الدولة State Level

يركز الباحثون في مستوى الدولة في التحليل على الحكومات أو مجموعات صنع القرار أو الوكالاتAgencies التي تساهم في صنع السياسات الخارجية للدول وعلى المجتمعات التي تعمل هذه المجموعات أو الوكالات نيابة عنها. ومن الأمثلة على هؤلاء الفاعلين دول مثل الولايات المتحدة وكذلك وكالات مثل وزارة الخارجية الأمريكية. من بين العوامل الرئيسية التي تمت دراستها على هذا المستوى نجد النظم السياسية والأيديولوجيا والثروة والقوة العسكرية والأراضي والسكان والهويات الاجتماعية مثل الدين والعرق والتنظيم الحكومي.

تتضمن الأسئلة النموذجية التي أثيرت في هذا المستوى من التحليل ما إذا كانت الدول الديمقراطية أكثر سلمية من الدول غير الديمقراطية، وما إذا كانت الدول القوية تتصرف بشكل

[36] Richard W. Mansbach and Kirsten L. Rafferty, op.cit, p10.

مختلف عن الدول الضعيفة، وما إذا كان التنوع العرقي أو الديني يؤدي إلى صراع أهلي أكبر، وما إذا كان القادة يدخلون في صراعات مع دول أخرى من أجل التغلب على عدم الشعبية المحلية؟[37].

قد تكون الدول والجهات الفاعلة الأخرى أيضًا أجزاء من مجموعات أكبر مثل التحالفات أو المناطق التي يمكن اعتبارها تشكل مستوى منفصلا من التحليل. أثناء الحرب الباردة على سبيل المثال تحدث المراقبون عن "العالم الحر" أو العالم الأول الذي يتألف من الولايات المتحدة وحلفائها، والكتلة السوفيتية أو العالم الثاني الذي يضم الاتحاد السوفيتي وحلفائه، وكتلة عدم الانحياز أو الكتلة الثالثة. والعالم الذي شمل دولًا مثل الهند لم تكن أعضاء في التجمعات الأخرى. اعتمادًا على غرض الباحث أو صانع السياسة قد يتم تصنيف البلدان حسب الجغرافيا (الآسيوية، الأوروبية، الشرق أوسطية، الأفريقية، وما إلى ذلك) أو حسب الدين (مسلم، مسيحي، هندوسي، وما إلى ذلك) أو حسب الأيديولوجيا. ينشئ المنظرون مثل هذه التصنيفات لأنهم يريدون الإشارة إلى أوجه التشابه والاختلاف المختارة بين الدول.

3- مستوى النظام الدولي (العالمي) International (Global) Level

على مستوى التحليل العالمي يركز الباحثون على هيكل وتوزيع القوة والثروة وغيرها من السمات الرئيسية للعالم ككل. المستوى العالمي هو "الكل" النهائي الذي يمثل فيه الفاعلون والأفراد "أجزاء". يهتم الباحثون الذين يستخدمون هذا المستوى من التحليل بأنماط الأحداث والسلوك في جميع أنحاء العالم، إنهم يعتقدون أن المستويات الأخرى - رغم أنها مفيدة - لا يمكنها أن تحكي القصة كاملة عما يحدث في السياسة العالمية، لأن هذه المستويات الأخرى لا يمكنها تفسير ما يسمى بالخصائص الناشئة أو سمات السياسة العالمية التي تظهر فقط بسبب تفاعل الجهات الفاعلة و/ أو الأفراد. وكمثال بسيط لو فكرنا في الحرب الباردة فإن العديد من المراقبين قد توقع أن تنتهي هذه الحرب بحرب عالمية ثالثة، ذلك أن واشنطن وموسكو كانتا تخافان ولا تثقان في بعضهما البعض ولديهما أيديولوجيات وأنظمة سياسية مختلفة، وكانتا مسلحتين بشكل كبير (كل السمات على مستوى الدولة تفضي إلى الحرب)، ومع ذلك وعلى الرغم من الصراعات العديدة بينهما لم تلجأ

[37] Ibid, p11.

القوتان العظميان مطلقًا إلى الحرب (رغم أنهما اقتربتا منها في عدة مناسبات). هنا يجادل كثير من الباحثين بأن السلام بينهما كان خاصية ناشئة للتفاعل بين دولتين مسلحتين بأسلحة نووية، لم يكن السلام نتيجة لسياسات أو نوايا القوى العظمى (التفسير على مستوى الدولة) بل كان نتاجًا لاحتمال الانتقام والإبادة النووية التي وعدت بها الأسلحة النووية (سمة النظام الدولي)، وبالتالي فإن منطق الأسلحة النووية يفرض نفس القيود على جميع الدول بغض النظر عن أيديولوجياتها أو نظمها السياسية أو أسلحتها، وبالتالي وفي مفاجأة للمتابعين فإن الأسلحة نفسها التي كان يُخشى أن تؤدي إلى اندلاع حرب عالمية ثالثة هي التي حالت دون حدوث ذلك[38].

فيما يلي الشكل الذي يلخص مستويات التحليل في العلاقات الدولية.

الشكل (3): مستويات التحليل في العلاقات الدولية

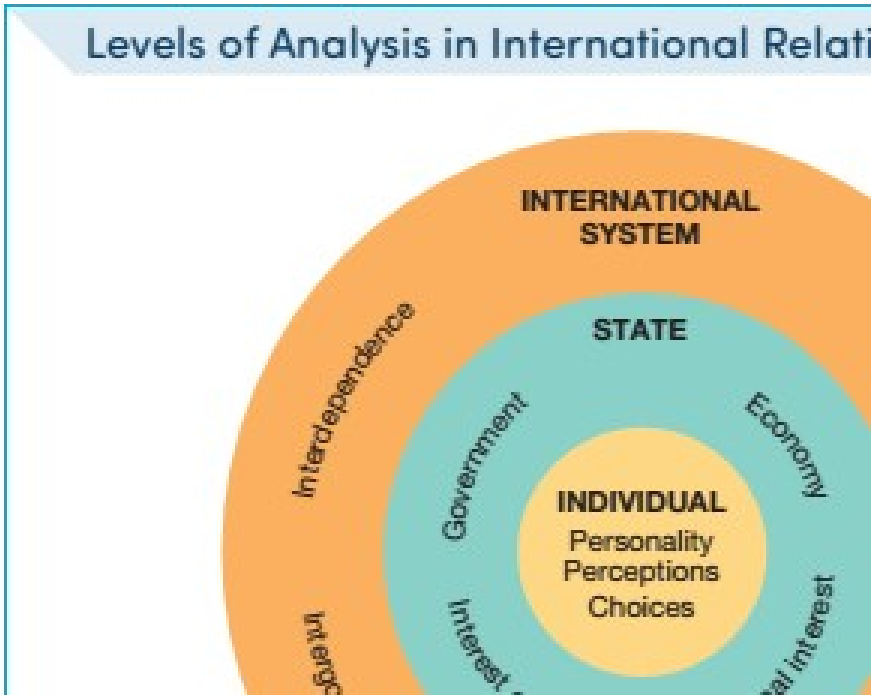

Source : Karen A. Mingst and Heather Elko Mckibben and Ivan M. Arreguín- Tof, **Essentials of International Relations**, 8th edition, Canada, W. W. Norton & Company, Inc. 2019, p109.

[38] Ibid, p12.

4- تفسير اندلاع الحرب العالمية الأولى بالإعتماد على مستويات التحليل

كيف يفسر علماء العلاقات الدولية اندلاع الحرب العالمية الأولى؟ يفحص العلماء والباحثون حالات مثل الحرب العالمية الأولى من أجل تعميم الفرضيات والنتائج حول الحرب وتحديد أوجه التشابه التي قد تكون لها مع الحروب الأخرى. مستويات التحليل هنا هي أداة يستخدمونها لفك تشابك الأسباب العامة والفريدة للحروب والأحداث الأخرى، لذلك يركزون على المستويات الفردية والحكومية والدولية (العالمية) لتحليل أسباب اندلاع الحرب العالمية الأولى.

4-1- تفسيرات مستوى الفرد Individual-level explanations

على المستوى الفردي يمكننا أن نفترض أن الحرب العالمية الأولى اندلعت بسبب قادة الدول الذين تجاوزهم الزمن وكانوا غير مواكبين للعصر وبالتالي فشلوا في مقاومة السير نحو الحرب. وبالعودة إلى قادة مثل الأباطرة فرانز جوزيف الأول (1830-1916) (إمبراطور النمسا) وفيلهلم الثاني (إمبراطور ألمانيا) ونيكولاس الثاني (إمبراطور روسيا) فقد كانوا نتاج حقبة سابقة من الدول الأُسرية (الأسرة الحاكمة) لم يفهموا قوى القومية والرأي العام والتصنيع والتكنولوجيا أو يعرفون كيف يتعاملون معها. علاوة على ذلك كانوا حكامًا وراثيين لم يتم اختيارهم من طرف الشعب على أساس الجدارة أو الذكاء وكانوا مكرسين جهدهم للحفاظ على حكمهم الشخصي واستمرار سلالاتهم بدل الحفاظ على دولهم القومية أو السلام الدولي. لكن في أحسن الأحوال هذا مجرد تفسير جزئي لأن القادة "الحداثيين" الآخرين تصرفوا كثيرًا بنفس الطريقة، فعلى سبيل المثال لم يكن أداء القادة الفرنسيين أو البريطانيين الذين تم اختيارهم عن طريق انتخابات ديمقراطية أفضل بكثير، بالإضافة إلى ذلك تتطلب الحجة منا أن نفترض أن مثل هؤلاء القادة يمكنهم التحكم في الأحداث أي أننا نتغاضى عن العوامل الهيكلية مثل توزيع السلطة. تركز التفسيرات الأخرى المستندة إلى المستوى الفردي على خصائص قادة معينين قادتهم إلى الدخول في الحرب منها طموح القيصر فيلهلم وعدائه وخوف الجنرال هيلموث فون مولتك (1848-1916) (قائد قوات ألمانيا) من روسيا وضعف وتردد القيصر نيكولاس[39].

[39] Ibid, p115.

2-4- تفسيرات مستوى الدولة Individual-level explanations

يدعي بعض المؤرخين أن ألمانيا بدأت الحرب لمنع روسيا من أن تصبح دولة قوية جدًا وأن هذا السبب هو الذي دفع القادة الألمان إلى منح النمسا- المجر "الشيك على بياض" للقيام بما تريده لصربيا. لكن في الواقع كانت هناك حربان: الأولى التي أعلنتها النمسا والمجر ضد صربيا وكانت تهدف إلى صراع محلي، والأخرى حرب عامة "بدأت عمدا" من قبل ألمانيا "للحيلولة دون أن تتغلب عليها روسيا". وبعبارة أخرى على الرغم من أن ألمانيا كانت أقوى دولة في أوروبا عام 1914 إلا أنها كانت تخشى أن تتفوق عليها روسيا في غضون سنوات قليلة وبعد ذلك ستشكل تهديدًا حقيقيا لأمنها وسيكون الوقت قد فات على ألمانيا لهزيمة روسيا. وهكذا كانت ألمانيا مستعدة للقتال في عام 1914 لمنع روسيا من أن تصبح أكثر قوة. في الواقع لقد اعترف المستشار الألماني بيثمان هولفيغ- أحد مؤلفي برقية "شيك على بياض" سيئة السمعة- بأن ألمانيا خاضت حربًا وقائية لكنه بعد ذلك نقل اللوم إلى الآخرين.

يشير آخرون إلى أن الطموحات الاستعمارية لألمانيا ورغبتها في أن تصبح قوة عالمية وقوميتها المتصاعدة بعد عام 1890 قد خلقت مناخا يتصاعد فيه العداء، فباستخدام هذه الحجج لتبرير أفعالهم أجبر المنتصرون ألمانيا على الاعتراف بمسؤوليتها عن بدء الحرب في المادة 231 من معاهدة فرساي التي نصت على ما يلي: "تؤكد الحكومات المتحالفة على تقبُّل وتحمُّل ألمانيا وحلفائها لمسؤوليتهم في التسبب في جميع الخسائر والأضرار التي تعرضت لها الحكومات المتحالفة والمرتبطة ورعاياهم نتيجة الحرب التي فرضها عليهم عدوان ألمانيا وحلفائها". بعبارة أخرى لقد أدت أفعال وخطابات الحكومة الألمانية في العقود التي سبقت الحرب وسياساتها العدوانية إلى خلق مناخ من الخوف والريبة أدى إلى نشوء الحرب، ولذلك استخدم الحلفاء المادة 231 لتبرير مطلبهم بأن تدفع لهم ألمانيا تعويضات عن تكاليف الحرب[40].

تفسير آخر على مستوى الدولة هو أن الدول الضعيفة هي التي تسببت في الحرب. تركز هذه الحجة بشكل خاص على الشؤون الداخلية في كل من النمسا والمجر وروسيا وكيف أن أفعالهم هي

[40] Ibid, p116.

التي أشعلت الحرب. يشير هذا الادعاء إلى أن المجتمعات المكونة من مجموعات مختلفة من الناس أو الدول من المرجح أن تخوض حربًا أكثر من المجتمعات التي تكون متجانسة أكثر. على الرغم من أن روسيا ليست متنوعة إثنيًا مثل النمسا والمجر إلا أنه قد أضعفها السخط الاجتماعي لشعبها حيث نمت المعارضة للحكومة بعد هزيمة روسيا على يد اليابان وتحول هذا السخط إلى ثورة عارمة في العام 1917 عرفت بالثورة البلشفية.

المهم هنا هو أن كلتا النسختان من هذه الحجة تشيران إلى أن الحرب بين الدول هي نتاج اضطرابات داخلية وتزعم إحداها أن القادة السياسيين يبدؤون الحروب في الخارج لتحويل انتباه الجمهور عن الصعوبات في الداخل[41].

تحظى القومية أيضًا باهتمام كبير في التحليلات على مستوى الدولة لمصادر الحرب لا سيما كعوامل خلفية في خلق جو عدائي. فبعد الثورة الفرنسية عام 1789 عندما أصبحت القومية قوة سياسية لم يعد بإمكان القادة مقايضة الأراضي والسكان. فبدلاً من ذلك أصبح المواطنون الذين كانوا رعايا في السابق منخرطين بشكل مكثف وعاطفي في العلاقات الخارجية دفاعًا عن مجتمعهم ووطنهم. في حالة الحرب العالمية الأولى هددت القومية السلافية النمسا-المجر ومارست القومية الروسية ضغوطًا على القيصر لمساعدة صربيا وطالبت القومية الفرنسية بإعادة "المقاطعات المفقودة" في الألزاس واللورين. لقد حشدت القومية في كل مكان الناس خلف قادتهم عندما اندلعت الحرب أخيرًا[42].

4-3- تفسيرات مستوى النظام الدولي International-level explanations

التفسير الشائع على المستوى الدولي للتحليل الذي استخدمه ثوسيديديس قبل عدة قرون هو أن الحرب كانت نتيجة لتغير توزيع القوة في أوروبا. تؤكد هذه الحجة أن تنامي القوة الصناعية والعسكرية الألمانية أنتج معضلة أمنية من خلال خلق الخوف في كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا مما أدى إلى سباق التسلح والتحالف الذي قسم أوروبا إلى معسكرين مسلحين. أدى الخوف الأنجلو - فرنسي- روسي بعد ذلك إلى محاصرة ألمانيا، وبالتالي تزايد الخوف في برلين من أن تُضرب ألمانيا في ذلك الوقت أو تضعف بمرور الوقت[43].

---

[41] Ibid, p117.

[42] Ibid, p118.

[43] Ibid, p118.

المحور الرابع: العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية

1- العامل الجغرافي

يلعب موقع الدولة الجغرافي ومناخها وحجمها دورا كبيرا في تحديد توجهات ومواقف سياستها الخارجية في التعامل مع الدول الأخرى، بل إن هناك العديد من علماء العلاقات الدولية – ممن لهم خلفيات وتكوين جغرافي- اِدَّعَوا أن جغرافيات الدول تحدد بشكل حاسم السياسات الخارجية للدول، وبالتالي شكل وطبيعة العلاقات الدولية بشكل عام. على سبيل المثال كانت العوامل الجغرافية حاسمة في مجرى التاريخ البريطاني وهي التي حددت ورسمت المبادئ الأساسية للسياسة البريطانية في علاقاتها الدولية".

إذا كان الموقع الجغرافي لدولة ما جيدا ومناخها متنوع وكانت غنية بالموارد الغذائية والموارد الخام فإن ذلك يتيح لها إمكانية اتباع سياسة خارجية مستقلة. وإذا كانت الدولة في موقع جغرافي "استراتيجي" لها حواجز طبيعية مثل البحار والجبال والتضاريس والصحاري وما إلى ذلك فهي ليست عرضة للغزو الأجنبي عادةً وبالتالي يتيح لها إمكانية اتباع سياسة خارجية مستقلة كذلك فيما يتعلق بالتعامل مع الدول الأخرى. وعلى العكس مما سبق إذا كانت الدول تفتقر إلى كل الميزات الجغرافية السابقة فإنه لا يمكنها أن تتبع سياسة خارجية مستقلة خاصة بها وعليها أن تتحمل تبعات ما يملى عليها من الدول الأخرى. وهكذا يتضح أن الدول التي لها مواقع جغرافية غير مواتية لا يمكنها أن تحافظ على عزلتها عن الأحداث التي تحدث في البلدان المجاورة لها. المثال النموذجي للدولة ذات الموقع الاستراتيجي هو بريطانيا العظمى المحاطة بالبحار من جميع الجوانب، والقناة الإنجليزية تعتبر بمثابة الحاجز الأكثر فاعلية أمام الغزو الأجنبي للجزر البريطانية نظراً لحقيقة أن بريطانيا العظمى لا تزال آمنة ولا تزال كذلك قوة عظيمة. وفي الوقت الراهن يمكن اعتبار أن الموقع والميزات الجغرافية للولايات المتحدة الأمريكية قد ساهم بشكل كبير في أن تكون القوة العظمى في العالم بدون منازع.

ورغم أن العولمة والتطور الكبير في التكنولوجيا ووسائل الإتصال قد قلصت من أهمية وتأثير الجغرافيا في العلاقات الدولية إلا أنها لم تلغها تماما، فمازالت الجغرافيا تلعب دورا بارزا في العديد من القضايا والمشكلات الدولية مثل النزاعات الحدودية والممرات والمضايق البحرية والنفط والمواد الطاقوية والبيئة والموارد المائية، ... إلخ.

2- العامل الديموغرافي

يعتبر العامل الديموغرافي المتمثل في حجم السكان والتركيبة العرقية والإثنية من العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية قديما وحديثا، حيث تصبح الدولة قوية إذا كان لديها عدد كبير من السكان وإنتاج صناعي فعال. لقد تم التعامل مع الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية في فترة الحرب الباردة على أنهما قوى عظمى بسبب عدد سكانهما الكبير وتطورهما الصناعي، وعلى النقيض من هذين البلدين فإن بلدانا أخرى على الرغم من عدد سكانها الكبير لم تصبح قوى عظمى لأنها لم تتقدم صناعيًا بما يكفي لتلبية احتياجات سكانها، ويمكن ضرب المثال هنا بالصين والهند في الفترة نفسها أي في فترة الحرب الباردة. إذن يمكن القول أن حجم السكان مقترنا بحجم ونوعية الإنتاج الصناعي يحددان شكل وطبيعة السياسات الخارجية التي تنتهجها الدول ويحددان كذلك وضعية ومكانة الدول في النظام الدولي وفي النهاية شكل وطبيعة العلاقات الدولية ككل.

والعامل الديموغرافي الثاني هو التركيبة العرقية والإثنية للدولة، حيث أن الدول التي لديها عرقية أو جنسية واحدة تكون أكثر قوة وتماسكا على المستوى الداخلي، وبالتالي تمتلك هذه الدول قدرا من الحرية في اتباع سياسة خارجية قوية. لكن الدول التي لديها عرقيات أو جنسيات مختلفة تواجه العديد من المشاكل الداخلية ليس أقلها خطرا الإنقسام والتفكك الداخلي مما ينعكس ذلك سلبا على سياستها الخارجية وعلاقاتها بغيرها من الدول، ويمكن التدليل هنا بحالة تفكك الإتحاد السوفييتي في نهاية التسعينيات وانقسام باكستان إلى دولتين هما باكستان وبنغلاديش. لكن لا تؤدي التعددية الإثنية والعرقية إلى خطر الإنقسام والتفكك الداخلي بالضرورة وذلك إذا ما حلت هذه المشكلة وفق قواعد تضمن حقوق جميع هذه الإثنيات والعرقيات ومثال ذلك دولة الهند التي نجحت في حل هذه المشكلة دستوريا.

3- العامل الإقتصادي

تلعب العوامل الاقتصادية دورًا كبيرا في التأثير على علاقات الدول فيما بينها. وتتمثل العناصر الرئيسية للعوامل الاقتصادية التي تحدد وضع الدولة فيما يتعلق بالدول الأخرى في: (1) الاكتفاء الذاتي، (2) القدرة على توفير الغذاء والملبس والمأوى للسكان. ونظرًا لأن توزيع الثروات بين الدول غير متساو فلا يمكن لأي دولة أن تدعي أنها تتمتع بالاكتفاء الذاتي اقتصاديًا بالكامل. قد تكون الدولة زراعية وغنية بالمواد الخام والمواد الغذائية فقط ولكنها تفتقر إلى الموارد المعدنية مثل الفحم والحديد وما إلى ذلك وبالتالي لا يمكن لهذه الدول أن تتقدم صناعياً. وقد تكون الدولة غنية بالموارد المعدنية التي تمكنها من إنشاء مراكز إنتاج ضخمة وبالتالي قد تكون دولًا متقدمة صناعيًا. وهناك الفئة الثالثة من الدول التي يمكن تصنيفها على أنها الدول المتوازنة القادرة على إنتاج ما يكفي من الغذاء لسكانها وإنشاء صناعات من الموارد المتاحة داخل أراضيها مثل الولايات المتحدة الأمريكية. لكن في الوقت الحالي لا توجد دولة تستطيع أن تحقق الاكتفاء الذاتي الكامل أو لا تعتمد على دول أخرى في تأمين بعض حاجياتها مهما كانت قليلة أو كثيرة.

ومثلما تعتبر الإمدادات الضخمة من المواد الخام والموارد الطبيعية ضرورية لبلد ما لتصبح قوة كبيرة فإن وجود عدد كبير من السكان ضروري أيضًا لتحقيق إنتاج صناعي وزراعي أكبر بالإضافة إلى إعداد جيش قوي. إن التطور الكبير في الصين هو مثال على هذه النقطة التي أصبحت واحدة من القوى الخمس الكبرى في العالم وشغلت مقعدها في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. إن عدد السكان وحده لا يمكن أن يجعل بلدًا قويًا إذا استمر في الزيادة يومًا بعد يوم دون زيادة مقابلة في الإنتاج وحالة الهند -سابقا- رائدة في هذه النقطة، فإذا لم تتحكم دولة ما في الزيادة في عدد سكانها المقابلة للزيادة في إنتاجها فيجب عليها البحث عن بعض المناطق الأخرى لاستيعاب سياستها التوسعية المتزايدة. بهذا الدافع غزت اليابان منشوريا واحتلت الصين التبت لطموح مماثل واشتبكت ألمانيا مع دول الحلفاء بنفس الدافع.

وتعد العولمة الإقتصادية اليوم (بمختلف آلياتها ومحركاتها خاصة الشركات المتعددة الجنسيات ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي) شريان العلاقات الدولية، كما أن الإقتصاد العالمي

أصبح على درجة عالية من التعولم والإعتماد المتبادل وأصبحت التبادلات التجارية بين الدول على درجة من الكثافة والبينية ما يستحيل على أي اقتصاد في العالم أن يبقى في معزل عنها، حتى أن الكثير من الباحثين والعلماء يجادلون أن الإقتصاد هو المحرك والمحدد الأساسي لكل ما يحدث في السياسة العالمية.

4- العامل الإستراتيجي (العسكري)

تلعب القوة العسكرية الدور الأكبر في العلاقات الدولية، فبناء القوة العسكرية ضروري جدا لكل دولة كي تحافظ على أمنها القومي وتحمي مصالحها. ويرتكز بناء القوة على امتلاك السلاح في المقام الأول لأنه ضروري لكل دولة وبه تقاس مكانتها وقوتها وقدرتها على فرض نفسها على خريطة العلاقات الدولية كعنصر فاعل ومؤثر.

ويرتبط هذا العامل ارتباطا وثيقا بالقدرة والوضع الاقتصادي للدولة، فالدولة الغنية ذات الاقتصاد القوي والتي تتوفر على إمكانات مادية وبشرية ضخمة تستطيع أن تتفوق على غيرها من الدول بامتلاك السلاح وتطويره، ويمكن التمثيل لذلك بسباق التسلح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي (السابق) في فترة الحرب الباردة، فلولا القاعدة الاقتصادية والصناعية المتينة القوية لما استطاعت هاتان الدولتان أن تطور وتصنع أسلحة حديثة وعالية التقنية مثل الصواريخ والقنابل النووية والغواصات والطائرات ... الخ، فالاقتصاد هو الدعامة الحقيقية للقوة العسكرية .

وتحتاج القوة العسكرية إلى دعم سياسي لتحظى بشرعية استخدامها خاصة بالنسبة لإقناع الشعب، لأن القوة العسكرية تستنزف كثيرا من الجهود والنفقات التي قد تؤثر سلبا على المستوى المعيشي لأفراد الشعب، لذلك يجب أن تحظى بالدعم والرضى والتأييد على المستوى الرسمي والشعبي في البلاد.

ومن العناصر المهمة للقوة العسكرية التي قد تلعب أدوارا مؤثرة في العلاقات الدولية هو عدد (حجم) القوات المسلحة التي تحتفظ بها الدولة، ذلك أن العدد الكبير للجيش في دولة ما يعطيها القوة أمام دولة ذات جيش صغير العدد ويجعلها مهابة من قبل خصومها وأعداءها. والقوة العسكرية بكافة عناصرها البشرية والمادية لعبت وتلعب دورا كبيرا في تغيير شكل العلاقات بين

دول العالم وفرض مفاهيم وأوضاع جديدة لم تكن معروفة، ومن أمثلة ذلك في تاريخنا المعاصر هو قوة الولايات المتحدة العسكرية التي أصبحت تستخدمها في أدوار كثيرة وكبيرة في مختلف أرجاء العالم مثل مكافحة الإرهاب والتخلص من الأنظمة الدكتاتورية كما حصل في حروبها مع طالبان في أفغانستان والعراق وتهديدها باستخدام القوة العسكرية ضد الدول التي قد تمتلك السلاح النووي أو التي قد تهدد الأمن والسلم الدوليين مثل كوريا وإيران، وهذا التدخل من قبل الولايات المتحدة في شؤون الدول والشعوب أحد الأدلة على إظهار قوتها العسكرية، وهنا نستذكر قول الرئيس الأمريكي "كنيدي "من على ظهر حاملة الطائرات "كيتي هوك": "أن السيطرة على البحار تعني الأمن والسلام ويمكن أن تعني النصر"، وهذا ما دفع الولايات المتحدة لأن تدرك بأن الدفاع عن مصالحها البترولية في المنطقة لا يتم إلا بالسيطرة على البحر الأبيض المتوسط. وهذا الحال مشابه لحال الإنجليز الذين أدركوا في فترة ما بأن من مصلحتهم وضمان استقرار ملاحتهم هو السيطرة على قناة السويس[44].

[44] هايل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص.ص 30-32.

المحور الخامس: مكونات (فواعل) العلاقات الدولية

إن تحليل العلاقات الدولية يتطلب منا التفكير مليًا في من وما الذي يشكل فاعلًا في النظام أو المجتمع الدولي؟ لقد فكر علماء العلاقات الدولية كثيرًا في هذه المسألة، حيث رافع البعض منهم لصالح الدولة كفاعل أساسي في العلاقات الدولية باعتبارها الشكل الأساسي للمجتمع السياسي على هذا الكوكب، بينما رفض البعض الآخر هذا النهج الدولتي الذي يحصر أطراف وفواعل العلاقات الدولية فقط في الدولة وجادل بأن تطور المجتمع الدولي وتعقده قد أفرز العديد من الفواعل الأخرى من غير الدولة والتي تلعب أدوارا مهمة على الساحة الدولية، وذهب طرف ثالث منهم إلى أن العولمة قد غيرت بشكل جذري بيئة وطبيعة العلاقات الدولية خاصة بعد العام 1989 مما يفرض علينا التفكير في العالم من منظور الجهات الفاعلة غير الحكومية[45].

إن دراسة العلاقات الدولية تفرض علينا اليوم أن نطرح السؤال عما يشكل مجال دراستنا؟ أي ما هي الجهات الفاعلة والقضايا والعمليات التي نعتبرها مهمة؟ لقد أصبحت دراسة العلاقات الدولية المعاصرة أكثر صعوبة بسبب عدم وجود توافق في الآراء بشأن هذه الأمور. قد يكون التعريف الضيق للعلاقات الدولية هو أنها معنية بالدول (البلدان) وكيفية تفاعلها، ويتميز هذا التعريف بميزة تحديد موضوع البحث بشكل واضح والحد من الاهتمام بالنظام الدولي، وذلك من خلال التركيز على الدول باعتبارها الجهات الفاعلة المركزية وقصر الدراسة على كيفية إدارة الدول لعلاقاتها مع "الآخرين" من خلال السياسة الخارجية والدبلوماسية والحرب على سبيل المثال[46].

ومع ذلك فإن هذا التعريف لن يرضي معظم الباحثين في مجال العلاقات الدولية اليوم، وسوف يستبعد بشكل فعال العديد من القضايا والمجالات التي وَلَّدت فيها المناهج الجديدة وجداول الأعمال البحثية رؤى جديدة. قد يكون التعريف الواسع جدًا للموضوع هو أن مجال العلاقات الدولية يهتم بالحالة الإنسانية على نطاق عالمي، ويتميز هذا التعريف بكونه شاملاً نسبيًا ويوضح قيمة

[45] Michael Cox, op.cit, p155.

[46] Jills Teans and Lloyd Pettiford and Thomas Diez and Imad El-anis, op.cit, p9.

العلاقات الدولية باعتبارها المجال الوحيد في العلوم الاجتماعية الذي يهتم بشعوب العالم ككل، لكنه من ناحية أخرى يعمل على طمس الحدود إلى درجة كبيرة ما بين تخصص العلاقات الدولية ومجالات أخرى من العلوم الاجتماعية والإنسانية مثل السياسة والاجتماع والاقتصاد والتاريخ والقانون والجغرافيا. تميل العلاقات الدولية دائمًا إلى أن تكون إلى حد ما بين (أو على الأقل متعددة) التخصصات بما في ذلك عناصر الجغرافيا والاقتصاد والتاريخ والسياسة على وجه الخصوص.

يفضل بعض العلماء دراسة العالم من خلال تقسيمه جغرافيًا إلى "مساحات محدودة" محددة بوضوح مثل الدول القومية والمناطق (على سبيل المثال آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية). ويجادل البعض الآخر بأنه وعلى نحو متزايد من الصعب تبرير مثل هذه الفروق الواضحة بين ما هو دولي وإقليمي ووطني ويفضلون استخدام المصطلحات الأكثر مرونة مثل "العالم" أو السياسة "العالمية" لوصف مجال دراستهم. لا تزال هناك طريقة أخرى للتعامل مع الموضوع وهي التركيز على "القضايا" مثل الصحة والمياه والسكان والانتشار النووي والتجارة وما إلى ذلك. هناك أيضا عدد من المجالات الفرعية المميزة في العلاقات الدولية مثل دراسات السلام أو الاقتصاد السياسي الدولي أو التاريخ الدبلوماسي أو الدراسات الأمنية، وهنا تصبح مجموعة القضايا والاهتمامات والتوجهات البحثية التي يمكن دمجها في مجال الدراسة هذا واسعة جدًا.

1- الدول

تعتبر الدول الفاعل الأساسي والأكثر أهمية على مستوى العلاقات الدولية فلا يمكن تخيل أو تصور علاقات دولية بدون دول وبالتالي سنخصص للدول حيزا مهما من الشرح والتفصيل في العنصر الموالي والمتعلق بالمفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية.

2- المنظمات الدولية

تشمل المنظمات الدولية كلا من المنظمات الحكومية الدولية (IGOs) والمنظمات غير الحكومية (NGOs). المنظمات الحكومية الدولية لديها مندوبين رسميين معينين من قبل الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية تتكون من أفراد أو مؤسسات خاصة.

وفقًا لعالم السياسة البريطاني بيتر ويليتس "فإن العديد من المنظمات غير الحكومية. . . يبلغ عدد أعضائها الملايين، بينما يبلغ عدد سكان 37 دولة في الأمم المتحدة أقل من مليون نسمة "[47]. وهذا دليل على الأهمية الكبيرة لها على مستوى السياسة العالمية.

تعتمد المنظمات الدولية الحكومية على الدول في إنشائها وإدارتها وبقائها وهذا ما دفع الواقعيين إلى اعتبار أن المنظمات الدولية الحكومية لا يمكن أن تكون أكثر من أدوات للدول القوية ولا يمكنها البقاء إلا طالما رغبت هذه الدول في ذلك. وعلى النقيض من ذلك يعتقد الليبراليون أن المنظمات الحكومية الدولية يمكن أن تصبح أكبر من مجموع أعضائها وبالتالي يمكن وينبغي أن تتصرف بشكل مستقل عن الدول[48].

يمكننا تخيل ثلاثة أنواع من المنظمات الدولية الحكومية: **الأول** يلائم النموذج الواقعي ولا يفعل أكثر مما تطلبه الدول الأعضاء القيادية. **والثاني** هو المنظمات التي يمكنها التعاون مع الدول لتحقيق أهداف جماعية يصعب على الدول التصدي لها وتنسيقها بمفردها مثل منع انتشار الأمراض الوبائية والأخطار البيئية كالتلوث مثلا، وفي حالات النزاع قد تتوسط المنظمات الحكومية الدولية شبه المستقلة في التحكيم في النزاعات أو تقترح طرقًا للتوصل إلى اتفاق أو توفر منتديات للقاء الدبلوماسيين أو تفصل بين الخصوم مما يساعدهم على فض النزاعات وحلها. **والثالثة** هي المنظمات الدولية الحكومية التي اكتسبت استقلالية حقيقية ويمكنها متابعة سياساتها الخاصة[49].

3- المنظمات (الفواعل) غير الحكومية

في الغالب تقوم الدولة بأشياء لا يستطيع أي طرف دولي آخر القيام بها أو يرغب فيا أو يُسمح له بذلك، لكن لا يعني هذا أن الجهات الفاعلة الأخرى من غير الدول ليس لها دور أو تأثير في النظام أو المجتمع الدولي، وفي هذا الصدد يمكننا الحديث عن:

---

[47] Richard W. Mansbach and Kirsten L. Rafferty, op.cit, p443.

[48] Ibid, p404.

[49] Ibid, p404.

الشركات عبر الوطنية Transnational corporations

بفضل ظاهرة العولمة أصبحت الاقتصاديات الوطنية أكثر ترابطا من أي وقت مضى ومع مستوى غير مسبوق من التجارة في السلع والخدمات التي تعبر الحدود الدولية. في النظام الرأسمالي العالمي يمكن للشركات الكبيرة أن تعمل في عدة دول في وقت واحد وتنقل الأشخاص والسلع والأموال بين المكاتب والمصانع والمتاجر في العديد من البلدان، قد يكون لهذه الشركات متعددة الجنسيات أو الشركات عبر الوطنية مقارها في "الدولة الأم" ولكنها تجري عملياتها في العديد من الدول الأخرى في نفس الوقت، ونتيجة لهذه الأنشطة العابرة للحدود تتنقل كميات هائلة من رأس المال الخاص حول العالم كل يوم، وبالتالي يؤدي تنامي حجم الأسواق المالية الخاصة والشركات عبر الوطنية إلى تقزيم الاقتصادات الوطنية لمعظم الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم، مما يدفع البعض إلى التساؤل عن مقدار الحكم الذاتي الذي يمكن للدول المطالبة به بشكل واقعي في مواجهة القوى الاقتصادية الحديثة؟ وكمثال على التأثير الذي أضحت تتمتع به بعض هذه الشركات (خاصة المالية منها) خفضت شركة Standard and Poor's - وهي شركة تصنيف ائتماني خاصة - ديون الحكومة الأمريكية في أفريل 2011 مما أدى إلى اضطراب مالي هز أقوى دولة في العالم، وعليه فقد يشير هذا التأثير إلى أن استقلالية الدولة محدودة أكثر مما تريدنا التعاريف الكلاسيكية للسيادة أن نقتنع به[50].

وكمثال آخر تعمل شركة IBM - وهي شركة مقرها في الولايات المتحدة - في أكثر من 170 دولة وتمتد عبر جميع القارات باستثناء القارة القطبية الجنوبية. و شركة Hyundai- التي هي شركة تصنيع سيارات كورية - لديها مرافق للتصنيع والهندسة والبحث والتصميم في جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية. لا تستثمر هذه الشركات في البلدان الأخرى فقط من خلال القيام بعمليات داخلها ولكن أيضًا قد يكون لها مصالح في الشركات الأجنبية أو أنها تنخرط في عمليات اندماج أو مشاريع مشتركة معها، كما تتاجر الشركات متعددة الجنسيات أيضًا مع بعضها البعض داخل حدود الدولة وعبرها مما يخلق روابط اقتصادية مهمة بين الدول[51].

[50] Michael Cox, op.cit, p163.

[51] Karen A. Mingst and Heather Elko Mckibben and Ivan M. Arreguín- Tof, op.cit, p71.

المنظمات الحقوقية غير الحكومية

يشارك عدد كبير من المنظمات غير الحكومية في العلاقات الدولية الحديثة حيث تقدم المساعدات والخدمات عبر حدود الدول، ومن الأمثلة على ذلك منظمة العفو الدولية التي تناضل من أجل حقوق الإنسان والصليب الأحمر الذي يقدم الإغاثة الطارئة لمن هم في ضائقة ملحة لا سيما في مناطق النزاع. تسعى بعض المنظمات غير الحكومية إلى تقليل ارتباطها بالقضايا السياسية والتركيز حصريًا على مساعدة الأفراد المحتاجين، والبعض الآخر منها مثل مجموعة السلام الأخضر Greenpeace التي تهتم بالبيئة قد تكون لها أهداف سياسية بشكل أكثر وضوحًا. إن حجم عمليات المنظمات غير الحكومية والموارد المتاحة لها - لا سيما عند مقارنتها مع تلك الخاصة بالدول الفقيرة والمتخلفة التي تعمل في أراضيها غالبًا - يمكن أن تجعلها جهات فاعلة محليا وإقليميا ودوليا. وفي بعض أجزاء العالم أدى التوزيع غير المتكافئ لقدرات المنظمات غير الحكومية والدول إلى قيام الجهات الفاعلة غير الحكومية ببعض مسؤوليات الدولة لا سيما في توفير المنافع العامة، وهذا يثير السؤال عن مدى اعتماد بعض الحكومات على السلع والخدمات التي يقدمها القطاع غير الحكومي[52].

الجماعات الإرهابية

منذ الهجمات الإرهابية على مدينة نيويورك وواشنطن العاصمة في 11 سبتمبر 2001 أصبح الإرهاب موضوع تركيز مكثف للدول في جميع أنحاء العالم. كان الشعور السائد قبل 11 سبتمبر أن الإرهاب مشكلة خطيرة لكن يمكن السيطرة عليها، لكنه اكتسب الآن أهمية أكبر بكثير في نظر حكومات العالم، حيث يجمع "الإرهابيون الجدد" - كما يشار إليهم الآن في أدبيات العلاقات الدولية - عدة خصائص منها: أيديولوجية قوية وعنصر المفاجأة في هجماتهم وشبكة عالمية من الحلفاء والداعمين وفهم كبير وتحكم في التكنولوجيا الحديثة، وهذا ما أدى إلى سيناريو مرعب بالنسبة لمخططي مكافحة الإرهاب في حالة ما تم الحصول على أسلحة الدمار الشامل - أي أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية - من قبل إحدى هذه الجماعات غير الحكومية أو (الإرهابية). إن تهديد

[52] Michael Cox, op.cit, p164.

أسلحة الدمار الشامل مخيف للغاية لأن المفهوم المألوف للردع الذي تتصدى بموجبه الدول لغيرها من الدول من خلال التهديد بالانتقام الشديد يصعب تطبيقه ضد الأفراد والجماعات من غير الدول. إن التدمير المتبادل المؤكد (MAD) ليس ذا فائدة تذكر ضد أي فاعل ليس لديه أي موارد استراتيجية للتهديد بالتدمير، مما يسمح للجماعات الإرهابية بالتغلب على القيود العادية المفروضة على العنف بين الدول في المجتمع الدولي[53].

الجرائم العابرة للحدود

نوع آخر من الجهات الفاعلة غير الحكومية التي تمت دراستها باهتمام كبير يشمل كل أولئك الذين ينخرطون في السلوك الإجرامي عبر الوطني لتحقيق مكاسب مادية، وهنا لا ينبغي الخلط بين أنشطة هذه الجماعات والجرائم الصغيرة للعصابات الصغيرة والأفراد المعزولين، لكن ما ننظر إليه هنا هو صناعة بمليارات الدولارات تتاجر في أسلحة السوق السوداء والمخدرات والبشر بشكل متزايد. هذه الأنشطة لها آثار عالمية إذ يمكن أن تكون التدفقات المالية الإجرامية كبيرة جدًا والأرباح المتضمنة هائلة لدرجة أن أولئك الذين يمتلكون هذه الفوائض يمكن أن ينخرطوا في عدد من الأنشطة - مثل رشوة المسؤولين أو قتل رجال الشرطة - التي تهدد سلامة الدول، وفي الواقع هناك علاقة وثيقة بين قوة الجريمة المنظمة ووجود الدول الفاشلة حول العالم. تعني طبيعة النشاط الإجرامي العابر للحدود أنه يهدد قدرة الدول على التحكم في تدفق الأشخاص والسلع والأفكار عبر حدودها مما يهدد السيادة ونظام ويستفاليا[54].

[53] Ibid, p165.

[54] Ibid, p165.

المحور السادس: مفاهيم أساسية في العلاقات الدولية

1- الدولة Stat

تعتبر الدولة الفاعل الرئيسي في السياسة الدولية في العديد من نظريات العلاقات الدولية، فالدول هي كيانات ذات سيادة في النظام الدولي لديها سيطرة مستقلة على قراراتها مما يعني أنها لا تخضع لأوامر الآخرين. ولكي يتم اعتبار كيان سياسي ما دولةً يجب أن يكون لديه إقليم محدد وسكان مستقرون وسلطة ذات سيادة ويجب أن تعترف الدول الأخرى بامتلاكها القدرة على الدخول في علاقات معها. تنظر بعض النظريات في خصائص الدولة وسياساتها الداخلية من أجل شرح الظواهر المختلفة في السياسة الدولية[55].

قد يكون من المفيد فحص حياتنا اليومية كمواطنين في دول معينة لمعرفة ما نتوقعه عمومًا من الدولة. هناك ما لا يقل عن خمس قيم اجتماعية أساسية يُتوقع من الدول عادةً التمسك بها: الأمن والحرية والنظام والعدالة والرفاهية. هذه قيم اجتماعية أساسية جدًا لرفاهية الإنسان يجب حمايتها أو ضمانها بطريقة ما، يمكن أن يكون ذلك عن طريق المنظمات الاجتماعية غير الدولة على سبيل المثال من قبل العائلات أو العشائر أو المنظمات العرقية أو الدينية أو القرى أو المدن، ومع ذلك في العصر الحديث كانت الدولة تشارك عادة كمؤسسة رائدة في هذا الصدد ومن المتوقع أن تضمن هذه القيم الأساسية.

على سبيل المثال يفترض الناس عمومًا أن الدولة هي التي تضمن قيمة الأمن والتي تتضمن حماية المواطنين من التهديد الداخلي والخارجي ويعتبر هذا مصدر قلق أو مصلحة أساسية للدول، ومع ذلك فإن مجرد وجود الدول المستقلة يؤثر على قيمة الأمن، فنحن نعيش في عالم يضم العديد من الدول كلها تقريبا مسلحة على الأقل إلى حد ما وبعضها قوى عسكرية كبرى، وبالتالي يمكن للدول أن تدافع عن أمن الناس وتهدده في نفس الوقت، وعادة ما يشار إلى هذا التناقض في نظام

[55] Karen A. Mingst and Heather Elko Mckibben and Ivan M. Arreguín- Tof, op.cit, p71.

الدولة باسم "المعضلة الأمنية". بعبارة أخرى وتمامًا مثل أي منظمة بشرية أخرى تطرح الدول مشكلات كما تقدم الحلول[56].

إن الدولة ذات السيادة هي مفهوم نظري متنازع عليه، فعندما نطرح السؤال ما هي الدولة؟ ستكون هناك إجابات مختلفة اعتمادًا على المقاربة النظرية المعتمدة، فالإجابة الواقعية مختلفة عن الإجابة الليبرالية وكلتا الإجابتان مختلفتان عن إجابة المجتمع الدولي وعن الإجابة التي قدمتها نظريات الإقتصاد السياسي الدولي (IPE). لا توجد أي من هذه الإجابات بالمعنى الدقيق للكلمة صحيحة أو غير صحيحة لأن الحقيقة هي أن الدولة كيان متعدد الأوجه. هناك مفاهيم مختلفة عن الدولة، هناك خلاف حول نطاق الدولة والغرض منها وبالتالي فإن تحديد ماهية الدولة ليس موضوعًا سهل الفهم بل يمكن فهمه بطرق مختلفة وبنقاط تركيز مختلفة[57]. ومع ذلك فهناك طرق لتبسيطها، وهنا من المفيد التفكير في أن للدولة بعدان مختلفان كل منهما مقسم إلى فئتين: **البعد الأول** هو الدولة كحكومة the state as a government في مقابل الدولة كبلد the state as a country.

إذا نظرنا إليها من الداخل فإن الدولة هي الحكومة الوطنية، إنها أعلى سلطة حاكمة في البلد وتمتلك السيادة المحلية، والأسئلة الرئيسية المتعلقة بالجانب الداخلي تتعلق بالعلاقات بين الدولة والمجتمع: كيف تحكم الحكومة المجتمع المحلي؟ وما وسائل سلطتها ومصادر شرعيتها؟ وكيف تتعامل مع مطالب ومشاغل الأفراد والجماعات التي يتكون منها ذلك المجتمع المحلي؟ كيف تدير الاقتصاد الوطني؟ وما هي سياساتها المحلية؟ وما إلى ذلك.

وإذا نظرنا إليها دوليًا فهي ليست مجرد حكومة بل إنها منطقة مأهولة بالسكان مع حكومة وطنية ومجتمع محلي، بعبارة أخرى إنها بلد. من هذه الزاوية يشكل كل من الحكومة والمجتمع المحلي الدولة، إذا كانت الدولة دولة ذات سيادة فسيتم الاعتراف بها بشكل عام على هذا النحو. هذا هو الجانب الخارجي للدولة حيث تتعلق الأسئلة الرئيسية بالعلاقات بين الدول: كيف ترتبط حكومات ومجتمعات الدول ببعضها البعض وكيف تتعامل مع بعضها البعض؟ ما هو أساس تلك العلاقات

[56] Robert Jackson, Georg Sørensen, op.cit, p5.

[57] Ibid, p22.

بين الدول؟ وما هي السياسات الخارجية لدول معينة؟ وكيف يتفاعل الناس من مختلف الدول مع بعضهم البعض وينخرطون في معاملات مع بعضهم البعض؟ وما إلى ذلك[58].

يقودنا هذا إلى **البعد الثاني** للدولة والذي يقسم الجانب الخارجي للدولة ذات السيادة إلى فئتين عريضتين:

الفئة الأولى هي الدولة التي يُنظر إليها على أنها مؤسسة رسمية أو قانونية في علاقاتها مع الدول الأخرى. هذه الدولة ككيان مستقل دستوريًا عن جميع الدول الأجنبية معترف به كدولة ذات سيادة أو مستقلة من قبل معظم تلك الدول وتتمتع بالعضوية في المنظمات الدولية وتمتلك حقوقًا والتزامات دولية مختلفة. يجب أن نشير إلى تلك الفئة الأولى بالدولة "القانونية".

الفئة الثانية هي الدولة من الناحية الفعلية والواقعية، أي من النواحي العسكرية والسياسية والإقتصادية. تتعلق هذه الفئة بمدى تطوير الدول لمؤسسات سياسية فاعلة وأساس اقتصادي متين ودرجة كبيرة من الوحدة الوطنية أي الوحدة الشعبية ودعم الدولة، فبعض الدول قوية جدًا من حيث تمتعها بالمكونات والخصائص سالفة الذكر ومعظم الدول في الغرب على هذا النحو، والعديد من هذه الدول صغيرة على سبيل المثال السويد وهولندا ولوكسمبورغ. يجب فصل الدولة القوية - بمعنى المستوى العالي من التماسك الداخلي - عن فكرة القوة القوية بالمعنى العسكري. بعض الدول القوية ليست قوية عسكريا كالدنمارك مثلا، وبعض القوى بالمعنى العسكري مثل روسيا ليست دولًا قوية. كندا هي حالة غير عادية لدولة عالية التطور مع حكومة ديمقراطية فعالة ولكن مع ضعف كبير في دولتها: تهديد كيبيك بالانفصال. من ناحية أخرى تعتبر الولايات المتحدة دولة قوية وقوة قوية، وفي الواقع إنها أقوى قوة على وجه الأرض[59].

إذن، هذا التمييز بين الدولة من الناحية الفعلية والدولة من الناحية القانونية له أهمية أساسية لأنه يساعد على التقاط الاختلافات المهمة للغاية الموجودة بين ما يقرب من 200 دولة مستقلة حاليًا ومتساوية رسميًا في العالم.

---

[58] Ibid, p23.

[59] Ibid, p24.

تتميز الدولة كما نعرفها بإقليم وسكان محددين بوضوح وسلطة حصرية على تلك المنطقة وسكانها، ومع ذلك لكي تظهر الدولة إلى الوجود يجب أن "تعترف" الدول الأخرى بها على أنها تتمتع بالسلطة وغالبًا ما يستند هذا الاعتراف إلى اعتبارات سياسية[60].

بسبب أهمية الإقليم والسيادة في تعريف الدولة يذهب علماء السياسة إلى أن الدولة الحديثة هي "دولة ذات سيادة" État souverain ويشير هذا المصطلح ضمنيًا إلى أن الدول كان يمكن أن تتخذ شكلاً آخر في تطورها. في الواقع إن الدولة الحديثة هي نتاج تجربة تاريخية معينة ويمكن القول أنها كانت اختراعًا أوروبيًا وأن القرون الثلاثة الماضية تعتبر بمثابة العصر الأوروبي للسياسة الدولية. ومع أن الأشكال السياسية والعادات والأفكار السياسية غير الأوروبية في مناطق مثل آسيا والشرق الأوسط أصبحت تتحدى مفهوم الدولة في نسختها الأوروبية إلا أن الأهمية المركزية للدولة في السياسة العالمية هي أن ندرس الدولة أولاً في سياقها الأوروبي الأصلي[61].

2- السيادة sovereignty

لا يزال العديد من علماء العلاقات الدولية يعتبرون أن سيادة الدولة هي أساس مجالهم، فلقد ركز جزء كبير من الفلسفة السياسية الغربية على الدولة نفسها وعلى علاقتها بالمواطنين وكان مجال العلاقات الدولية امتدادًا منطقيًا يتناول العلاقات بين الدول. في الواقع كانت السيادة دائمًا منذ البداية طموحًا أكثر منها حقيقة، فبالنسبة للعديد من الحكام كانت السيادة أداة قانونية مفيدة كما جادل الواقعي ستيفن كراسنر، فلقد تم استخدامها لإضفاء الشرعية على حق صاحب السيادة في تحصيل الضرائب، وبالتالي تعزيز موقف الدولة وحرمان الكنيسة من هذه الحقوق، وبالتالي إضعاف مكانة البابوية.

إذا كان الواقعيون يعتبرون أن السيادة هي المبدأ المنظم للسياسة الدولية وهي التي تؤدي إلى الفوضى فإن الليبراليين يذهبون إلى أن السيادة شيئًا يجب التغلب عليه في الجهود المبذولة لتحقيق أهداف مرغوبة مثل حماية حقوق الإنسان والتدخل في شؤون الدول المستبدة لنشر الديمقراطية فيها وإنهاء حالة العنف والإستبداد الموجود فيها ونشر التجارة الحرة وفرض القواعد العالمية لإنهاء

[60] Richard W. Mansbach and Kirsten L. Rafferty, op.cit, p 6.

[61] Ibid, pp55-56 .

الممارسات غير المرغوب فيها. وبالنسبة للبنائيين فإن السيادة مؤسسة اخترعها القادة السياسيون الأوروبيون كشرط مسبق ضروري لإنشاء الدولة الإقليمية والتي تعمل اليوم كمعيار رئيسي يوفر الشرعية للدول. السيادة هي كما يلاحظ تيم دن "لحظة تأسيس السياسة" التي تمثل خط الصدع بين الجماعة والفوضى[62].

إن البحث في أصول فكرة ومفهوم السيادة يعود بنا إلى كتابات الفيلسوف الفرنسي جان بودان (1530-1596). بالنسبة لبودان السيادة هي "القوة المطلقة والدائمة المنوطة بالكومنولث"[63]. لا توجد السيادة في الفرد بل في الدولة وبالتالي فهي دائمة. إنها "العلامة المميزة للحاكم المطلق الذي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يخضع لأوامر شخص آخر، لأنه هو الذي يضع القانون، ويلغي قانونًا تم إصداره بالفعل، ويعدل قانونًا قديمًا".

على الرغم من أن السيادة من الناحية المثالية مطلقة إلا أنها في الواقع وفقًا لبودان ليست بلا حدود أو قيود، فالقادة مقيدون بكل من القانون الإلهي والقانون الطبيعي "كل الأمراء على الأرض يخضعون لقوانين الله والطبيعة"، كما أنها مقيدة بنوع النظام - "القوانين الدستورية للمملكة" - سواء كانت ملكية أو أرستقراطية أو ديمقراطية، وأخيرًا فإن القادة مقيدون بالعهود والعقود مع الوعود للناس داخل الكومنولث والمعاهدات مع الدول الأخرى على الرغم من عدم وجود حكم أعلى (سلطة عليا) في العلاقات بين الدول. وهكذا قدم بودان الإطار المفاهيمي للسيادة الذي سينبثق مع اتفاقية ويستفاليا[64].

اليوم، تخبرنا السيادة القليل عن الدول الحقيقية (ذات السيادة الفعلية)، ففي ما يقرب من 200 دولة في العالم هناك قوة عظمى واحدة ومجموعة من "الدول الصغيرة" بما في ذلك الجزر الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي وجنوب المحيط الهادئ التي نادرا ما تكون قابلة للحياة. هناك حوالي 87 دولة بها أقل من خمسة ملايين نسمة، و 58 دولة منها تضم أقل من 2.5 مليون نسمة، و 35 دولة منها تضم أقل من 500000 نسمة.

---

[62] Ibid, p757.

[63] يعني مصطلح كومنولث في الوقت الحاضر أي تجمع سياسي يضم أكثر من دولة.

[64] Karen A. Mingst and Heather Elko Mckibben and Ivan M. Arreguín- Tof, op.cit, p21.

لنأخذ على سبيل المثال دولة توفالو Tuvalu ذات السيادة وهي مجموعة من الجزر المرجانية في المحيط الهادئ ويبلغ عدد سكانها 10000 نسمة وتبلغ مساحتها 9.5 ميل مربع. في عام 2000 باعت توفالو حقوق ملكية نطاق الويب "tv" مقابل 50 مليون دولار من الإتاوات على مدار الـ 12 عاما التالية في صفقة تزيد قيمتها عن نصف إجمالي الناتج المحلي السنوي (التي تم الحصول عليها من الزراعة وصيد الأسماك). على النقيض من ذلك فإن كاليفورنيا التي يزيد عدد سكانها عن 31 مليون نسمة وخامس أكبر اقتصاد في العالم ليست لها سيادة، وعلى الرغم من وجود عجز في الميزانية في عام 2003 أكبر من العجز في جميع الولايات الأمريكية الأخرى مجتمعة (باستثناء نيويورك) فلا يحق لها الحصول على مساعدة من صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي[65].

في كثير من الأحيان يتم الخلط بين السيادة التي توفر الاستقلال القانوني والسلطة الحقيقية والاستقلال الذاتي. تؤكد السيادة أن الغرباء يجب ألا يتدخلوا في الشؤون الداخلية للدولة وأن على المواطنين احترام شرعيتها والامتثال لقوانينها، ولكن ليس هناك ما يضمن أنهم سيتبعون هذه المعايير. بشكل عام وبخاصة في العقود الأخيرة لم يوفر الاستقلال السيادي سوى حماية متواضعة ضد التدخلات العسكرية الخارجية وتغييرات الحدود المستمرة.

بصرف النظر عن المفهوم القانوني أو النظري للسيادة فإنه نادراً ما تمتعت الدول بأي شيء مثل السيطرة الكاملة على الرعايا أو مواردهم إذ لم تمنع السيادة الدول من التدخل في شؤون بعضها البعض، فعلى سبيل المثال لم يحترم ملك فرنسا لويس الرابع عشر ولا نابليون بونابرت الحدود السيادية للجيران، وفي الواقع كانت البرتغال الدولة الأوروبية الوحيدة التي لم يتم تغيير حدودها بعد اتفاقية ويستفاليا عام 1648.

لقد كان استخدام الدول للعنف في العلاقات مع بعضها البعض هو الموضوع الرئيسي للوثائق التأسيسية لعصبة الأمم والأمم المتحدة فضلاً عن كل من القوانين العرفية والوضعية للحرب مثل ميثاق كيلوغ برياند Kellogg-Briand Pact (1928) الذي حظر الحرب. في تنظيم عنف الدولة يتم التمييز بين العدوان والدفاع عن النفس، حيث تعترف المادة 51 من ميثاق الأمم

[65] Richard W. Mansbach and Kirsten L. Rafferty, op.cit, p758.

المتحدة بالحق الطبيعي للدفاع الفردي أو الجماعي عن النفس فقط في حالة وقوع هجوم مسلح، وبعد ذلك تتخذ الأمم المتحدة التصرف الذي تراه لائقا، والبلدان تدافع بشكل روتيني حتى عن أعمال العدوان الصارخ باعتبارها "دفاعًا عن النفس".

على الرغم من أن السيادة لم توفر للدول الحماية التي وعدت بها أبدًا إذ شهدت العقود الأخيرة فجوة متنامية بين قدرة الدول على إدارة العنف في الداخل والتصرف بشكل مستقل في السياسة العالمية، أي المفارقة بين الوعد بالسيادة وواقع السياسة العالمية. في العديد من الدول يستهزئ المواطنون بسلطة حكوماتهم ويشاركون في السياسة العالمية مباشرة من خلال مجموعات تتراوح من العصابات الإرهابية والشركات العملاقة والمنظمات الإنسانية إلى عصابات الشوارع ومجموعات الاحتجاج. مثل هذا النشاط بعيد كل البعد عن فكرة أن المواطنين يشاركون فقط في السياسة العالمية بشكل غير مباشر عن طريق الضغط على حكوماتهم والتصويت. تقول عالمة السياسة البريطانية سوزان سترانج: "اليوم، من المشكوك فيه بدرجة أكبر أن الدولة - أو على الأقل غالبية الدول - لا يزال بإمكانها المطالبة بدرجة من الولاء من المواطن أكبر من الولاء الممنوح للعائلة، للشركة، للحزب السياسي أو حتى في بعض الحالات لفريق كرة القدم المحلي".

3- النظام الدولي International System

يمكن اعتبار النظام الدولي طريقة مميزة لتنظيم الحياة السياسية على الأرض، له جذور تاريخية عميقة حيث كانت هناك أنظمة دولية في أوقات وأماكن مختلفة في أجزاء مختلفة من العالم، على سبيل المثال الهند القديمة واليونان القديمة وعصر النهضة في إيطاليا. ومع ذلك فإن نظام العلاقات الدولية يعود تقليديا إلى العصر الحديث المبكر (القرنين السادس عشر والسابع عشر) في أوروبا عندما تم إنشاء الدول ذات السيادة (الدول القومية) في البداية، ومنذ القرن الثامن عشر سميت العلاقات بين هذه الدول المستقلة بـ "العلاقات الدولية". في البداية كان النظام الدولي أوروبيًا ثم أصبح نظامًا غربيًا فيما بعد، لكن في القرنين التاسع عشر والعشرين تم توسيع النظام الدولي الغربي ليشمل كامل العالم. يمكن القول أن النظام الدولي هو نوع مميز من التنظيم السياسي يعتمد على العديد من الحكومات المختلفة المستقلة قانونياً عن بعضها البعض، والمنطقة الكبيرة

الوحيدة التي ليست دولة هي أنتاركتيكا ويديرها اتحاد من الدول. ويمكن القول أن العلاقات الدولية اليوم هي دراسة النظام الدولي (العالمي) من وجهات نظر علمية مختلفة[66].

يعتبر النظام الدولي مؤسسة تاريخية فهو ليس من صنع الله أو من صنع الطبيعة وإنما صُنع أو أُنشئ من قبل أشخاص معينين في وقت معين، إنه بناء اجتماعي. لم يعش الناس دائمًا في دول ذات سيادة، فعبر التاريخ نظموا حياتهم السياسية بطرق مختلفة، وأكثرها شيوعًا هو الإمبراطورية السياسية مثل الإمبراطورية الرومانية أو الإمبراطورية العثمانية (التركية). في المستقبل قد لا يتم تنظيم العالم في نظام دولي أيضًا، فقد يتخلى الناس في نهاية المطاف عن الدولة ذات السيادة وعن نظام الدول. لقد تخلى الناس عبر التاريخ عن العديد من الطرق الأخرى لتنظيم حياتهم السياسية بما في ذلك دول المدن والإقطاع والاستعمار على سبيل المثال لا الحصر، وليس من المعقول في الوقت الحاضر على الأقل أن نفترض أن شكلاً من أشكال التنظيم السياسي العالمي هو أفضل أو أكثر تقدمًا من الدولة ونظام الدول.

يعتقد بعض علماء العلاقات الدولية أن مثل هذا التحول الدولي المرتبط بتزايد الاعتماد المتبادل بين الدول (أي العولمة) يجري بالفعل على قدم وساق، لكن نظام الدولة كان مؤسسة مركزية للسياسة الدولية لفترة طويلة جدًا ولا يزال كذلك. وعلى الرغم من أن السياسة الدولية في حالة تغير مستمر إذ تمكنت الدول ونظام الدولة دائمًا في الماضي من التكيف مع التغيرات التاريخية المهمة لكن لا أحد يستطيع أن يكون على يقين من أن الأمر سيستمر على هذا النحو في المستقبل[67].

منذ منتصف القرن السابع عشر كان يُنظر إلى الدول على أنها الأنظمة السياسية الشرعية الوحيدة في أوروبا بناءً على أقاليمها المنفصلة وحكوماتها المستقلة ورعاياها السياسيين، لقد كان لنظام الدولة الناشئة عدة خصائص بارزة يمكن تلخيصها في[68]:

- كان يتألف من دول متجاورة تم الاعتراف المتبادل بشرعيتها واستقلالها.

---

[66] Robert Jackson, Georg Sørensen, op.cit, p5.

[67] Ibid, p10.

[68] Ibid, p17.

- لم يمتد هذا الاعتراف بالدول خارج نظام الدولة الأوروبية إذ لم تكن الأنظمة السياسية غير الأوروبية أعضاء في نظام الدول بل كانوا عادة ما يُنظر إليهم على أنهم أجانب وأقل مكانة من الناحية السياسية وخضع معظمهم في النهاية للحكم الإمبراطوري الأوروبي.
- كانت العلاقات بين الدول الأوروبية تخضع للقانون الدولي والممارسات الدبلوماسية، وبمعنى آخر كان من المتوقع أن يلتزموا بقواعد اللعبة الدولية.
- كان هناك توازن للقوى بين الدول الأعضاء والذي كان يهدف إلى منع أي دولة من الخروج عن نطاق السيطرة وتقديم محاولة ناجحة للهيمنة والتي من شأنها في الواقع إعادة إنشاء إمبراطورية على القارة.

بينما أنشأ الأوروبيون نظاما دوليا في أوروبا قاموا في نفس الوقت ببناء إمبراطوريات شاسعة في الخارج واقتصاد عالمي سيطروا من خلاله على معظم المجتمعات السياسية غير الأوروبية في بقية العالم. نجحت الدول الغربية التي لم تستطع السيطرة على بعضها البعض في السيطرة على جزء كبير من بقية العالم سياسياً واقتصادياً. بدأت تلك السيطرة الخارجية على العالم غير الأوروبي من قبل الأوروبيين في بداية العصر الحديث المبكر في القرن السادس عشر في نفس الوقت الذي ظهر فيه نظام الدولة الأوروبية واستمرت حتى منتصف القرن العشرين عندما تحرر عدد قليل من الشعوب غير الغربية من الاستعمار الغربي وحصلوا على الاستقلال السياسي. لم تكن أي دولة غربية قادرة على الهيمنة الكاملة على نظام الدول الأوروبي ولكن العديد من الدول الغربية كانت قادرة على فرض السيادة الأوروبية والسيطرة على كل كيان خارج أوروبا تقريبًا، وهذه السمة كانت لها أهمية حاسمة في تشكيل النظام الدولي الحديث. إن تفوق الغرب أمر حيوي لفهم العلاقات الدولية حتى اليوم[69] أين وصلت عضوية الأمم المتحدة الموسعة إلى ما يقرب من 200 دولة بحلول نهاية القرن العشرين. ويمكن القول أن النظام الدولي اليوم هو مؤسسة تؤثر فعليًا على حياة كل شخص على وجه الأرض سواء أدرك ذلك أم لا.

[69] Ibid, p19.

الشكل (4): التوسع العالمي لنظام الدول

- ابتداء من 1600م : أوروبا (نظام أوروبي).
- ابتداء من 1700م: ضم دول أمريكا الشمالية (نظام غربي).
- ابتداء من 1800م: ضم دول أمريكا الجنوبية+الإمبراطورية العثمانية+ اليابان (نظام نحو التعولم).
- ابتداء من 1900م: ضم دول آسيا+ إفريقيا+ الكراييب+ المحيط الهادي (نظام عالمي).

Source: Robert Jackson, Georg Sørensen, **Introduction to International Relations: Theories and Approaches**, UK: oxford university press, fifth edition, 2013, p21.

وللنظام الدولي من حيث القطبية polarity (أي عدد مراكز القوة في نظام دولي) ثلاثة أشكال:

- الأحادية القطبية unipolarity : نظام سياسي دولي يهيمن عليه مركز قوة واحد.
- الثنائية القطبية bipolarity : نظام سياسي دولي بمركزي قوة.
- التعددية القطبية multipolarity : نظام سياسي دولي له ثلاثة أو أكثر من مراكز القوة المهيمنة.

4- المجتمع الدولي Internaional System

ينشأ مجتمع الدول (أو المجتمع الدولي) عندما تقوم مجموعة من الدول مدركة لبعض المصالح المشتركة والقيم المشتركة بتشكيل مجتمع، بمعنى أنها تتصور نفسها ملزمة بمجموعة مشتركة من القواعد في علاقاتها مع بعضها البعض والمشاركة في عمل المؤسسات المشتركة[70]. وباختصار، المجتمع الدولي هو نهج يخبرنا بشيء عن عالم من الدول ذات السيادة حيث يوجد كل من القوة والقانون جنبا إلى جنب.

[70] Ibid, p51.

في الواقع هناك توقعات مشتركة وحتى معايير مفهومة بشكل عام لسلوك الدولة، وهكذا فإن مجموعة من العلماء المعروفة مجتمعة باسم "المدرسة الإنجليزية" جادلت منذ فترة طويلة أنه على الرغم من غياب الحكومة العالمية وتفوق الدول ذات السيادة وتوزيع السلطة والقوة بين الدول إلا أن هناك مجتمعًا دوليًا حقيقيًا.

المجتمع الدولي كما يجادل عالم السياسة هيدلي بول Hedley Bull موجود عندما تقوم مجموعة من الدول مدركة لبعض المصالح المشتركة والقيم المشتركة بتشكيل مجتمع، بمعنى أنها تصور نفسها ملزمة بمجموعة مشتركة من القواعد في علاقاتها مع بعضها البعض وتشارك في عمل المؤسسات المشتركة". هل مثل هذا المجتمع موجود؟ يجيب بول بالإيجاب بحجة أن "النظام هو جزء من السجل التاريخي للعلاقات الدولية" و"كانت هناك دائمًا طوال تاريخ نظام الدولة الحديث فكرة عن المجتمع الدولي"[71].

5- الفوضى Anarchy

هي حالة لا توجد فيها سلطة مركزية ذات سيادة تفرض القانون. يهتم الواقعيون بالفوضى على المستوى الدولي حيث لا توجد سلطة أعلى من الدولة[72]. لا تستلزم الفوضى اللانظام ولكنها تشير فقط إلى الحالة التي لا توجد فيها سلطة أعلى فوق الدول ذات السيادة. تشبه حالة الفوضى هذه حالة الطبيعة الهوبزية التي يتساوى فيها جميع الناس وتكون مساواتهم هي مصدر الصراع.

6- القوة Power

ما هي القوة وكيف نعرفها؟ لطالما كان مفهوم القوة مركزيا في دراسات الصراع والحروب. يستخدم الواقعيون - على وجه الخصوص - مفهوم القوة لشرح سلوك الدول في السياسة الدولية بحجة أن المجال يتم تعريفه من خلال الصراع على السلطة حيث يتم تحديد مصالح الفاعلين من خلال مدى قوتهم أو ضعفهم بالنسبة لبعضهم البعض. القوة منتشرة إذن والواقعيون يعتبرونها "عملة" السياسة الدولية، بمعنى أنها مثل المال من حيث أنها وسيلة لتحقيق الأهداف واحتياطي أو مخزون للطوارئ المستقبلية وأصل في حد ذاته. وهم يعتقدون أن جميع أدوات السياسة الخارجية

[71] Richard W. Mansbach and Kirsten L. Rafferty, op.cit, p255.

[72] Jills Teans and Lloyd Pettiford and Thomas Diez and Imad El-anis op.cit, p54.

بما في ذلك الدبلوماسية والتجارة والتحالفات والمعاهدات ينبغي الحكم عليها من خلال كيفية تعزيزها للسلطة الوطنية[73].

وفقا لأحد العلماء تعتبر "القوة في السياسة الدولية مثل الطقس، الجميع يتحدث عنه، لكن القليل منهم من يفهمه". يعتقد معظم الناس أنهم يعرفون فاعلا دوليا قويًا عندما يرونه لكن لا يعني هذا أن الجميع يتفقون على ما يجعل هذا الفاعل قويًا. من المغري تصور القوة كشيء ملموس أو قدرة تسمح للفاعل الدولي أن يفعل ما يشاء. وهكذا يُعرِّف العالم السياسي إينيس كلود Inis Claude القوة على أنها "القدرة العسكرية، بمعنى العناصر التي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في القدرة على الإكراه والقتل والتدمير". ومع ذلك فإن هذا التعريف يخلط بين القدرات التي قد تساهم في القوة والقوة نفسها، فإذا وقعنا في هذا الارتباك فلا يمكننا أن نشرح بشكل مرضٍ كيف يمكن لبضعة آلاف من المواطنين العراقيين مقاومة القوة العظمى الأمريكية، وبالتالي يتفق معظم المحللين على أن القوة هي علاقة يمكن أن يتسبب فيها أحد الفاعلين في قيام الآخر بما يشاء، إنها كما قال كينيث والتز: "القدرة على إحداث التأثير المقصود." جزء من السبب الذي يجعل بعض المراقبين يعتبرون القوة شيئًا وليس علاقة هو أن الكلمة هي اسم وليس لها شكل فعل. على النقيض من ذلك يمكن استخدام التأثير influence كفعل يربط موضوع الجملة (المؤثر) بشيء مباشر (الذي يتأثر به) وبالتالي ينقل فكرة العلاقة[74].

تمتلك معظم الدول قوات مسلحة ولذلك تعتبر القوة العسكرية عادة ضرورة حتى تتمكن الدول من التعايش والتعامل مع بعضها البعض دون التعرض للترهيب أو الخضوع، والدول غير المسلحة نادرة للغاية في تاريخ النظم الدولية، وهذه حقيقة أساسية في نظام الدولة يجب ألا نغفل عنها أبدًا.

القوة هي صفة علائقية تصف التأثير النسبي لاثنين أو أكثر من الفاعلين مما يعني أن أي انخفاض في قوة أحد الفاعلين سيشير بشكل عام إلى زيادة القوة النسبية للفاعلين الآخرين في العلاقة.

---

[73] Richard W. Mansbach and Kirsten L. Rafferty, op.cit, p270.

[74] Ibid, p270.

هناك أنماط أو أنواع من القوة[75]:

- **القوة الصلبة Hard Power** القائمة على استخدام الإكراه والمكافآت المادية.
- **والقوة اللينة Soft Power** القائمة على الثقافة والسمعة. لدى البعض نجدها تحت تسمية القوة الناعمة وتشير إلى قدرة الفاعل على جذب فاعلين دوليين آخرين مما قد يمنحه تأثيرًا يتجاوز التهديدات المادية التي تقدمها القوة الصلبة.

والقوة الذكية Smart Power التي تشير إلى مزيج من القوة الصلبة والقوة الناعمة حيث يؤثر الفاعل في سلوك الآخرين من خلال مزيج من حوافز القوة الناعمة وإكراهات القوة الصلبة.

إذا كانت السيادة تحدد ماهية الدول في النظام الدولي فإن القوة تحدد ما هي قادرة على القيام به، لذلك نجد العديد من التعاريف للقوة تربطها بالموارد الاقتصادية والقوة العسكرية والتأثير المعنوي وما إلى ذلك. في العلاقات الدولية لا يهتم العلماء بالقوة في حد ذاتها ولكن يهتمون على الأغلب بكيفية توزيعها بين الجهات الفاعلة في النظام الدولي.

هناك طرق عديدة للتفكير في القوة. وفقًا لعالم الاجتماع البريطاني بول هيرست فإن القوة في العلوم الاجتماعية لها ثلاثة معانٍ مشتركة[76]:

- أولاً: تصف العلاقة بين الجهات الفاعلة التي "تمكن أحد الممثلين من التفوق على الآخر".
- ثانيًا: تصف "القدرة الكمية" مما يشير إلى أن أحد الفاعلين يسود لأنه يمتلك قوة أكبر وبالتالي يمكنه إجبار الآخرين على الخضوع.
- ثالثا: غالبًا ما تستخدم القوة لوصف لعبة محصلتها صفرية بحيث يتم فيها تعويض مكاسب أحد الفاعلين بخسائر لاعب آخر.

يشير هيرست Hirst إلى أن هذه المقاربة للقوة بها عدة نقاط ضعف من أهمها أنها تشير إلى أن الفاعل الأكثر قوة سوف يسود دائمًا على الخصوم الأضعف، والتاريخ يظهر أن الأمر ليس كذلك دائما، فهزيمة كل من الولايات المتحدة في فيتنام والاتحاد السوفيتي في أفغانستان مثالان على هزيمة القوى العظمى أمام قوى أضعف من الناحية التكنولوجية والمادية. حدث الشيء نفسه

[75] Michael Cox, op.cit, p209.

[76] Ibid, p210.

في حرب عام 1967 بين العرب وإسرائيل حيث استخدمت دولة إسرائيل الأصغر والأقل عددًا من السكان تدريبات وتكتيكات فائقة للتغلب على الجيوش العربية الأكثر قوة ضدها.

يجادل هيرست Hirst أيضًا بأنه لا ينبغي أن نفكر في القوة على أنها شيء ملموس وقابل للقياس فضلا عن كونها حكراً على الفاعلين الدوليين، فهناك أشكال من القوة لا يمكننا رؤيتها مثل قوة "الفكرة" كالقومية أو العقيدة الدينية. وبالرغم من أنه لا يمكن قياس القومية أو الدين إلا أنه يمكن لكل منهما التأثير على ما يفعله الفاعلون. وينطبق الشيء نفسه على أعراف وقواعد وممارسات المجتمع الدولي، فهذه الأخيرة أي الأعراف والقواعد والممارسات تمثل شكلاً آخر من أشكال القوة في السياسة العالمية.

يوضح بيتر فان هام في كتابه "القوة الاجتماعية في السياسة الدولية" أنه باستخدام هذه الأشكال من القوة الاجتماعية يمكن إقناع الفاعلين بالعمل ضد مصالحهم المباشرة، وتوصل إيان كلارك من المدرسة الإنجليزية إلى النتيجة نفسها. إن العالم أكثر من مجرد حرب ذرية للجميع ضد الجميع، إنه مجتمع تتمتع فيه بعض السلوكيات بالشرعية بينما لا تتمتع الأخرى بها، وبالتالي فإن القدرة على تشكيل "قواعد اللعبة" هي شكل مهم من أشكال القوة في المجتمع الدولي[77].

أخيرًا هناك قوة في "الحقائق الاجتماعية" التي تحدد بيئتنا البشرية على عكس الحقائق المادية إذ أن هناك جوانب من الواقع يتم إنشاؤها من خلال التفاعل البشري مثل الدول والثروة، فإذا اختفى البشر من على وجه الكوكب فإن الحقائق الاجتماعية سوف تتوقف عن الوجود، ومع ذلك فإن تأثيرها على السلوك البشري حقيقي. كما تجادل البنائية أن الحقائق الاجتماعية تخلق الحوافز والمثبطات التي تشكل سلوكيات الفاعلين، فإذا فكرنا في "السوق" الاقتصادية مثلا فإننا لا نجدها شيئًا يمكنك زيارته، إنها ليست حقيقة مادية، ومع ذلك فإنها تمارس سلطة هائلة على سلوك الشركات والدول على حد سواء وتعاقب الجهات التي تنتهك قواعدها. وينطبق الشيء نفسه على فكرة أو مفهوم القوة ذلك أنه لا يمكننا التقاط صور لها لكنها مع ذلك توفر حوافز لأنواع معينة من سلوك الدولة[78].

---

[77] Ibid, p210.

[78] Ibid, p211.

5- الحرب War

تعرف الحرب على أنها عنف منظم تقوم به الوحدات السياسية ضد بعضها البعض وهي موضوع مركزي في دراسة العلاقات الدولية. يصف كارل فون كلاوزفيتز الحرب بأنها أداة عقلانية يستخدمها القادة السياسيون لتحقيق أهدافهم. ويصف العديد من الواقعيين الحرب بأنها رد عقلاني على البنية الفوضوية للمجتمع الدولي أو التوزيع المتغير للسلطة بين الدول، بينما يرى باحثون آخرون الحرب على أنها نتاج سوء تقدير القادة أو تصوراتهم عن الخوف والمصلحة والهيبة والانتقام.

غالبًا ما يتم خوض الحروب لتحقيق مكاسب مادية كالاستحواذ على الأراضي أو الوصول إلى الموارد والأسواق أو للدفاع عن النظام الاقتصادي القائم أو لتحقيق مكاسب معنوية من أجل الإيمان والهوية بين أعضاء من نفس المعتقد أو الهوية.

لطالما كانت الحرب جزءا من الشؤون العالمية لدرجة أنه من السهل اعتبارها حالة طبيعية في الشؤون الخارجية. لقد أُطلق عليها اسم "رياضة الملوك" فقد تم خوضها من أجل مصالح الملوك والأباطرة. وأطلق عليه اسم "المضرب" 'a racket' وتم خوضها من أجل تحقيق أرباح للصناعيين والممولين. وقد أطلق عليها أيضا "السياسة من خلال وسائل أخرى". وهي جزء ضروري من فن الحكم في عالم يحتمل أن يكون فيه الجيران من الدول عدائيون.

يناقش علماء العلاقات الدولية كيفية تعريف الحرب، ومع مرور الوقت تراكمت ثلاث ميزات أو أركان يقوم عليها مفهوم الحرب[79]:

- أولاً: تتضمن الحرب عنفًا منظمًا ومتعمدًا من قبل سلطة سياسية محددة، غالبًا ما تكون أعمال الشغب مميتة لكنها لا تعتبر "حربًا" لأن الشغب بحكم التعريف ليس متعمدًا ولا منظمًا.

- ثانيًا: الحروب أكثر فتكًا نسبيًا من أشكال العنف المنظم الأخرى. المذابح والتفجيرات متعمدة ومنظمة ولكنها بشكل عام ليست قاتلة بما يكفي لتعتبر حربًا. حاليًا يقبل معظم علماء العلاقات الدولية أن هناك حاجة إلى ما لا يقل عن 1000 حالة وفاة في السنة التقويمية حتى يتم اعتبار الحدث بمثابة حرب.

[79] Karen A. Mingst and Heather Elko Mckibben and Ivan M. Arreguín- Tof, op.cit, p191.

- ثالثًا: لكي يتم اعتبار الحدث بمثابة حرب يجب أن يتمتع كلا الجانبان ببعض القدرة الحقيقية على إيذاء بعضهما البعض على الرغم من أن هذه القدرة لا يجب أن تكون متساوية من كلي الجانبين. لا تعتبر الإبادة الجماعية والمذابح والهجمات الإرهابية والمذابح حروبًا لأنه لا يملك سوى جانب واحد قدرة حقيقية على القتل بينما يكون الطرف الآخر أعزل فعليًا.

تتخذ الحروب أشكالًا عديدة ويمكن خوضها بواسطة مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة. كان للحروب تأثير هائل على شكل المجتمع الدولي عبر التاريخ، فكما يلاحظ عالم الاجتماع الأمريكي تشارلز تيلي فإن علاقة الدول بالحروب تعود إلى ما لا يقل عن 1000 عام، ويجادل بشكل مقنع بأن الدول تهيمن على العالم اليوم لأنها أثبتت أنها المنظمات السياسية الوحيدة القادرة على تعبئة الموارد المادية اللازمة لخوض حروب طويلة الأمد في أركان بعيدة من العالم. إنه يرى الحرب بشكل عام على أنها ساحة معركة قامت فيها الدول بالقضاء على الإمبراطوريات ودول المدن والدول البدوية وجميع منافسيها السياسيين الآخرين. ولهذا يقول تيلي "الحرب تصنع الدولة والدولة تصنع الحرب".

يختلف آخرون مع تيلي ويشيرون إلى أن الحروب غالبًا ما تدور رحاها بين جهات فاعلة من غير الدول، ووفقًا لهم فإن الشيء الوحيد الذي يحتاجه المرء حقًا لخوض حرب هو وجود مجموعة مسلحة مستعدة لخوض المعركة، ولا يوجد خط فاصل واضح بين الحرب كنشاط للدولة وأشكال منخفضة المستوى من النزاع المسلح غير الحكومي. يجسد الصراع المحتدم في جميع أنحاء سوريا والعراق اليوم إمكانات الجهات الفاعلة الحديثة غير الحكومية في خوض نزاعات طويلة الأمد، وحتى الاستيلاء على الأراضي والسكان من الدول القائمة[80].

إذا كانت حروب التحرر الوطني ضد الإمبريالية الغربية شائعة قبل سبعينيات القرن الماضي فإن الحروب الناجمة عن تفكك الدول الفاشلة أصبحت أكثر انتشارًا في السنوات التي تلت ذلك. يجادل بعض الكتّاب بأن المنافسة العسكرية قبل 1991/1989 كانت إما بين أنواع مختلفة من الدول - مثل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة - أو من أجل إنشاء دول جديدة - كما في فيتنام.

[80] Michael Cox, op.cit, p176.

يشير آخرون إلى أهمية الحروب الأهلية في هذه الفترة ، على الرغم من أن هذه الحروب غالبًا ما كانت مدفوعة بالمعركة بين مؤيدي الولايات المتحدة وأنصار الاتحاد السوفيتي. الحروب الأهلية ليست بالشيء الجديد فلقد شهدت الولايات المتحدة حربًا داخلية وحشية بين عامي 1861 و 1865 أسفرت عن مقتل ما يقرب من 650 ألف جندي (عدد القتلى الأمريكيين أكثر من جميع الحروب الخارجية التي خاضتها الولايات المتحدة منذ عام 1865). في القرون التي سبقت عام 1945 شهدت كل من إنجلترا والصين وروسيا وفرنسا وإسبانيا حروبًا أهلية قاتلت فيها مجموعات إما للاستيلاء على الدولة أو الانفصال عنها. وخلال الحرب الباردة استمرت هذه الصراعات في هز الدول من الكونغو إلى السلفادور إلى كمبوديا.

منذ نهاية الحرب الباردة أصبحت هذه الحروب الأهلية أو بشكل أكثر دقة الحروب داخل الدول أكثر شيوعًا، إنها نواتج ثانوية للنزاعات المحلية طويلة الأمد التي غطتها الحرب الباردة حتى سحبت القوى العظمى الدعم الاقتصادي والسياسي من عملائها في حوالي العام 1991/1989. تسبب سحب الدعم هذا في انهيار الدول النامية التي تعرضت بالفعل لصدمة بسبب الحرب الباردة، لقد جعلت الحروب الأهلية الناتجة الحياة الإجتماعية للملايين المتضررين من سكان هذه الدول بالمعنى الحرفي للكلمة "فقيرة، قذرة، وحشية وقصيرة"[81].

هذه "الحروب الجديدة" كما تسميها ماري كالدور Mary Kaldor أي الحروب داخل الدول لها خصائص عديدة[82]:

- تحدث في دول لم يعد اقتصادها قادرًا على تلبية احتياجات مواطنيها، فبسبب عدم قدرتها على توفير السلع العامة لمواطنيها تفقد الدول ولاء سكانها وقواتها المسلحة.
- تتزايد خوصصة العنف مع سيطرة العصابات الإجرامية والجماعات شبه العسكرية على الناس والأراضي.
- تنتقل السلطة السياسية من الدولة إلى مجموعات الهوية المحلية أين تحاول كل منها الدفاع عن أراضيها ضد منافسيها.

[81] Ibid, p182.

[82] Ibid, p183.

- مع زيادة العنف يصبح الخط الفاصل بين "الجندي" و "المدني" غير واضح مما يؤدي إلى وقوع خسائر بشرية كبيرة في صفوف المدنيين حيث تحاول مجموعات الهوية المسلحة "التطهير العرقي" للمناطق التي تسيطر عليها، والنتيجة هي "حرب جديدة" يصبح فيها عدد الضحايا المدنيين والإبادة الجماعية تكتيكات مشروعة في أعين القادة السياسيين الذين يتمثل هدفهم الرئيسي في الدفاع عن نطاق هويتهم الإقليمي وتوسيعه.
- لا تميل الحروب الجديدة إلى البقاء محلية لفترة طويلة، فغالبًا ما تجتذب اللاعبين الدوليين إلى صراعاتهم الأهلية مما يخلق "حروبًا أهلية دولية" شديدة التعقيد تتميز بمجموعة واسعة من المشاركين المحليين والأجانب.

يمكن القول إن الحرب هي أقدم موضوع في العلاقات الدولية، كما أنها واحدة من أكثر الدراسات غير المريحة التي تدرس الإنسانية في أكثر حالاتها وحشية وبربرية. كانت الحرب بشكل أو بآخر جزءًا من التفاعل البشري منذ القدم، وعلى مدى آلاف السنين تغيرت أشكالها بلا شك، فمن بداية الحرب الشاملة إلى الثورة في الشؤون العسكرية تغيرت الطرق التي نقاتل بها من خلال أشكال التنظيم الاجتماعي لدينا وبواسطة التقنيات المادية التي يمكننا تقديمها للقتال. إن "الحروب الجديدة" اليوم هي أحدث تطور لهذه الظاهرة القديمة وهي نتيجة سلبية للعولمة يتم تجاهلها أحيانًا. هل ستختفي الحرب من التجربة الإنسانية؟ ربما سيكون كذلك، لكن ربما ليس في حياتنا. وحتى ذلك الحين يجب علينا دراسة أسبابها وآثارها لجعلها نادرة الحدوث قدر الإمكان[83].

6- السلم (السلام) Peace

ما هو السلام؟ الجواب الجاهز والمباشر الذي يتبادر إلى الذهن للوهلة الأولى هو تعريف السلام على على أنه نقيض الحرب، أي غياب الصراع المسلح بين الوحدات السياسية الدولية. قد يكون هذا التعريف المباشر والمختزل مفيدا بالنسبة للمبتدئين ولكن ماذا عن فترات النزاعات والحروب الدولية التي تتخلل فترات السلام الدولي؟ ماذا عن الدول التي تعيش في سلام ولكنها تستعد للحرب كما كان الحال في فترات ما بين الحربين (1918-1939) والحرب الباردة؟ هل

[83] Ibid, p188.

يكفي تعريف السلام بأنه غياب الحرب بين الدول؟ هل اللاجئ المقيم في مخيم مؤقت في دولة ليست في حالة حرب يعيش حقًا في سلام؟

ليس من السهل الحصول على إجابات كافية للأسئلة السابقة ولا حتى الوصول إلى اتفاق بشأن هذه الإجابات، ومن الواضح أن تعريفنا للسلام يحتاج إلى مزيد من التفكير حوله. في هذا الصدد تطرح مسألة الرغبة في السلام حيث يُنظر إلى السلام على أنه شيء يستحق المتابعة والحرب أمر يستحق تجنبه، ومع ذلك فإن السلام ليس دائمًا إيجابيًا، فعلى سبيل المثال عندما واجهت الصين صعود الإمبراطورية اليابانية في الثلاثينيات من القرن الماضي هل كان من الأفضل للصين أن تسعى إلى شكل من أشكال السلام أم عليها أن تتخذ إجراءات للدفاع عن نفسها وبالتالي إثارة حرب شاملة مع اليابان؟ هل الأفضل قبول أمر الظالم - وبالتالي الحفاظ على السلام - أم حمل السلاح لمقاومة الظلم؟ من منظور عام للإنسان وفي الحالة العامة يعتبر السلام أفضل من الحرب، ومع ذلك فإن السلام المقترن بأي ثمن يكون أحيانًا عقبة في طريق العدالة.

قد يكون من المفيد كذلك التفكير في السلام من منظور غير عسكري، حيث قام بذلك باحث السلام النرويجي يوهان جالتونج الذي يعتقد أن السلام هو أكثر من غياب العنف الشخصي الصريح، إنه يعني شيئًا أكثر نشاطًا. وتحت عنوان السلام يقترح غالتونغ مجموعة تدابير إيجابية تتخذها الدول والأفراد وجماعات المجتمع المدني لخلق ثقافة للسلام لا تستبعد الحرب فحسب، بل تقضي أيضًا على أشكال العنف الهيكلي التي تحد من قدرة الفرد على تحقيق إمكاناته وحريته. السلام من وجهة نظر غالتونغ لا يتطلب فقط غياب الحرب - التي يعرّفها على أنها "سلام سلبي" - ولكن أيضًا غياب الظلم الاجتماعي الناجم عن العنف الهيكلي - والذي يعرّفه بأنه "سلام إيجابي". فطالما أن الناس يتضورون جوعاً في الصومال أو غير قادرين على الذهاب إلى المدرسة لأسباب تتعلق بالجنس أو بالطبقة أو بالعرق أو بالهوية فلن يتمكنوا من تحقيق السلام إلا في صورته السلبية. وفي الواقع طالما استمرت هياكل العنف هذه فلن نتمكن من التحدث عن "السلام" بمعناه الإيجابي[84].

[84] Ibid, pp193-194.

بينما يدافع الواقعيون عن الحفاظ على السلام من خلال الاستحواذ على السلطة وردع العدوان من خلال التهديد بالانتقام الشديد يرى الليبراليون أن السياسات الواقعية هي مصدر تهديد السلام ويفضلون الإحتكام إلى قواعد القانون الدولي كونه قادرًا على استبدال القوة بالقانون كضامن لأمن الدول. وتلعب المعاهدات هنا دورا مهما في بناء السلم والحفاظ عليه، تكون معاهدات السلام أكثر نجاحًا عندما يتفق الموقعون عليها على القيم الأساسية وعندما يفهم جميع الأطراف بوضوح معنى المعاهدة. وعمليات بناء السلام هي مفاوضات معقدة تتطلب إرادة سياسية كبيرة من أطراف النزاع ومن الجهات الفاعلة الخارجية التي يمكنها بناء الثقة والحفاظ عليها بين الأطراف المتنازعة والاستعداد لتقديم تنازلات للوصول إلى اتفاق السلام[85].

7- الإعتماد المتبادل Interdependence

هو علاقة يكون فيها اثنان أو أكثر من الفاعلين حساسين للتغير في سلوك كل منهما وتؤثر الإجراءات التي يتخذها أحدهما على الآخر[86]. تعرفه نادية محمود مصطفى بأنه "ظاهرة عبر قومية معقدة تتضمن أنماطا تفاعلية متعددة الأبعاد ومتعددة القطاعات بين الدول، ينتج عنها درجة عالية من حساسية التفاعلات بين أعضاء النظام للتغيرات التي تقع في إطار أحدهم، كما ينتج عنها درجة عالية من عرضة هؤلاء أو قابليتهم للتأثر بالقوى والأحداث الخارجية، ومن ثم يتوقف عليها مدى قدرتهم على مواجهة أو عدم مواجهة أعباء وتكلفة هذه التأثيرات الخارجية"[87]. إذا كانت التبعية تشير إلى اعتماد دولة ما دولة أخرى في كل ما يتعلق بوجودها وبقائها ونشاطها الإقتصادي .. إلخ فإن الإعتماد المتبادل هو تبعية متبادلة بين دولتين أو أكثر.

يعتقد الليبراليون بجميع أطيافهم أنه يمكن تعديل الفوضى الدولية أو التخفيف من حدتها من خلال الاعتماد المتبادل بين الجهات الفاعلة، فلهذه الأخيرة قنوات متعددة للتواصل بين الحكومات وبين المجتمعات وتتفاعل في العديد من القضايا، ونظرًا لأن العالم يزداد تعقيدًا فإنهم

---

[85] Ibid, p192.

[86] Richard W. Mansbach and Kirsten L. Rafferty, op.cit, p257.

[87] نادية محمود مصطفى، "نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد"، ص17. على الرابط:
http://hadaracenter.com/pdfs.العلاقات%20نظرية/pdf

يعتمدون بشكل متزايد على بعضهم البعض لتحقيق الأمن والرفاهية الاقتصادية، وسيكون لأعمال كل منهم في النهاية تأثير على الآخرين. قد يكون الاعتماد المتبادل متماثلًا حيث تعتمد الجهات الفاعلة على بعضها البعض بشكل متساوٍ، وقد يكون غير متكافئ حيث يعتمد بعض الفاعلين على الآخرين أكثر من اعتماد الآخرين عليهم[88].

هناك الاعتماد المتبادل "المعقد" الذي يعني علاقة مترابطة بين الفاعلين تتميز بقنوات تفاعل متعددة وقضايا متعددة وغياب القوة العسكرية. يشير الليبراليون الجدد إلى حالات الاعتماد المتبادل على أنها ترابط معقد، وهو مفهوم يجادل كل من روبرت كوهين وجوزيف ناي بأنه "من الواضح أنه ليبرالي أكثر منه واقعي" ويقف في مواجهة وجهة نظر نموذجية واقعية للسياسة العالمية. إنه يعني أن الجهات الفاعلة حساسة تجاه سلوك بعضها البعض وقد تكون عرضة للتأثر بشكل جيد.

وللإعتماد المتبادل خاصيتين أساسيتين هما[89]:

1- **الحساسية** Sensitivity: وهي السرعة التي تؤثر بها التغيرات في جزء من العالم على الأجزاء الأخرى وحجم تلك التأثيرات، فعلى سبيل المثال إذا قام بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة في الداخل فسيكون التأثير عالميًا وستتدفق الأموال الأجنبية بشكل فوري تقريبًا إلى الولايات المتحدة بحثًا عن معدلات فائدة أعلى.

2- **الهشاشة** Vulnerability: تشير إلى البدائل التي يمتلكها الفاعلون في سعيهم للحد من آثار التغيير. فعلى سبيل المثال دول أوروبا الصناعية تعاني من هشاشة وضعف اتجاه مادة النفط التي تستوردها وبالتالي أي نقص أو اضطراب في التزود بهذه المادة سيعرض اقتصادياتها لمشاكل كبيرة لأنه لا يوجد حاليًا سوى عدد قليل من بدائل الطاقة المناسبة.

8- التعاون الدولي Intrnational Cooperation

يعتبر التعاون بين الدول موضوعا مركزيا في دراسة العلاقات الدولية ويتم النظر إليه باعتباره موقفًا يقوم فيه الفاعلون بتعديل سلوكهم بشكل متبادل لاستيعاب التفضيلات الفعلية أو المتوقعة للآخرين في السعي لتحقيق أهداف مشتركة. لا يمكن أن تكون هذه التفضيلات متطابقة ولا يمكن

[88] Richard W. Mansbach and Kirsten L. Rafferty, op.cit, p258.

[89] Ibid, p258.

التوفيق بينها (حيث لا يمكن لأي تعديل في السلوك أن يستوعب كلا الجانبين) لذلك يوجد التعاون الدولي عندما تتبنى الدول سلوكًا يتوافق مع تفضيلات الدول الأخرى من أجل تحقيق أهداف مشتركة[90].

إن الدول تتعاون في معظم الأحيان مع بعضها البعض بشكل روتيني إلى حد ما من أجل المنفعة المتبادلة، إنهم يقيمون علاقات دبلوماسية ويتاجرون ويدعمون الأسواق الدولية ويتبادلون المعرفة العلمية والتكنولوجية ويفتحون أبوابهم أمام المستثمرين ورجال الأعمال والسياح والمسافرين من البلدان الأخرى. يتعاونون من أجل التعامل مع مختلف المشاكل المشتركة من البيئة إلى الاتجار بالمخدرات غير المشروعة ويلتزمون بالمعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف لهذا الغرض. باختصار، تتفاعل الدول وفقًا لقواعد المعاملة بالمثل. يعتمد التقليد الليبرالي في العلاقات الدولية على فكرة أن الدولة الحديثة بهذه الطريقة الهادئة والروتينية تقدم مساهمة إستراتيجية في الحرية والتقدم الدوليين[91].

[90] Karen A. Mingst and Heather Elko Mckibben and Ivan M. Arreguín- Tof, op.cit, p234.

[91] Robert Jackson, Georg Sørensen, op.cit, p29.

المحور السابع: الروافد الفكرية لدراسة العلاقات الدولية

1- التاريخ History

غالبًا ما يبدأ التحقيق في العلاقات الدولية بالتاريخ، فبدون أي خلفية تاريخية فإن العديد من القضايا الرئيسية في العلاقات الدولية اليوم لن تكون مفهومة بشكل جيد. يخبرنا التاريخ أن الصراع العربي (الفلسطيني) - الإسرائيلي حول فلسطين هو جزء من نزاع على الأرض بين العرب واليهود، وهو نزاع ترجع أصوله إلى العصور التوراتية وجذوره الحديثة في اغتصاب أرض فلسطين وإقامة بدلها دولة إسرائيل في عام 1948. والحرب السودانية الأهلية التي استمرت 20 عامًا بين الشمال والجنوب وأزمة دارفور التي بدأت في عام 2003 هما نتاج إهمال الحكومة المركزية الطويل الأمد للمناطق المهمشة، والذي تفاقم بسبب الاختلافات الدينية وتضخم بسبب الكوارث الطبيعية. بدون الخلفية التاريخية لا يمكننا مناقشة الحل المناسب لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي ولا يمكننا فهم الديناميكيات بين السودان ودارفور وداخل الدولة الجديدة لجمهورية جنوب السودان[92].

لقد كان التاريخ دوما رافدا أساسيًا لدراسة العلاقات الدولية لدرجة أنه لم يكن هناك مجال فرعي منفصل للعلاقات الدولية حتى أوائل القرن العشرين. قبل ذلك الوقت وخاصة في أوروبا والولايات المتحدة تمت دراسة العلاقات الدولية تحت مظلة التاريخ الدبلوماسي في معظم المؤسسات الأكاديمية. وتظل معرفة كل من التاريخ الدبلوماسي والتاريخ الوطني أمرًا بالغ الأهمية لطلاب العلاقات الدولية.

يدعو التاريخ طلابه إلى اكتساب معرفة مفصلة بأحداث معينة ولكن يمكن أيضًا استخدامه لاختبار التعميمات. بعد فك رموز الأنماط من الماضي يمكن للطلاب البدء في شرح العلاقات بين الأحداث المختلفة. على سبيل المثال بعد أن يوثق المؤرخ تاريخيًا الحالات التي تحدث فيها الحروب ويصف الأنماط التي أدت إلى الحرب يمكنه البحث عن تفسيرات للحرب أو تحديد أسبابها. استخدم المؤرخ اليوناني ثوسيديديس (حوالي 460-401 قبل الميلاد) في كتابه "تاريخ

[92] Karen A. Mingst and Heather Elko Mckibben and Ivan M. Arreguín- Tof, op.cit, p6.

الحرب البيلوبونيزية" هذا النهج، فعند التمييز بين الأسباب الأساسية والأسباب المباشرة للحروب وجد أن ما جعل تلك الحرب حتمية هو نمو القوة الأثينية، فمع ازدياد قوة أثينا خشيت إسبارطه - أكبر منافس لأثينا - من فقدان قوتها، وهكذا تم الإستنتاج أن التوزيع المتغير للسلطة كان هو السبب الأساسي لاندلاع الحرب البيلوبونيزية[93].

إن العودة إلى التاريخ ضرورية لتحديد مدى التغير والاستمرارية في طبيعة وأنماط وفواعل ومجالات ... العلاقات الدولية. فعلى سبيل المثال بحث بعض علماء العلاقات الدولية في الماضي البعيد من أجل تحديد الأنماط التي عرفتها هذه العلاقات، حيث اقترح كل من جورج موديلسكي George Modelski و ويليام طومسون William R. Thompson ما سمياه بنظرية الدورة الطويلة، إذ يجادلان بأن التاريخ يشير إلى أن هناك دورات متكررة من الحروب واسعة النطاق والقيادة العالمية التي تستمر حوالي 100 عام. تتكون كل دورة من عدة مراحل، تبدأ بحرب عالمية تؤدي إلى ظهور زعيم عالمي جديد أو مهيمن، بعد ذلك يتم تقويض سلطة المهيمن من خلال ظهور مجموعة من المعارضين الذين يتحالفون فيما بينهم لتحدي هذه الهيمنة؛ يؤدي التمدد المفرط والتكاليف الباهظة للقيادة المهيمنة إلى تراجع القوة المهيمنة وتندلع حرب جديدة تنبثق منها قوة مهيمنة جديدة.

في الدورات السابقة كانت البرتغال وهولندا وبريطانيا العظمى بمثابة القوى المهيمنة واليوم تلعب الولايات المتحدة هذا الدور، ومع ذلك ونظراً لطول الدورة الحالية يجب أن تبدأ الولايات المتحدة في الانخفاض ويجب أن يظهر منافسون جدد قد تكون الصين أو روسيا. يعتقد Modelski و Thompson أن فترات الهيمنة سلمية نسبياً مقارنة بفترات المساواة النسبية بين المهيمن والمتحدي. اعتمدت نظرية الدورة الطويلة على نظرية انتقال القوة والهيمنة والتي بموجبها سيتم تحدي القوة المهيمنة من قبل قوة عظمى أخرى عند النقطة التي تصبح فيها الأخيرة بنفس قوة القوة المهيمنة[94].

---

[93] Ibid, p7.

[94] Richard W. Mansbach and Kirsten L. Rafferty, op.cit, p7.

إن معرفة التاريخ لا تخبرنا كيف يحدث التغيير، فهل التغيير هو عملية عشوائية أم أنه نتاج مجرد صدفة أم أنه يحدده الماضي؟ هل التاريخ خطي وتقدمي أم أنه يأخذ شكل دورات طويلة؟ تبقى مثل هذه الأسئلة دون إجابة.

لكن أولئك الذين يستخدمون التاريخ يجب أن يكونوا حذرين لأنه ليس من الواضح دائمًا ما يحاول التاريخ أن يعلمنا إياه. غالبًا ما نعتمد على المقارنات، فعلى سبيل المثال نقارن حرب العراق عام 2003 بحرب فيتنام، ففي كلتي الحالتين خاضت الولايات المتحدة حربًا طويلة ضد عدو غير مفهوم وغالبًا ما يكون غير معروف. في كلتيهما تبنت الولايات المتحدة إستراتيجية دعم بناء الدولة حتى تتمكن الحكومة المركزية من مواصلة القتال، وهي سياسة سميت بالفتنمة (زرع الفتنة) والعرقلة (عرقلة أي حلول ممكنة) في الصراعات ذات الصلة. أدت السياسة إلى مستنقع في كلي المكانين وذلك عندما تضاءل دعم الولايات المتحدة وانسحابها. ومع ذلك فإن الاختلافات واضحة أيضا حيث لا توجد مقارنات مثالية، ففيتنام لها تاريخ طويل وشعور قوي بالهوية الوطنية شكلتهما الحروب ضد الصينيين والفرنسيين. في المقابل يعتبر العراق دولة جديدة نسبياً ذات انقسامات عرقية ودينية كبيرة وتسعى طوائفها المختلفة إلى مجموعة متنوعة من الأهداف المختلفة. في فيتنام كان الهدف الأمريكي هو الدفاع عن حليفها (فيتنام الجنوبية) ضد الشمال الشيوعي المدعوم من الاتحاد السوفيتي، أما في العراق فكان الهدف أولاً هو الإطاحة بصدام حسين الذي كان يُشتبه في قيامه بصنع أسلحة دمار شامل، وثانيًا إنشاء عراق ديمقراطي يؤدي في النهاية إلى مزيد من الاستقرار في المنطقة. في كليهما وعلى الرغم من أننا لا نستطيع تجاهل التاريخ إلا أنه لا يمكننا أيضًا استخلاص "دروس" بسيطة وعامة من المقارنات التاريخية.

2- الفلسفة Philosophy

يمكن أن تساعدنا الفلسفة في الإجابة على كثير من الأسئلة في العلاقات الدولية، إذ يركز الكثير من أصحاب الفلسفة الكلاسيكية على الدولة وقادتها وكذلك على أساليب التحليل. على سبيل المثال استنتج الفيلسوف اليوناني أفلاطون (427–347 قبل الميلاد) في كتابه "الجمهورية" أنه في "الحالة المثالية" فإن الأشخاص الذين يجب أن يحكموا هم أولئك الذين يتفوقون في أساليب الفلسفة

والحرب. أطلق أفلاطون على هؤلاء الحكام المثاليين اسم "الملوك- الفلاسفة" philosopher-kings. وعلى الرغم من عدم مناقشة العلاقات الدولية بشكل مباشر إلا أن أفلاطون قدم فكرتين أساسيتين في تحليل وفهم النظام: التحليل الطبقي والتفكير الديالكتيكي، وكلاهما كان أساسًا للتحليلات الماركسية اللاحقة حيث تكون الطبقة الاقتصادية هي الفاصل الرئيسي بين السياستين المحلية والدولية[95].

مساهمات تلميذه الفيلسوف أرسطو (384-322 قبل الميلاد) تكمن في الجوهر (البحث عن نظام سياسي محلي مثالي) وفي المنهج. عند تحليله 158 دستورًا نظر أرسطو في أوجه التشابه والاختلاف بين الدول ليصبح أول كاتب يستخدم أسلوب التحليل المقارن، واستنتج أن الدول تنهض وتقوى بسبب عوامل داخلية إلى حد كبير، وهي نتيجة لا تزال موضع نقاش في القرن الحادي والعشرين.

بعد العصر الكلاسيكي ركز العديد من الفلاسفة ذوي الصلة بالعلاقات الدولية على الأسئلة الأساسية للنظام. تخيل الفيلسوف الإنجليزي توماس هوبز (1588–1679)، في كتابه "الليفياثان" Leviathan حالة الطبيعة والتي عرفها بأنها عالم من دون سلطة حكومية أو نظام مدني حيث يحكم الرجال بالعواطف ويعيشون في حالة من عدم اليقين المستمر بشأن أمنهم، بالنسبة لهوبز فإن حياة الإنسان كانت منعزلة وأنانية وحتى وحشية والمجتمع كان في "حالة الطبيعة" أو "الفوضى". في ظل الفوضى لا توجد سلطة قسرية (تحتكر أدوات الإكراه والعنف) متفوقة هرميًا يمكنها أن تخلق القوانين أو تفرض القانون والنظام. واستقراءً للنظام الدولي الذي يفتقر أيضًا إلى مثل هذه السلطة فإن الدول في هذه الحالة الفوضوية تتصرف كما يفعل الإنسان في حالة الطبيعة. بالنسبة لهوبز يكمن الحل لهذه المعضلة في دولة وحدوية - ليفياثان - حيث يتم التحكم في السلطة مركزيًا وبشكل مطلق.

تناول الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو (1712-1778) نفس إشكالية حالة الطبيعة أو الفوضى لكنه رأى حلاً مختلفًا بعد تأثره بفكر التنوير، ففي كتابه "خطاب حول أصل وأسس عدم المساواة بين البشر" وصف حالة الطبيعة على أنها عالم أناني حيث يكون الاهتمام الأساسي

[95] Ibid, p 9.

للإنسان هو الحفاظ على الذات على عكس وصف هوبز لحالة الطبيعة. طرح روسو المعضلة من حيث قصة الأيل والأرنب، ففي مجتمع الصيد يجب على كل فرد الالتزام بالمهمة الموكلة إليه حتى يتمكن الصيادون من العثور على الأيل وحجزه من أجل إطعام المجموعة بأكملها، ومع ذلك إذا حدث وأن مر الأرنب بالقرب من أحد الصيادين فإنه قد يتبع الأرنب - ويترك مهمته في صيد الأيل- على أمل الحصول على وجبته بسرعة وعدم الاهتمام كثيرًا بكيفية تأثير أفعاله على المجموعة. رسم روسو تشبيهًا بين هؤلاء الصيادين والدول، هل تتبع الدول مصلحة ذاتية قصيرة المدى مثل الصياد الذي يتبع الأرنب؟ أم أنهم يدركون فوائد المصلحة المشتركة؟ كان حل روسو للمعضلة التي يطرحها الأيل والأرنب مختلفًا عن ليفياثان في هوبز، حيث فضل روسو إنشاء مجتمعات أصغر يمكن فيها تحقيق "الإرادة العامة". في الواقع ووفقًا لروسو فإن "الإرادة العامة فقط" وليس الليفياثان هي التي يمكنها "توجيه قوى الدولة وفقًا للغرض الذي أُنشئت من أجله وهو الصالح العام. في رؤية روسو "كل واحد منا يضع شخصه وكل قوته في مكان مشترك تحت التوجيه الأعلى للإرادة العامة[96].

لقد ساهم التقليد الذي وضعه هؤلاء الفلاسفة في تطوير العلاقات الدولية من خلال لفت الانتباه إلى العلاقات الأساسية: تلك التي بين الفرد والمجتمع، وبين المجتمع الفردي وبقية المجتمعات. كان لهؤلاء الفلاسفة رؤى متنوعة ومتنافسة في كثير من الأحيان حول ماهية هذه العلاقات وما يجب أن تكون عليه. قاد الفلاسفة الأوائل علماء العلاقات الدولية المعاصرين إلى فحص خصائص القادة والاعتراف بأهمية الأبعاد الداخلية للدولة والتشابه بين الدولة والطبيعة وتوصيف المجتمع الدولي.

تسمح لنا الفلسفة بالتعمق في الأسئلة التأسيسية حول طبيعة الناس والخصائص العامة للدولة والمجتمع الدولي. إنها تتيح لنا التكهن بالعناصر المعيارية (أو الأخلاقية) في الحياة السياسية: ما الذي يجب أن يكون عليه دور الدولة؟ ما الذي يجب أن يكون ضمن المعايير في المجتمع الدولي؟

[96] Ibid, p 10.

كيف يمكن بناء المجتمع الدولي لتحقيق النظام؟ متى يمكن أن تكون الحرب مبررة؟ هل يجب إعادة توزيع الموارد الاقتصادية؟ هل ينبغي تعميم حقوق الإنسان؟

قد لا تكون الأساليب الفلسفية مفيدة لمساعدتنا في الإجابة على أسئلة محددة؛ قد يخبروننا بما يجب القيام به ويقدمون الدليل المعياري، لكن الفلسفة بشكل عام لا تساعدنا في صنع أو تنفيذ السياسة، ومع ذلك فإنها أداة مفيدة لعلماء العلاقات الدولية.

3- القانون الدولي International Law

يتكون القانون الدولي من مجموعة من القواعد والمعايير التي تنظم التفاعلات بين الدول وبين الدول والمنظمات الحكومية الدولية وفي حالات محدودة بين المنظمات الحكومية الدولية والدول والأفراد. يعمل القانون الدولي على تقنين أساليب التعاون ويوفر آلية لتسوية النزاعات بين الدول كما أنه يخدم مجموعة متنوعة من الوظائف الأخرى: وضع مجموعة من التوقعات وتوفير النظام وحماية الوضع الراهن وإضفاء الشرعية على استخدام القوة من قبل الحكومات للحفاظ على النظام، بالإضافة إلى ذلك يهدف القانون الدولي في معظم الحالات إلى أن يكون عادلاً ومنصفاً ويحدد ما هو مرغوب اجتماعياً وثقافيا على المستوى الدولي[97].

تطور القانون الدولي منذ آلاف السنين قبل ظهور المنظمات الدولية المعاصرة حيث يمكن العثور على المعاهدات بين دول المدن والمجتمعات في بلاد ما بين النهرين. ميز اليونانيون والرومانيون بين أنواع مختلفة من القانون بما في ذلك القانون الدولي، وخلال العصور الوسطى طورت سلطة الكنيسة الكاثوليكية القانون الكنسي المطبق على جميع المؤمنين على مستوى العالم، ومع ذلك فإن القانون الدولي هو إلى حد كبير نتاج الحضارة الغربية.

أوضح الرجل الملقب بأب القانون الدولي الباحث الهولندي هوغو غروتيوس (1583-1645) عددًا من المبادئ الأساسية التي تشكل الأساس للقانون الدولي الحديث والتنظيم الدولي. بالنسبة لغروتيوس تخضع جميع العلاقات الدولية لسيادة القانون - أي قانون الأمم وقانون الطبيعة، و يعتبر هذا الأخير بمثابة الأساس الأخلاقي للأول. يرفض غروتيوس فكرة أن الدول يمكنها أن

[97] Karen A. Mingst and Heather Elko Mckibben and Ivan M. Arreguín- Tof, op.cit, p246.

تفعل ما تشاء وأن الحرب هي الحق الأعلى للدول والعلامة المميزة لسيادتها. يعتقد غروتيوس أن الدول مثل الأفراد هي أساسًا كائنات عقلانية وملتزمة بالقانون وقادرة على تحقيق أهداف تعاونية[98].

[98] Ibid, p247.

المحور الثامن: فروع وتخصصات العلاقات الدولية

1- السياسة الخارجية Foreign Policy

ما هي السياسة الخارجية وكيف تختلف عن دراسة العلاقات الدولية بشكل عام؟ تعود دراسة السياسة الخارجية في مجال العلاقات الدولية إلى منتصف الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن العشرين، وقد ازدهرت تحت مسمى "تحليل السياسة الخارجية" (FPA) الذي يشير إلى الدراسة العلمية للسياسة الخارجية ككل، مشتملة كلا من السياسة الخارجية المقارنة وصنع القرار في السياسة الخارجية.

تعني السياسة الخارجية الإجراءات والاستراتيجيات والقرارات الموجهة إلى الجهات الفاعلة خارج حدود النظام السياسي المحلي (أي الدولة). إن كون الهدف الأساسي المقصود للسياسة الخارجية يقع خارج النطاق المحلي هو ما يميز السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية. وقد جاء في تعريف آخر للسياسة الخارجية على أنها "مجمل سياسات الدولة تجاه البيئة الدولية والتفاعل معها خارج حدودها". وتغطي السياسة الخارجية للدولة مجموعة متنوعة من القضايا التي تتراوح من المجالات الأمنية والاقتصادية التقليدية إلى قضايا البيئة والطاقة والمساعدات الخارجية والهجرة وحقوق الإنسان. والجهات الفاعلة التي تشرع في اتخاذ إجراءات السياسة الخارجية وأولئك الذين هم أهداف لهذه الإجراءات غالبًا ما تكون دولًا ولكن ليس دائمًا[99]. إن تحليل السياسة الخارجية FPA "مهتمة أولاً وقبل كل شيء بشرح كيف ولماذا ... جاءت القرارات على الشكل الذي جاءت عليه؟ هذا يعني أنه بعيدًا عن الدراسة الأوسع للعلاقات الدولية يركز FPA على الأفراد المشاركين في عمليات صنع القرار.

تتضمن السياسة الخارجية تحويل المدخلات مثل المعلومات حول تصرفات الدول الأخرى أو الرأي العام إلى مخرجات مثل الدبلوماسية أو تشكيل التحالف أو ميزانيات الدفاع الأعلى، لذلك يتصور البعض السياسة الخارجية على أنها عملية صنع القرار، أي كيفية استجابة الأفراد في مواقع

---

[99] Baris Kesgin, Foreign Policy Analysis, In JohnT. Ishiyama and Marijke Breuning (eds), **21st Century Political Science: A Reference Handbook**, USA, SAGE Publications, Inc. 2011, p 336.

القيادة وصنع السياسة لعوامل وظروف خارج الدولة. وعلى حد تعبير عالم السياسة تشارلز هيرمان Charles Hermann "تتكون السياسة الخارجية من تلك الإجراءات الرسمية المنفصلة لصانعي القرار الموثوق بهم في حكومة دولة ما أو وكلائهم، والتي يقصدها صانعو القرار للتأثير على سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين"[100]. وفقًا للنظرة الموسعة للمصطلح فإن السياسة الخارجية هي مجموع أهداف الفاعل وأفعاله الهادفة في السياسة العالمية ولا يمكن فصلها تقريبًا عن السياسة الداخلية.

تثير هذه التعريفات سلسلة من القضايا المشتركة حول تحليل السياسة الخارجية:

1 - من يصنع السياسة الخارجية؟

2 - ما هي أهداف السياسة الخارجية؟

3 - ما الذي يولد سياسة خارجية؟

4 - من المستهدف من السياسة الخارجية؟

5 - هل تختلف السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية؟

على الرغم من الاختلافات في التعاريف المقدمة حول السياسة الخارجية فقد ركز المراقبون تقليديًا على الدول والبيروقراطيات كمصادر رئيسية للسياسة الخارجية. تسعى هذه الجهات الفاعلة إلى تعزيز مصالحها الوطنية، وهو مفهوم غامض ومثير للجدل يشير إلى الأهداف التي تعتقد الدولة أو قادتها أنها ستفيد مواطنيها بشكل جماعي، ولكن هذا أكثر من مجرد مجموع المصالح الفردية.

يتصور الواقعيون السياسة الخارجية على أنها ناتجة عن عوامل خارجية وهي استجابة ورد فعل لتصرفات الدول الأخرى أو لخصائص هيكل النظام العالمي. من وجهة نظرهم تختلف السياسة الخارجية عن الأنواع الأخرى للسياسة العامة من حيث أن هناك تقسيمًا واضحًا بين المجالين الدولي والمحلي. تم تصميم السياسات الخارجية بشكل صريح للتأثير على الدول الأخرى والجهات الفاعلة العالمية بينما يتم تصميم السياسات المحلية للتأثير على الجهات الفاعلة المحلية أو تنظيمها.

[100] Richard W. Mansbach and Kirsten L. Rafferty, op.cit, p347.

وفي الواقع فإن الإجابات على هذه الأسئلة ليست بهذه البساطة لأن الدول والبيروقراطيات والقادة الأفراد جميعًا يعتبرون فاعلين مهمين في صنع السياسة الخارجية وكذلك الفواعل المجتمعية والرأي العام والمنظمات الدولية غير الحكومية. تلعب بعض هذه الجهات الفاعلة غير الحكومية دورًا مهمًا في تشكيل السياسة الخارجية وعليه فإن السياسة الخارجية قد صُممت لموازنة العوامل الداخلية والخارجية، وفقط من خلال فحص السياسات الداخلية والخارجية معًا يمكننا رسم صورة شاملة للسياسة الخارجية لأي بلد[101].

2- الدبلوماسية Diplomacy

وجدت الدبلوماسية عبر التاريخ، فلقد أرسلت وتبادلت دول المدن اليونانية القديمة مبعوثين بينها لتوصيل الرسائل وتسليم الهدايا، وازدهرت الدبلوماسية بين دول المدن الإيطالية في عصر النهضة، ويمكن تتبع استخدام السفارات والسفراء من قبل الحكام إلى القرن الخامس عشر، في تلك الحقبة لعبت مدينة البندقية كمركز تجاري دورًا مهمًا بشكل خاص في تطوير الدبلوماسية، حيث قام تجارها ومصرفيوها بشكل روتيني بجمع المعلومات التي قدموها بعد ذلك إلى حكام المدينة الذين احتفظوا بسجلات منتظمة ودائمة تسمى أرشيفات البندقية، تم اختيار مبعوثي البندقية بعناية حيث كان عليهم أن يكونوا متعلمين وخبراء وملتزمين وصادقين تمامًا، وكان عليهم الاحتفاظ بسجلات شاملة للخصائص السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمدينة- الدولة التي تم تعيينهم فيها، وأقام مبعوثو البندقية في الخارج لمدة عامين ولم يُسمح لهم بأي تغيب عن مهامهم[102].

في أوروبا القرن الثامن عشر عينت الدول سفراء في محاكم القوى العظمى فقط وعينت دبلوماسيين أقل في دول أخرى، واليوم ترسل دول مثل الولايات المتحدة التي يمكنها تحمل تكاليف القيام بذلك سفراء إلى جميع البلدان الأخرى- تقريبًا – الكبرى منها والصغرى. ولئن كان الدبلوماسيون يأتون ويذهبون فإن الدول تحتفظ ببعثات دبلوماسية دائمة في الخارج. تعتبر الأمم المتحدة مهمة بشكل خاص للبلدان الفقيرة التي تفتقر إلى الموارد لإرسال سفراء إلى العديد من

[101] Ibid, p348.

[102] Ibid, p363.

البلدان لأن سفيرها لدى الأمم المتحدة قادر على الاجتماع ومناقشة القضايا في نيويورك مع سفراء آخرين للأمم المتحدة من جميع أنحاء العالم[103].

تعني الدبلوماسية الإدارة السلمية للعلاقات بين الدول من خلال المفاوضات أو الطريقة التي يتم بها تعديل هذه العلاقات وإدارتها. تحاول الدبلوماسية تحقيق الأهداف القصوى (المصالح الوطنية) بأقل تكلفة ممكنة في نظام سياسي لا تزال الحرب فيه ممكنة.

هناك نوعان من أشكال الدبلوماسية الرئيسية:

- الأبسط والأقدم هو الدبلوماسية الثنائية بين دولتين، ولا تزال الدبلوماسية الثنائية شائعة في العديد من المعاهدات بين دولتين.
- الشكل الآخر للدبلوماسية هو الدبلوماسية متعددة الأطراف التي تضم العديد من الدول. وعادة ما يرجع تاريخ الدبلوماسية الرسمية المتعددة الأطراف إلى مؤتمر فيينا في القرن التاسع عشر، فمنذ ذلك الحين ازدادت أهمية التعددية. اليوم معظم المعاهدات التجارية مثل منظمة التجارة العالمية (WTO) واتفاقيات الحد من الأسلحة مثل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب والاتفاقيات البيئية مثل اتفاقية كويوتو هي متعددة الأطراف. ويمكن اعتبار الأمم المتحدة (UN) هي أهم مؤسسة للدبلوماسية المتعددة الأطراف.

وتعد القدرة على ممارسة الدبلوماسية أحد العناصر المحددة للدولة ، وقد مورست الدبلوماسية منذ أن تشكلت أول دول المدينة منذ آلاف السنين (حوالي القرن الخامس قبل الميلاد). بالنسبة لغالبية الدبلوماسيين في تاريخ البشرية تم إرسالهم لإجراء مفاوضات محددة فقط وسيعودون فور انتهاء مهمتهم.

كان الدبلوماسيون في العادة أقارب العائلة الحاكمة أو من ذوي الرتب العالية جدًا لمنحهم الشرعية عندما يسعون إلى التفاوض مع الدول الأخرى. وأصبح المبعوثون في النهاية مفاوضين بدلاً من أن يكونوا مجرد رسل. خلال العصور الوسطى - القرن السادس إلى القرن الثامن عشر- لم ينمو

[103] Ibid, p364.

نطاق الدبلوماسية كثيرًا وكان الدبلوماسيون محصورين في الغالب في الحفاظ على الأرشيف بدلاً من التفاوض عليه. وفي أواخر العصور الوسطى - في جنوة بإيطاليا - أنشأ دوق ميلان أول بعثة خارجية. بعد الثورتين الأمريكية والفرنسية أصبحت الدبلوماسية أكثر ديمقراطية وأقل أرستقراطية حيث وضع مؤتمر فيينا (1815) إجراءات للحصانات الدبلوماسية وحدد التسلسل الهرمي الدبلوماسي.

كيف تعمل الدبلوماسية؟ تعمل الدبلوماسية من خلال شبكة من الضباط الأجانب والسفارات والقنصليات والبعثات الخاصة العاملة في جميع أنحاء العالم. كانت الدبلوماسية ذات طابع ثنائي ولكن نتيجة لتنامي المنظمات الدولية والإقليمية أصبحت متعددة الأطراف بشكل متزايد.

وعن سؤال الفرق بين الدبلوماسية والسياسة الخارجية يمكن القول أن الدبلوماسية هي الطريقة والعملية التي يتم من خلالها اتباع السياسة الخارجية ولكنها ليست هي السياسة الخارجية نفسها. يمكن لنتائج المفاوضات الدبلوماسية أن تؤثر على خيارات السياسة الخارجية.

وعن سؤال الفرق بين الدبلوماسية التقليدية مقابل الدبلوماسية الحديثة يمكن القول أن الدبلوماسية التقليدية افترضت أن القوى الأوروبية الكبرى لديها مسؤولية خاصة للحفاظ على السلام العالمي. كانت الدبلوماسية التقليدية محترفة ولكنها سرية وتعتمد على إطار محدود بدلاً من القنوات الدبلوماسية الموسعة. لكن الدبلوماسية الحديثة هي أكثر انفتاحا وديمقراطية، إنها تتطلب مساومات وتنازلات متبادلة، لذلك لا يمكن للدبلوماسيين أن يوضحوا موقفًا معينًا مسبقًا. تتجلى تعددية الأطراف بشكل متزايد في ممارسة الدبلوماسية الحديثة، ويشمل المؤتمر دبلوماسية القمة أو المؤتمر مع الاستعدادات وراء الكواليس من قبل المسؤولين الدبلوماسيين.

3- القانون الدولي International Law

يتألف القانون الدولي من مبادئ وقواعد مستمدة من الأعراف والمعاهدات التي تلتزم الدول والجماعات الأخرى بمراعاتها في التعامل مع بعضها البعض. يمكن القول أنه مجموعة القواعد الملزمة قانونًا التي تحكم العلاقات بين الدول والجماعات الأخرى والتي توفر أيضًا بشكل متزايد حقوقًا

للأفراد فيما يتعلق بالدول[104]. القوانين الدولية هي القواعد التي تتعلق بعمل الأفراد والمؤسسات والدول على الساحة الدولية. يحتوي القانون الدولي على مكونات مختلفة بما في ذلك المبادئ العامة للقانون والعدالة والتي تتناسب بنفس القدر مع تنظيم سلوك الأفراد والمنظمات داخل الدولة والدول نفسها.

تاريخيًا، عكس القانون الدولي غياب أي سلطة مركزية فوق سلطات الدول واللامركزية في القوة في السياسة الدولية، وتتعلق قواعد القانون الدولي في معظمها وحتى اليوم بحقوق وواجبات الدول ذات السيادة، ومعظمها أنشأه الأوروبيون أثناء الحقبة الطويلة للهيمنة الأوروبية على السياسة الدولية.

يختلف القانون الدولي عن القانون المحلي في عدد من الأوجه[105]:

- أولاً: لا توجد هيئة تشريعية في السياسة الدولية لها سلطة سن القوانين بل تنبثق قواعد القانون الدولي من الأعراف والممارسات الدولية والمعاهدات التي توقعها الدول مع بعضها البعض.
- ثانيًا: لا توجد هيئة أو سلطة تنفيذية يمكنها فرض القانون الدولي.
- ثالثًا: لا توجد سلطة قضائية مستقلة لها سلطة تفسير هذا القانون، ففي حين يعتقد بعض المراقبين أن الأمم المتحدة تتطور لتصبح مشرعًا ومنفذًا للقانون الدولي، لا تزال الدول تتحمل العبء الرئيسي لتطبيق القانون وتفسيره بنفسها.

وعلى الرغم من أن القانون الدولي لا يمكن تطبيقه بالطريقة التي يطبق بها القانون المحلي إلا أنه يرسخ ويشرع قواعد وتوقعات معينة للسلوك ويخلق مناخًا أخلاقيًا يُنظر فيه إلى بعض أشكال السلوك على أنها خاطئة وغير عادلة. اليوم على سبيل المثال تطورت المعايير والقواعد الأخلاقية والقانونية ضد الحرب العدوانية، كما تتطور بشكل متزايد ضد سوء معاملة الأفراد من قبل حكوماتهم. وبالرغم من عدم وجود آلية إنفاذ فإن معظم الدول تلتزم بالقانون الدولي في معظم

[104] Ibid, p393.

[105] Ibid, p395.

الأوقات. إنهم يفعلون ذلك لأنه يساعدهم في تحقيق أهدافهم ولأنهم يريدون من الدول الأخرى أن ترد بالمثل ولأنهم يخشون الانتقام ويفقدون ثقة الآخرين.

لاشك في وجود انتهاكات متكررة لقواعد القانون الدولي، ومع ذلك فإن معظم الدول حساسة للمسائل القانونية ودائما ما تلجأ إلى تبرير أفعالها وتكييفها لتتوافق مع القواعد والأخلاقيات الدولية. على سبيل المثال، في ذروة أزمة الصواريخ الكوبية جادل الزعيم السوفيتي نيكيتا خروتشوف بأن الرئيس كينيدي كان يحاول إجبار الاتحاد السوفيتي على التخلي عن الحقوق التي تتمتع بها كل دولة ذات سيادة وأنها تحاول التشريع في مسائل القانون الدولي وأنها تنتهك القواعد المقبولة دوليا لهذا القانون". في المقابل قال مسؤولون أميركيون مثل نيكولاس كاتزنباخ - نائب المدعي العام- إن "العمل العسكري الأمريكي يمكن تبريره في القانون الدولي على أساس مبدأ الدفاع عن النفس"[106].

بالنسبة إلى مصادر القانون الدولي فإنه يتعامل مع مجموعة متنوعة من الموضوعات، ولكن ليس من المستغرب أن الكثير منه على مر القرون تعامل مع قضايا الحرب والسلام. تم وصف مصادر القانون الدولي من قبل محكمة العدل الدولية في المادة 38 من نظامها الأساسي، وبالتالي عندما يُطلب من محكمة العدل الدولية تقديم آراء استشارية حول معنى القانون الدولي فإنها تستمدها من المصادر التالية[107]:

- الاتفاقيات الدولية - سواء كانت عامة أو خاصة - التي تحدد القواعد المعترف بها صراحة من قبل الدول المتنازعة.
- العرف الدولي كدليل على ممارسة عامة مقبولة كقانون.
- المبادئ العامة للقانون التي أقرتها الأمم المتحضرة.
- الأحكام القضائية واجتهادات الخبراء الأكثر تأهيلاً من مختلف الدول كوسائل فرعية لتحديد قواعد القانون.

[106] Ibid, p395.

[107] Ibid, p396.

تاريخيًا، ونظرًا لعدم وجود هيئة تشريعية عالمية كانت الأعراف أهم مصدر للقانون الدولي. تعود العادات والسوابق التي تم اعتمادها كمصدر للقانون الدولي إلى المفهوم الروماني لـ jus gentium (قانون الأمم). ينشأ القانون العرفي من الممارسة الراسخة والمتكررة على مدى فترات زمنية طويلة والتي تصبح مقبولة على نطاق واسع وإن لم يكن بالضرورة عالميًا، وبالتالي كان القانون الدولي دائمًا قائمًا على مجموعة من الممارسات التي تتطور باستمرار. تصبح هذه الممارسات معتادة لأن الناس يجدون أنها مفيدة بالمعنى العملي وتمكن الفاعلين من التعاون ضمنًا وتحقيق الأهداف المرجوة بشكل غير رسمي. في كثير من الأحيان تنشأ العادات بين الجهات الفاعلة من خلال ممارسة المعاملة بالمثل؛ أي أن الممثلين يعاملون الآخرين كما يعاملون هم أنفسهم.

المعاهدات مثل العرف، هي اتفاقيات تبرمها الجهات الفاعلة طواعية مثلها مثل العقود تفرض التزامات على الموقعين، ومع ذلك إذا تم الالتزام بالمعاهدات على نطاق واسع فقد يُنظر إليها على أنها عرفية وبالتالي تفرض التزامات على البلدان التي لم توقع عليها. اليوم أصبحت المعاهدات أكثر أهمية من العرف بالنسبة لمصادر القانون الدولي، والعديد من المعاهدات الشارعة تم توقيعها في العقود الأخيرة، وكثير منها صاغتها لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة حيث قامت بتدوين العادات القديمة وإضفاء الطابع الرسمي عليها، بعد التوقيع عليها يجب أن يتم التصديق على هذه المعاهدات من قبل الهيئات التشريعية الموقعة والتي يجب أن تسن القوانين اللازمة لتنفيذها[108].

صممت الدول ذات السيادة القانون الدولي لصالحها وللحفاظ على النظام الدولي الذي هيمنت عليه ولإدارة العنف حتى لا يهدد هذا النظام. تتطلب إقامة الدولة السيطرة على إقليم محدد وسكان محددين والقدرة على الانخراط في العلاقات مع غيرها من الدول، ولكن يمكن للدول القائمة أن تقرر ما إذا كانت ستعترف بدول جديدة عند ظهورها. السيادة بحد ذاتها هي حجر الزاوية في القانون الدولي مما يستلزم الاعتراف بعدم وجود سلطة أعلى فوق سلطات الدول وبأن الدول هي صاحبة السيادة داخل حدودها الإقليمية وأن الدول الأخرى يجب ألا تتدخل في

[108] Ibid, p397.

شؤونها الداخلية، وبالتالي لم يعتبر مؤسسو الأمم المتحدة في أي وقت من الأوقات الأمم المتحدة وسيلة لتقويض السيادة المنصوص عليها في المادة 2 التي تنص على أن المنظمة "تقوم على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها" (الفقرة 1). "ليس في هذا الميثاق ما يجيز للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لأية دولة" (الفقرة 2). بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة تحتفظ الدول "بالحق الطبيعي للدفاع الفردي أو الجماعي عن النفس في حالة وقوع هجوم مسلح ضد دولة عضو في الأمم المتحدة، إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين". وهكذا فإن القانون الذي أصدرته الدول لنفسها أكد على استقلالها ومساواتها - وهما من السمات الرئيسية للسيادة - وحقها الفريد في التعامل مع بعضها البعض.

كان علماء القانون الدولي الأوائل من رجال الكنيسة بشكل أساسي مثل اللاهوتيين الإسبان في القرن السادس عشر فرانسيسكو دي فيتوريا (1480-1546) وفرانسيسكو سواريز (1548–1617)، لكن الفقيه الهولندي هوغو غروتيوس (1583-1645) يُشار إليه عادةً باسم " أب القانون الدولي". جادل غروتيوس بأن أعراف الدول لها أيضًا قوة القانون، وكما هو الحال في قانون العقود فإن الاتفاقيات بين الدول ملزمة، ورأى أن انتهاك هذه الاتفاقيات تتسبب في الحرب لأنها تتعدى على حقوق الآخرين[109]. يعتقد غروتيوس أنه بمجرد إنشاء مجموعة من القوانين وتدوينها فإنها الدول ستكون قادرة على تكوين توقعات ثابتة لالتزامات بعضها البعض، ونتيجة لذلك ستكون أقل عرضة لخوض الحرب بسبب سوء الفهم وسوء الإدراك. باختصار تصوَّر غروتيوس مجتمعًا دوليًا من الدول ذات السيادة التي كانت مرتبطة معًا بمجموعة مشتركة من المعايير والقوانين، وقد أثر عمله بشكل كبير على علماء "المدرسة الإنجليزية" الذين يطلقون على أنفسهم الغروتسيين "Grotians".

بالنسبة إلى تطور القانون الدولي فإنه يمكن إرجاع صياغة القانون الدولي إلى الألفية الثالثة والرابعة قبل الميلاد. كان الحكام الأوائل قد وضعوا قواعد دولية لحماية المبعوثين وبدء الأعمال

[109] Ibid, p398.

العدائية ووقفها وترتيب الهدنات والقوانين البحرية. كما ساهمت الدول الأوروبية في سن القوانين الدولية في مرحلة لاحقة من التاريخ. بحلول القرن الرابع عشر كان العلماء يكتبون عن القانون الدولي. أنتج هوغو غروتيوس على سبيل المثال عملاً بالغ الأهمية عن القوانين المتعلقة بالحرب والسلام مؤكداً على الطبيعة المستقلة للقانون.

خلال القرن الثامن عشر ظهرت بوضوح ثلاث مدارس فكرية بارزة تتعلق بالقانون الدولي. الوضعيون وعلماء الطبيعة والغروتسيون Grotians. حيث يؤمن علماء الطبيعة بالحفاظ على الأخلاق من خلال القوانين، بينما ركز الوضعيون على الجوانب العملية والطبيعة التوافقية لهذه القوانين، في حين جمع الغروتسيون بين وجهتي نظر كل من علماء الطبيعة والوضعيين. في القرن العشرين قدمت عصبة الأمم ومنظومة الأمم المتحدة - وبالتالي محكمة العدل الدولية - مساهمات مهمة في تطوير القانون الدولي. دون نسيان إسهام مؤسسات أخرى مثل صندوق النقد الدولي أو منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالقوانين التي تخص الإقتصاد والتجارة الدوليين.

أما عن أنواع القانون الدولي فهناك:

1- القوانين الخاصة والقوانين العامة (من حيث الفواعل): يتعلق القانون الخاص بالأفراد بينما يتعلق القانون العام بسلوك المنظمات وحتى الدول.
2- القوانين الإجرائية والموضوعية: تحدد القوانين الإجرائية أنواع السلوك المسموح به بينما تتعلق القوانين الموضوعية بالحقوق الإقليمية للدول.
3- قوانين الحرب والسلام: هناك قوانين تحكم سلوك الدول في حالة الحرب (فيما يتعلق بحقوق أسرى الحرب) وتلك التي تهدف إلى منع اندلاع العنف وتعزيز السلام.
4- القوانين الخاصة والعامة (من حيث نطاق التطبيق): القوانين العامة أو العالمية قابلة للتطبيق على جميع الدول ذات السيادة في حين يتم تحديد قوانين معينة من خلال الاتفاقيات الثنائية أو الإقليمية.

4- التكامل والإندماج Integration

برز هذا المفهوم في الخمسينيات من القرن العشرين وكان في الأساس وصفا لتغيرات في هندسة أوروبا السياسية والإقتصادية. أدرك الباحثون والمتابعون سريعا أن ما كان يجري في أوروبا الغربية يحمل تبعات مهمة بالنسبة إلى العلاقات الدولية عامة وبالنسبة إلى نظرية العلاقات الدولية بصفة خاصة، حيث أصبح ما يعرف بنظرية التكامل الإقليمي والدولي في العلاقات الدولية وهي إحدى أهم أطروحات التيار الليبرالي في العلاقات الدولية.

يسعى التكامل إلى بناء علاقة دائمة بين الوحدات الدولية تكون مترابطة بشكل متبادل وتشترك في إنتاج خصائص النظام الذي سينشأ إثر نجاح عملية التكامل والإندماج والتي قد تفتقر إليها بشكل منفصل. رافع العديد من العلماء مثل كارل دويتش وإرنست هاس وجوزيف ناي وغيرهم من أجل الإهتمام أكثر بظاهرة التكامل والإندماج الدولي. وأفضل طريق لفهم الإندماج هي النظر إليه كآلية تضمن[110]:

أ- حركة باتجاه زيادة التعاون بين الدول.

ب- انتقال تدريجي للسلطة إلى مؤسسات فوق وطنية.

ت- تجانس القيم التدريجي.

ج- نشوء مجتمع مدني عالمي وبناء أشكال جديدة للمجتمعات السياسية معه.

تتمثل أغراض أو أهداف التكامل في:

- الحفاظ على السلام بين الوحدات السياسية.
- تحقيق قدرات متعددة الأغراض من خلال مزيج من القوة والموارد الاقتصادية.
- خلق شعور جديد بالهوية

[110] مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص89.

5- تحليل النزاعات الدولية International Conflicts Analysis

يشير النزاع في معناه العام إلى عدم التوافق الواضح بين سياسات ومصالح الدول المختلفة، وهو سمة دائمة ومستمرة للعلاقات الدولية كما يجادل به الواقعيون. ومن القضايا التقليدية والمستمرة التي تسبب النزاع بين الدول هي النزاعات الإقليمية (نزاعات الأرض والحدود).

يختلف مفهوم النزاع عن مفهوم الأزمة التي هي المرحلة الأولى من النزاع، وقد تندلع أزمة بسبب تصرفات مواطني دولة ضد دولة أخرى (الاختطاف مثلا)، أو بسبب الأعمال العدائية على مستوى الدولة (التوغل داخل الحدود).

وللنزاع أصناف عديدة، يمكن تمييزها من خلال:

1- عدد الأطراف المشاركة: اعتمادًا على طبيعة و / أو خطورة النزاع، يمكن أن يشمل طرفين أو أكثر (الحرب العالمية الأولى أو الحرب الباردة على سبيل المثال).
2- مجال القضايا: يمكن لمجموعة من القضايا أن تثير نزاعات بما في ذلك المصالح الإقليمية أو الأيديولوجية أو الاقتصادية. يمكن أن يكون للنزاعات أيضًا أسباب متعددة.
3- المواقف: المواقف المختلفة مهمة في حالات النزاع بما في ذلك إدراك التهديد ومقدار الشك بشأن نوايا المعارضين والمصالح الرمزية المتضمنة في الصراع والتصور حول البدائل المتاحة.
4- الأفعال: الرفض، الاحتجاجات، المظاهرات، والضغط الدولي هي أفعال من شأنها نزع فتيل النزاعات، ومن ناحية أخرى فإن الأفعال مثل الخطوات المتصاعدة مثل انسحاب الموظفين الدبلوماسيين والحصار الاقتصادي وحظر السفر والاستخدام المحدود للقوة،تحرض على الصراع الشامل.

وبالنسبة لأسباب النزاعات فيرجعها بعض العلماء إلى ما يلي:

- يمكن أن تتعلق بردود الفعل الفردية لصناع القرار في الحكومات والدول.
- يمكن أن تحدث بسبب النظام الدولي السائد، مثل الاستقطاب الذي شهدته الحرب الباردة مثلا.

- يمكن أن تشمل النزاعات التي تحدث على مستوى الدولة التركيز على الشخصية الوطنية أو المعتقدات الأيديولوجية أو الميول الإمبريالية أو الهيمنة.

وبالنسبة لحل النزاعات الدولية فإنه مجال دراسة متعدد التخصصات يسمح للطلاب والممارسين بفحص وصياغة مناهج فعالة لحل النزاعات. يرتبط حل النزاعات بالتنمية وحقوق الإنسان والسياسة الأمنية وعلم النفس الاجتماعي، ويتطلب كذلك فهم الأسباب الجذرية وديناميكيات الصراع واغتنام الفرص لتحويل الصراع. وغالبًا ما تتضمن النزاعات الحديثة صراعات داخل الدول بدلاً من الصراعات التقليدية بين الدول مما يمثل تحديات جديدة لواضعي السياسات وصانعي السلام على حد سواء، والنتيجة المقصودة لحل النزاع هي الحد من اليأس وإثراء البدائل وتمكين جميع الأبعاد التي تؤدي إلى اتفاقات عادلة ومستدامة ودائمة ومرضية.

6- الجيوبوليتيك (والجغرافيا السياسية) Geopolitics

تشير الجغرافيا السياسية إلى دراسة تأثير العوامل الجغرافية في التأثير في سلوك الدولة، أي كيف يحدد موقعها ومناخها ومواردها الطبيعية وسكانها وطبيعة أرضها خيارات سياستها الخارجية وموقعها في هرمية الدول التراتبية أيضا؟[111]. وقد جاء في الموسوعة البريطانية أن الجغرافيا السياسية هي تحليل التأثيرات الجغرافية على علاقات القوة في العلاقات الدولية. صاغ عالم السياسة السويدي رودولف كيلين Rudolf Kjellén كلمة الجغرافيا السياسية في بداية القرن العشرين وانتشر استخدامها في جميع أنحاء أوروبا في الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية (1918-1939)، ودخلت حيز الاستخدام في جميع أنحاء العالم خلال الفترة الأخيرة. في الخطاب المعاصر استخدمت الجغرافيا السياسية على نطاق واسع كمرادف فضفاض للسياسة الدولية[112].

ظهر الإهتمام بدراسة تأثير الجغرافيا على السياسة - لا سيما المناخ والتضاريس والأراضي الصالحة للزراعة والوصول إلى البحر - في الفكر السياسي الغربي منذ العصر اليوناني القديم على الأقل وكانت بارزة في كتابات الفلاسفة مثل أرسطو (384 -322) قبل الميلاد) ومونتسكيو (1689

---

[111] المرجع نفسه، ص161.

[112] Daniel H. Deudney, Geopolitics, in: Britanika, https://www.britannica.com/topic/geopolitics, (22/01/2021).

– 1745). وأشهر مجموعة من الكتابات الجيوسياسية هي الأدبيات الواسعة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين والتي ركز الكثير منها على تأثير التقنيات الجديدة للثورة الصناعية على السياسة العالمية. نجد على رأسهم ألفريد ماهان، هالفورد ماكيندر، جون سيلي، كارل هوسهوفر، فريدريك راتزيل، نيكولاس سبيكمان، وآخرون.

كان تحليل ماهان التاريخي لصعود الإمبراطورية البريطانية نقطة الانطلاق للجدل الجيوسياسي بحجة أن السيطرة على الطرق البحرية كانت حاسمة بسبب التنقل الفائق للسفينة الشراعية المحيطية على النقل البري الذي كان يعمل بالحيوان، ادعى ماهان أن هناك ميلًا للتجارة البحرية والممتلكات الاستعمارية للسيطرة عليها من قبل دولة بحرية تتمتع بموقع جيد.

ومع ظهور خط السكة الحديدية افترض ماكيندر أن القوة البرية سوف تتفوق على القوة البحرية، ومن خلال نظريته "قلب الأرض" التي ركزت على المناطق الداخلية الشاسعة في أوراسيا التي يمكن الوصول إليها عن طريق السكك الحديدية جادل ماكيندر بأن الدولة التي بإمكانها السيطرة على قلب الأرض ستتحكم في السياسة العالمية. في المقابل جادل سبيكمان بأن منطقة "الحافة" في أوراسيا والتي تمتد في شكل هلال من أوروبا إلى شرق آسيا لديها ميل إلى الاتحاد في أيدي دولة واحدة وأن الدولة التي تسيطر عليها من المحتمل أن تهيمن على العالم.

طور هوسهوفر وغيره من الجيوسياسيين الألمان الذين دعموا الهيمنة الألمانية الدولية نظرية "عموم المنطقة"، وهي كتلة بحجم القارة تشمل مدينة صناعية (أو قوة كبرى) ومحيط موارد، وافترضوا أن هناك أربع مناطق عموم: عموم أوروبا (التي تتضمن إفريقيا كذلك) التي تهيمن عليها ألمانيا، وعموم آسيا التي تهيمن عليها اليابان، وعموم أمريكا التي تهيمن عليها الولايات المتحدة ، وعموم روسيا التي يهيمن عليها الاتحاد السوفيتي. كما افترضوا أنه من المرجح أن تبرز مناطق العموم هذه كمرحلة وسيطة قبل الهيمنة الألمانية العالمية.

دفع ظهور الطائرة بعض الجيوسياسيين مثل جوليو دوهيت إلى التقليل من دور كل من القوة البحرية والبرية لصالح التفوق الجوي، وخلال الحرب العالمية الثانية توقع البعض أن التطورات التكنولوجية ستجعل من القوة البحرية غير ذات قيمة[113].

تراجعت شعبية النظرية الجيوسياسية بعد الحرب العالمية الثانية بسبب ارتباطها بالعدوان الألماني النازي والعدوان الإمبريالي الياباني، وبسبب ظهور المتفجرات النووية والصواريخ الباليستية الذي قلل من أهمية العوامل الجغرافية في توازن القوى الاستراتيجي العالمي، ومع ذلك استمرت الجغرافيا السياسية في التأثير على السياسة الدولية حيث كانت بمثابة الأساس لاستراتيجية الاحتواء في الحرب الباردة للولايات المتحدة، والتي طورها جورج كينان كإستراتيجية جيوسياسية للحد من توسع الاتحاد السوفيتي. بدأ الجغرافيون السياسيون أيضًا في توسيع الجغرافيا السياسية لتشمل العوامل الاقتصادية والعسكرية.

مر علم الجغرافيا السياسية بمرحلتين اعتبرتا بمثابة تصنيف له: مرحلة الجغرافيا السياسية التقليدية ومرحلة الجغرافيا السياسية النقدية. تعتمد الجغرافيا السياسية التقليدية على الفكر السياسي الواقعي الذي يتصور أن السياسة الدولية تقوم على فكرة فوضوية النظام الدولي، وحيث أن الدول هي الفاعل الوحيد (أو الرئيسي في حالة الواقعية الجديدة) في السياسة الدولية فإن الدور الرئيسي للدولة هو توفير الأمن وحماية الفضاء الداخلي والمواطنين من تهديد الفوضى الدولية. في هذا الصدد تقوم الواقعية على تمييز ثنائي: داخلي (محلي، وطني) وخارجي (فوضوي، دولي). يمثل الفضاء الداخلي أو المحلي نظامًا سلطويا هرميا يتسم بالسلمية في حين أن الفضاء السياسي العالمي يتسم بالفوضوية أي غياب أي سلطة عليا فوق سلطات الدول.

بينما يوضح التحليل الجيوسياسي النقدي للخطاب الأمني أن الاختلاف الهوياتي هو الذي يهدد الدول فإن اللحظة الجوهرية للجغرافيا السياسية هي تقسيم الفضاء إلى "مكاننا" و "مكانهم"، وتتمثل وظيفتها السياسية في دمج وتنظيم "نحن" أو "نفس الشيء" من خلال تمييز الـ "نحن" من الـ "هم"، و"نفس الشيء" عن "الآخر". في مناقشة هذا الأمر تشير الجغرافيا السياسية النقدية إلى أن

[113] Idem.

الجغرافيا السياسية لا ترتبط ببساطة بوصف أو توقع شكل ما للسياسة الدولية، ولكنها ترتبط بالطرق التي يتم بها تشكيل الهوية والحفاظ عليها في المجتمعات الحديثة. لا يتم تحديد الهوية الوطنية ببساطة من خلال ما يربط أفراد الأمة ببعضهم البعض ولكن أيضًا - وربما هو الأهم - من خلال تعريف أولئك الموجودين في الخارج على أنهم مختلفون عن أفراد الأمة أو الوطن. إن رسم الحدود حول الأرض لإنتاج الـ"نحن" و الـ"هم" لا يعكس ببساطة الانقسامات المتأصلة في العالم ولكنه يساعد أيضًا على خلق الاختلافات ويعيد إنتاجها باستمرار. إذن سعى بعض علماء الجغرافيا السياسية النقدية إلى تحدي مركزية الدولة في الحسابات التقليدية من خلال تسليط الضوء على دور الفاعلين "فوق" و "تحت" الدولة وتلك الجهات الفاعلة والقضايا التي تتجاوز حدود الدول مثل الأمن البيئي[114].

[114] Idem.

المحور التاسع: الدراسة النظرية للعلاقات الدولية

1- تعريف النظرية Definition of Theory

النظرية هي محاولة لشرح شيء ما قد يكون حدثا أو نشاط. على سبيل المثال قد تحاول النظرية تفسير سبب الحرب أو لماذا وتحت أي ظروف تنخرط الدول في استراتيجيات التجارة التعاونية.

النظرية هي مجموعة من الأفكار المتماسكة والمتسقة داخليًا تدعي أنها تمتلك بعض المعرفة عن طبيعة العالم وكيف يعمل، وهي تختلف عن المنظور perspective الذي هو تمثيل خاص "للواقع". وبالتالي فإن المنظور النظري هو محاولة لبناء تفسير متماسك لظاهرة معينة والتي تعتمد بدورها على نظام اعتقاد أوسع أو على افتراضات أساسية معينة حول طبيعة العالم[115].

يمكن القول أن النظريات هي مجرد أجهزة مُبسِّطة نستخدمها في العلاقات الدولية لاستخلاص استنتاجات عامة من عدد محدود من الأمثلة، فالنظريات المختلفة تجيب على أنواع مختلفة من الأسئلة وتؤكد على جوانب مختلفة من العالم. ليس هناك من نظرية واحدة صحيحة تمامًا، فمثلما تتطلب المشاكل المختلفة في حياتنا اليومية أدوات وحلول مختلفة تتطلب الإجابة عن الأسئلة المختلفة في العلاقات الدولية نظريات مختلفة، واعتماد الباحث على نظرية واحدة مع استبعاد الأخرى هو مثل السباك الذي يصل لإصلاح مشكلة في منزل ويكون مسلحا بمطرقة فقط![116]. ويتطلب التحليل النظري للأحداث والظواهر الدولية توفر عنصرين على الأقل: معرفة الظاهرة التي يتم تحليلها و"خريطة" نظرية تساعدنا في التركيز على العناصر الأكثر أهمية للظاهرة[117].

تتطلب دراسة العلاقات الدولية أيضًا أن نواجه مسألة طبيعة وهدف المعرفة البشرية والفهم حيث تركز النقاشات النظرية المعاصرة في العلاقات الدولية على[118]:

1- ما هو موجود أو ما هو حقيقي في السياسة الدولية (سؤال أنطولوجي - وجودي).

---

[115] Jills Teans and Lloyd Pettiford and Thomas Diez and Imad El-anis, op.cit, p10.

[116] Michael Cox, op.cit, p5.

[117] Ibid, p26.

[118] Jills Teans and Lloyd Pettiford and Thomas Diez and Imad El-anis, op.cit, p6.

2- كيف يمكننا فهم العالم وما هي حالة الإدعاءات المعرفية التي نطلقها حول العالم (سؤال إبستمولوجي- معرفي)؟

3- ما هي الأساليب والطرق التي يجب أن نتبناها ونتبعها في دراستنا (سؤال منهجي).

للتبسيط، هناك موقفان رئيسيان في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة هما الوضعية وما بعد الوضعية. يعتقد الوضعيون أننا يجب أن نسعى - قدر الإمكان – إلى دراسة عالم العلاقات الدولية "بموضوعية" وبنفس الطريقة التي يدرس بها الفيزيائي العالم المادي، وفي المقابل يؤكد أنصار ما بعد الوضعية على أن الدراسة العلمية للعلاقات الدولية غير ممكنة لأن وضعنا الاجتماعي وقيمنا وما إلى ذلك تؤثر على الطريقة التي ننظر بها إلى العالم وما نعتبره "حقيقة" العالم، وهذا ما يوجه الانتباه إلى أهمية المعاني الاجتماعية والتفسيرات والأيديولوجيات والخطابات حول الشؤون العالمية[119].

إن عملية التنظير للعلاقات الدولية المعاصرة هي عملية بالغة الصعوبة نظرا لعدة عوامل، منها[120]:

- أولاً: تفترض دراسة العلاقات الدولية في كثير من الأحيان معرفة جيدة بالتاريخ الدولي والشؤون الدولية المعاصرة.
- ثانيًا: تعتمد العلاقات الدولية على العديد من التخصصات وكيفية المزج بينها، بالإضافة إلى النظر في مجموعة كاملة من القضايا والأفكار التي - على الرغم من وجود سياق عالمي - تختلف تمامًا عن الاهتمامات الأصلية للنظام.
- ثالثًا: يواجه الباحث في حقل العلاقات الدولية اليوم مجموعة من المقاربات أوسع بكثير مما كانت عليه قبل عشر سنوات ولا يمكن التعرف على الحقل تقريبًا منذ 20 أو 30 عامًا.

2- أهم نظريات العلاقات الدولية Main Theories

بالنسبة لأهم النظريات الموجودة في حقل العلاقات الدولية فيمكن الحديث عن الليبرالية والواقعية والمدرسة الإنجليزية والماركسية وما بعد الحداثة والنقدية والنسوية وما بعد الإستعمار والبنائية. وكل هذه النظريات سيتم التطرق إليها بالتفصيل في مقياس نظرية العلاقات الدولية (السداسي الدراسي الثاني).

[119] Ibid, p6.

[120] Ibid, p8.

3- النقاشات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية Great Debates

يتم في العادة عرض تطور نظريات العلاقات الدولية من خلال تعاقب نقاشات نظرية كبرى بين النظريات الموجودة، ورغم الإختلاف حول عدد هذه النقاشات وحول أطرافها يمكن الحديث عن أربعة نقاشات كبرى وهي: الواقعية ضد الليبرالية والعلمية ضد التقليدية وما بين الباراديمات الثلاثة (الليبرالية، الواقعية، الماركسية) والبنائية ضد العقلانية ضد التأملية. والأشكال التالية توضح باختصار هذه النقاشات وأطرافها والأفكار والمواضيع التي دار حولها النقاش.

الشكل (5): النقاش الأول في العلاقات الدولية: الواقعية ضد الليبرالية.

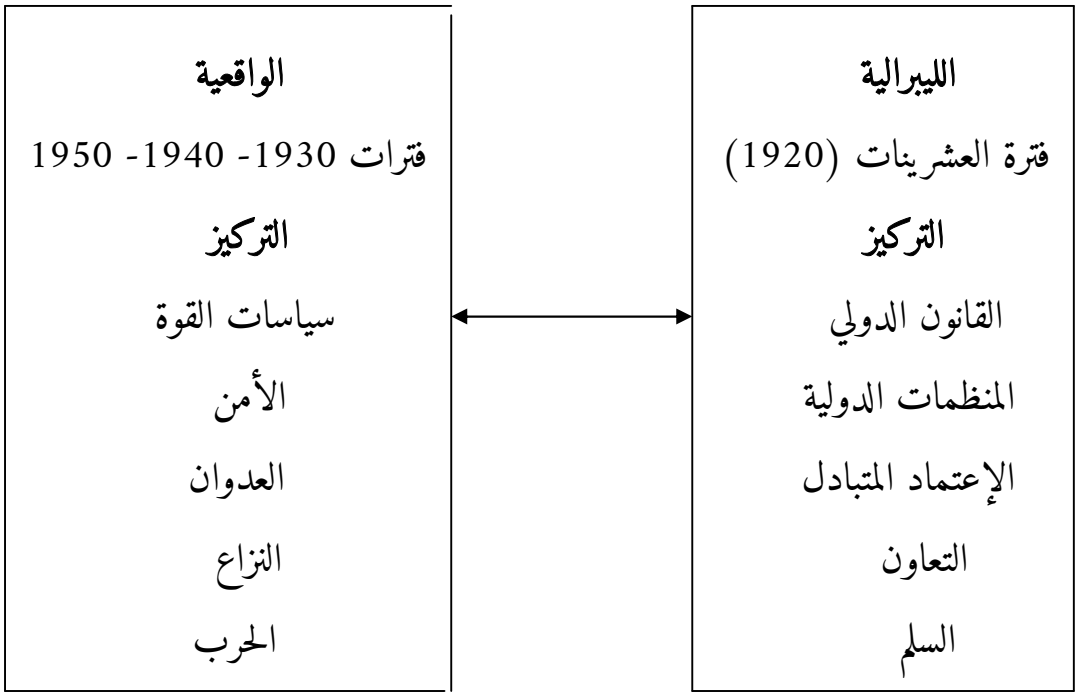

Source: Robert Jackson, Georg Sørensen, **Introduction to International Relations: Theories and Approaches**, UK: oxford university press, fifth edition, 2013, p42.

الشكل (6): النقاش الثاني في العلاقات الدولية: السلوكية ضد التقليدية

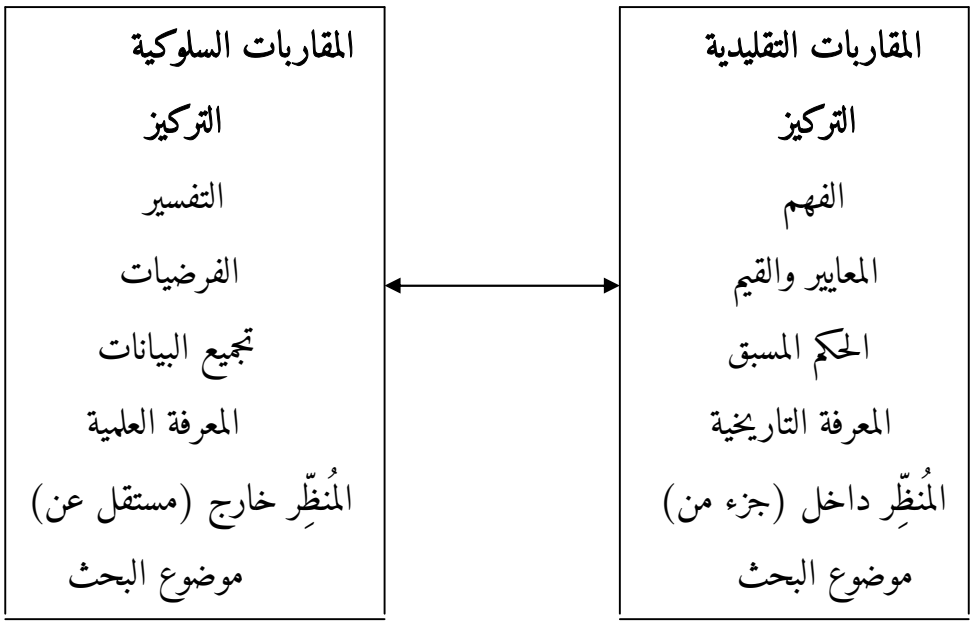

Source: Robert Jackson, Georg Sørensen, **Introduction to International Relations: Theories and Approaches**, UK: oxford university press, fifth edition, 2013, p45

الشكل (7): النقاش الثالث بين البرادايمات الثلاثة.

المعايير المستخدمة	الواقعية	التعددية/الإعتماد المتبادل	الماركسية/الراديكالية
مستوى التحليل (كما قدمه روزناو)	مركزية الدولة	تعددية المراكز	عالمية المركز
الفواعل الأساسية	الدول	عدد من الفواعل تحت الدولة، عبر-الدول، وفواعل غير دولتية	النظام الرأسمالي العالمي (أو القوى وعلاقات الإنتاج) والطبقات
الصورة (كما قدمها بانكس)	نموذج كرة البليارد	نموذج شبكة العنكبوت	نموذج الأخطبوط

النظرة إلى الدولة	فاعل موحد	فاعل مُجزّأ	تمثل مصالح الطبقة (بطريقة مباشرة أو غير مباشرة)
الديناميكية السلوكية (كما قدمها فيوتي وكوبي)	الدولة فاعل عقلاني تسعى إلى تعظيم مصلحتها أو تحقيق الأهداف القومية في السياسة الخارجية.	صنع السياسة الخارجية والعمليات العبروطنية التي تتضمن النزاع، المساومة، التحالف، والتسوية. وليس بالضرورة أن تُنتَج في مخرجات أو نتائج مثالية.	التركيز على نماذج الهيمنة داخل/ وبين المجتمعات.
المسائل والقضايا	الأمن الوطني يحتل الصدارة.	متعددة، وليست فقط الثروة.	العوامل الإقتصادية
صلابة الواقع (موضوعي / ذاتي)	المصالح الوطنية لها وجود موضوعي ورجال الدولة يؤكدون على ذلك ويسعون إلى تحقيقها.	الإدراكات والأدوار دائما ما تختلف عن الواقع، فالتحليل الأكاديمي يساعد على إيجاد سياسة عقلانية ومفضلة.	البنى العميقة في الإقتصاد هي جد ثابتة ومتماسكة. والفاعلون السياسيون هم مُضَلّلون بشكل منظم في إدراكاتهم (إيديولوجيا).
التكرار/ التغير	قوانين أبدية. العلاقات الدولية هي حيز من التكرار.	التغير وإمكانية التقدم.	نموذج ثابت ومستمر، ولكن يتجه نحو الإنهيار.
النزاع / التعاون	العلاقات بين الدول هي أساسا صراعية/تنافسية	العلاقات بين الدول هي تعاونية، والفواعل من غير الدولة دائما ما تخفف النزاع.	العلاقات داخل وبين الدول هي نزاعية، لأن صراع الطبقات هو النموذج المهيمن.
الوقت	ثابت لا يؤثر.	تطوري.	ثوري.

Source: Ole WÆVER, «The Rise and Fall of the Inter-Paradigm Debate», In Steve Smith and Ken Booth and Marysia Zalewski (eds), **International Theory: Positivism and Beyond** (UK: Cambridge University Press, 1996), p153.

الشكل (8): النقاش الرابع: العقلانية، التأملية، البنائية

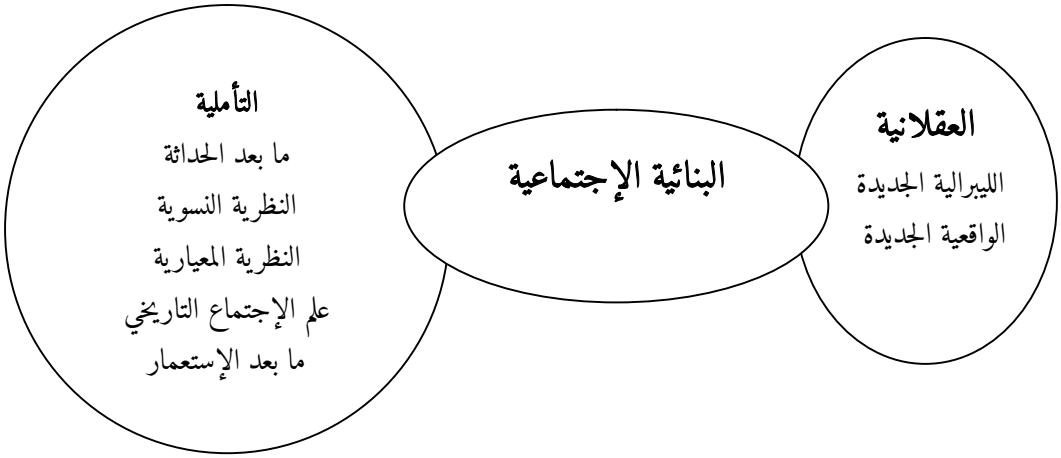

Source: Steve Smith and Patricia Owens, «Alternative Approaches to International Theory» in John Baylis and Steve Smith (eds.) **The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations** (UK: Oxford University Press, 2nd edition, 2001), p 285.

المحور العاشر: العولمة والعلاقات الدولية

1- تعريف العولمة Definition of Globalization

تتكون العولمة من تلك العمليات التي تربط الناس ببعضهم البعض في كل مكان وبالتالي تنتج ما يسمى بالترابط العالمي، وتتميز بالحركة السريعة والواسعة النطاق للأشخاص والأشياء والأفكار التي تعبر الحدود السيادية للدول. يُعرِّف العالم السياسي ديفيد هيلد وزملاؤه العولمة بأنها "توسيع وتعميق وتسريع الترابط العالمي في جميع جوانب الحياة الاجتماعية المعاصرة من الثقافية إلى الإجرامية ومن المالية إلى الروحانية". وفي عالم معولم يتزايد التواصل بين الناس وأفكارهم نتيجة للتقدم في الاتصالات والسفر والتجارة التي تنتج وعيًا متبادلًا بين الأفراد، في ظل هذه الظروف يعتقد العديد من المراقبين أن الدول تتمتع بقدر أقل من السيطرة على مصيرها وتتعرض لضربات من قبل قوى خارج حدودها وخارجة عن سيطرتها.

2- مظاهر العولمة Aspects of Glabalization

للعولمة سمات ومظاهر عديدة، منها[121]: انتشار الاتصالات العالمية، الكفاءة المتزايدة للأشخاص العاديين ومشاركتهم في السياسة العالمية، ظهور سوق عالمية في جميع أنحاء العالم، نشر الثقافة العلمانية والاستهلاكية، بروز اللغة الإنجليزية كلغة عالمية، الطلب المتزايد على المؤسسات والمعايير الديمقراطية، الربط الشبكي بين المجموعات لتشكيل مجتمع مدني عالمي ناشئ.

3- خصائص العولمة Characteristics of Globalization

يمكن بشكل عام تلخيص أهم خصائص العولمة فيما يلي[122]:

- **انتشار تقنيات الاتصال التي تقلص دور المسافة الجغرافية:** تقوم العولمة على انتشار أجهزة الكمبيوتر القوية والتقنيات الإلكترونية الدقيقة التي تساعد الأفراد والجماعات على التواصل بشكل فوري عن طريق البريد الإلكتروني والهواتف الخلوية والأقمار الصناعية وجهاز الفاكس ونقل كميات هائلة من الأموال والمعلومات عبر هذه التقنيات. كما تتضمن انتشار

[121] Richard W. Mansbach and Kirsten L. Rafferty, op.cit, p744.

[122] Ibid, pp744-746.

تكنولوجيا الأقمار الصناعية للتلفزيون والراديو وكذلك التسويق العالمي للأفلام والبرامج التلفزيونية. بشكل عام تغلبت هذه الثورات التكنولوجية على المسافة المادية في السياسة والاقتصاد والحرب.

- **انتشار المعرفة والمهارات وانفجار المشاركة السياسية**: يتيح انتشار وسائل الإعلام وثورات الاتصالات والمواصلات لعدد متزايد من الناس - حتى في المناطق النائية من العالم - التعرف على العالم من حولهم وتشكيل آراء حول الأحداث الدولية والانخراط في السياسة بطرق لم يكن من الممكن تصورها حتى الآن، فحتى أفقر الفلاحين يمكنهم الوصول إلى البث الإذاعي الذي يوفر المعلومات والذي يمنح الحكومات والجماعات المناهضة للحكومة طرقًا جديدة لإقناع السكان واستمالتهم. يوفر تلفزيون الكابل والأقمار الصناعية التعرض لمجموعة متنوعة من الآراء والمعلومات. وقد تصبح الإنترنت أهم أداة على الإطلاق في تسهيل تبادل الآراء ونشر المعلومات والدعاية وتنسيق الأنشطة لأنها رخيصة نسبيًا ويمكن الوصول إليها. ولقد بدأت المدونات (اختصار لمدونات الويب) والمدونين في التأثير على الناس في جميع أنحاء العالم من خلال نقل المعلومات والآراء على الإنترنت.
- **الانتصار العالمي للرأسمالية** بعد نهاية الحرب الباردة انتصرت رأسمالية السوق الحرة كأيديولوجية اقتصادية في كثير من أنحاء العالم بما في ذلك الصين وروسيا والمناطق الأقل نموًا. وقد ترافق انتصارها مع توسع الشركات عبر الوطنية والحركة السريعة للاستثمارات وتحول الوظائف والصناعات "إلى الخارج" وانتشار الشبكات العالمية للإنتاج والتوزيع وظهور "مدن عالمية" مثل نيويورك، طوكيو، فرانكفورت وشنغهاي، وظهور نخبة اقتصادية حضرية.
- **انتشار الثقافة العالمية:** ترافقت العولمة مع انتشار الثقافة الغربية في الأصل والتي تتميز بمعايير مشتركة قائمة على الاستهلاك الجماهيري، وعلى نحو متزايد تتبنى المجتمعات المعايير العلمانية للغرب وتتصرف وفقًا لمعايير الرأسمالية العالمية. يمكن رؤية تجانس الثقافة الجماهيرية في كل شيء من اللباس والنظام الغذائي والتعليم إلى الدعاية ونشر الإيمان بحقوق الإنسان. تتراوح

العولمة من بيج ماك وجينز إلى كره التعذيب والعنصرية. كتب عالم السياسة بنجامين باربر أن "ماكدونالدز" يُشغِّل 20 مليون عامل حول العالم كل يوم، ويجتذب عددًا أكبر من العملاء يوميًا أكثر من الأشخاص في اليونان وأيرلندا وسويسرا معًا. ومع ذلك فإن العولمة تقوض الثقافات المحلية القديمة والمعتقدات الدينية وتتسبب في رد فعل عنيف بين بعض النخب السياسية المحلية. ويجادل صموئيل هنتنغتون بأن التحديث والتنمية الاقتصادية والتحضر والعولمة دفعت الناس إلى إعادة التفكير في هوياتهم وإعادة تعريفهم بمصطلحات مجتمعية أضيق وأكثر حميمية.

- **انتشار اللغة الإنجليزية كلغة عالمية**: حيث تربط اللغة الإنجليزية النخب في جميع أنحاء العالم مثلما فعلت اللاتينية والفرنسية في العصور السابقة وتتمتع بمكانة خاصة في 75 دولة، يتم التحدث بها كلغة أصلية من قبل ما بين 300 و 400 مليون شخص وكلغة ثانية بحوالي 375 مليون شخص آخر. في كل مكان يتزايد الطلب على تعلم اللغة الإنجليزية لأنها لغة التجارة والعلوم والتكنولوجيا.
- **انتشار الديمقراطية:** أتاحت العولمة انتشار المعايير الديمقراطية من المناطق الأساسية في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية واليابان إلى أمريكا اللاتينية وآسيا وبلدان الكتلة السوفيتية السابقة وحتى إفريقيا. وعلى الرغم من أنه من السابق لأوانه إعلان الانتصار العالمي للديمقراطية الليبرالية كما فعل عالم السياسة فرانسيس فوكوياما عندما كتب عن "نهاية التاريخ" في عام 1989 إلا أن العولمة تشهد قبولًا متزايدًا لحقوق الفرد بما في ذلك حق اختيار الحكام. تظل الديمقراطية هشة في أحسن الأحوال في بعض المناطق وغير موجودة في مناطق أخرى، وتُعارض بشدة وبعنف في بعض الأحيان من قبل أولئك الذين ستختفي سلطتهم في مواجهة الانتخابات الحرة.
- **انتشار المجتمع المدني العالمي**: أدى انتشار المنظمات غير الحكومية إلى اقتراح البعض بأن المجتمع المدني العالمي قد بدأ يحجز له مكانا وتأثيرا في السياسة العالمية، مثل هذا المجتمع "يناصر الرؤية السياسية لعالم قائم على ترتيبات غير عنيفة ومصرح بها قانونيًا لتقاسم السلطة

بين العديد من الأشكال المختلفة والمترابطة للحياة الاجتماعية والاقتصادية التي تختلف عن المؤسسات الحكومية". وعلى الرغم من أن هذه المنظمات والحركات لها أهداف مختلفة إلا أن العديد منها يتعاون في مواجهة التحديات العالمية. اليوم توجد شبكات عالمية من الأفراد والمنظمات غير الحكومية - التي أصبحت ممكنة بفضل ثورة الاتصالات - تهتم بالعديد من القضايا مثل حقوق الإنسان وحقوق المرأة والبيئة.

4- بين العولمة والأمركة Globalization vs Amercanisation

جادل البعض أن العولمة تدين بالكثير للهيمنة الأمريكية في أعقاب الحرب العالمية الثانية وبالأخص منذ نهاية الحرب الباردة، كما أنها تنبع من رغبة قادة الولايات المتحدة في تشجيع ودعم نظام تجاري مفتوح ونمو اقتصادي عالمي وانتشار القيم الأمريكية مثل الفردية والديمقراطية والمشاريع الحرة والحدود المفتوحة. بينما يجادل البعض الآخر بأن العولمة لا يمكنها أن تستمر إذا لم تحظ بدعم الولايات المتحدة بالإضافة إلى الدول الكبرى الأخرى مثل اليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا العظمى. وهم يعتقدون أنه إذا أصيبت الدول الكبرى اليوم بخيبة أمل من العولمة فإن انسحابها قد يؤدي إلى انهيار المؤسسات الرئيسية العامة والخاصة التي تدعمها. في حين يجادل آخرون بأن عمليات العولمة مستمرة حتى الآن بحيث لم يعد من الممكن عكسها وأنها لم تعد خاضعًا لسيطرة أي بلد وأن التكاليف التي يتحملها بلد ما لقطع شبكة الاعتماد المتبادل التي هي منخرطة فيها باهظة للغاية[123].

[123] Ibid, p749.

قائمـة المراجـع

1- باللغة العربية

- أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة** (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007).
- عصام سليمان، **مدخل إلى علم السياسة** (بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1989).
- كارل بوبر، **بحثا عن عالم أفضل**، ترجمة: أحمد مستجير، (القاهرة: مكتبة الأسرة، 1999)
- محمد طه بدوي، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1972،
- سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية** (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، ط 3، 2006).
- محمد نصر عارف، **إبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 1، 2002).
- مبروك غضبان، **المدخل للعلاقات الدولية** (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007).
- عصام عبد الشافي، **مفهوم العلاقات الدولية: إشكاليات التعريف**، (المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2016).
- مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2008).
- هايل عبد المولى طشطوش، **مقدمة في العلاقات الدولية**، (دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2010).
- نادية محمود مصطفى، "نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد"، ص17. على الرابط:

http://hadaracenter.com/pdfs.العلاقات20%نظرية/pdf

2- باللغة الأجنبية

- Richard W. Mansbach and Kirsten L. Rafferty, **Introduction to Global Politics**, (London and New York, Routledge, 2008).
- Michael Cox, **Introduction to international relations**, (UK, University of London, 2016).
- Julia Welland, (3/2/2020), **why sudy international relations?** BISA (British International Studies Association), https://www.bisa.ac.uk/articles/why-study-international-relations
- Robert Jackson, Georg Sørensen, **Introduction to International Relations: Theories and Approaches**, (UK: oxford university press, fifth edition, 2013).
- Jills Teans and Lloyd Pettiford and Thomas Diez and Imad El-anis, **An Introduction to International Relations Theory: Perspectives and Themes**, (England, Pearson Education Limited, 3 rd edition, 2010).
- Heikki Patomäki, **After International Relations: Critical realism and the (re)construction of world politics**, (London, Routledge, 2002).
- Baris Kesgin, Foreign Policy Analysis, In JohnT. Ishiyama and Marijke Breuning (eds), **21stCentury Political Science: A Reference Handbook**, (USA, SAGE Publications, Inc. 2011).
- Daniel H. Deudney, **Geopolitics**, in: Britanika, https://www.britannica.com/topic/geopolitics

- Karen A. Mingst and Heather Elko Mckibben and Ivan M. Arreguín-Tof, **Essentials of International Relations**, (Canada, W. W. Norton & Company, Inc. 2019).

فهـرس الأشكال

- الشكل (1) السلطة الحديثة وسلطة القرون الوسطى..... 10
- الشكل (2) جوانب التغير والإستمرارية في العلاقات الدولية 16
- الشكل (3) مستويات التحليل في العلاقات الدولية 31
- الشكل (4) التوسع العالمي لنظام الدول 59
- الشكل (5) النقاش الأول في العلاقات الدولية: الواقعية ضد الليبرالية..... 101
- الشكل (6) النقاش الثاني في العلاقات الدولية: السلوكية ضد التقليدية 101
- الشكل (7) النقاش الثالث بين البرادايمات الثلاثة.....102
- الشكل (8) النقاش الرابع: العقلانية، التأملية، البنائية.....104

فهرس المحتويات

تمهيد

1- لماذا ندرس العلاقات الدولية؟ 02

2- بماذا تُعنى العلاقات الدولية؟..... 04

3- ارتباط دراسة والتفكير حول العلاقات الدولية بالأحداث الدولية 05

4- بداية الدراسة الأكاديمية للعلاقات الدولية 05

المحور الأول: مفهوم العلاقات الدولية

1- التسمية 07

2- ظهور العلاقات الدولية 08

3- التعريف.....11

4- التغير والثبات (الإستمرارية) في العلاقات الدولية 14

المحور الثاني: علم العلاقات الدولية وعلاقته بالعلوم الأخرى

1- مفهوم العلم ومدى علمية العلاقات الدولية 17

2- استقلالية علم العلاقات الدولية 19

3- علاقة علم العلاقات الدولية بالعلوم والفروع العلمية الأخرى 24

3-1- العلاقات الدولية والتاريخ الدبلوماسي 24

3-2- العلاقات الدولية والسياسة الخارجية 24

3-3- العلاقات الدولية والقانون الدولي 25

3-4- العلاقات الدولية والإقتصاد السياسي الدولي 26

المحور الثالث: مستويات التحليل في العلاقات الدولية

1- مستوى الفرد 27

2- مستوى الدولة 28

3- مستوى النظام الدولي 29

4- تفسير اندلاع الحرب العالمية الأولى بالإعتماد على مستويات التحليل 31

المحور الرابع: العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية

1- العامل الجغرافي 36
2- العامل الديموغرافي..... 37
3- العامل الاقتصادي 38
4- العامل الإستراتيجي (العسكري) 39

المحور الخامس: مكونات (فواعل) العلاقات الدولية

1- الدول..... 43
2- المنظمات الدولية 43
3- الفواعل غير الحكومية 44
4- المنظمات الحقوقية غير الحكومية 46
5- الجماعات الإرهابية 46
6- الجرائم العابرة للحدود..... 47

المحور السادس: مفاهيم أساسية في العلاقات الدولية

1- الدولة 49
2- السيادة 52
3- النظام الدولي 56
4- المجتمع الدولي 60
5- الفوضى 61
6- القوة 61
7- الحرب 65
8- السلم 66
9- الاعتماد المتبادل 68
10- التعاون الدولي 69

المحور السابع: الروافد الفكرية لدراسة العلاقات الدولية

1- التاريخ 70

2- الفلسفة 71
3- القانون الدولي 72

المحور الثامن: فروع وتخصصات العلاقات الدولية

1- السياسة الخارجية 73
2- الدبلوماسية 74
3- القانون الدولي 75
4- التكامل والإندماج 78
5- تحليل النزاعات الدولية 79
6- الجيوبوليتيك 81

المحور التاسع: الدراسة النظرية للعلاقات الدولية

1- تعريف النظرية 83
2- أهم نظريات العلاقات الدولية 86
3- النقاشات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية 88

المحور العاشر: العولمة والعلاقات الدولية

1- تعريف العولمة 92
2- مظاهر العولمة.....94
3- خصائص العولمة.....94
4- بين العولمة والأمركة.....97